

# مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc.com



العام الرابع – العدد 19 : يونيو 2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# سرور طالبي / المشرفة العامة

المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحيوي



## أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان - تركيا-

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت-العراق

د. أمين البار

أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

## عضو الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د. مساعد عبد العاطي الشتيوي - الجمهورية العربية مصر-

## التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل -العراق-

## التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة تصدر شهرياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكّلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

## قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:  
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

### بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

### سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

### شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

### نموذج التيمش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الالكترونية:  
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

**ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:**

**politic@jjilrc-magazines.com**

## الفهرس

### الصفحة

- 9 • الافتتاحية
- 11 • التقارب الفرنسي الجزائري قاب قوسين أو أدنى (تداير لم تمس جوهر الخلاف)  
د. بخدة عبد القادر- جامعة مستغانم ، الجزائر.
- 37 • إستراتيجيات إدارة الأزمة الدولية: أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجا، م. د. مروان  
سالم العلي - جامعة الموصل - العراق.
- 71 • السياسة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين"-دراسة في المتغيرات والثوابت  
صادقي نعيمة -جامعة بسكرة-الجزائر.
- 93 • التوظيف السياسي للموت بتونس خلال العهد الحسيني 1881 – 1705، د.عبدالقادر  
سوداني-جامعة صفاقس ، تونس.
- 125 • ادراك الولايات المتحدة الأمريكية لمكانة البرازيل الاقليمية، ا.م.د نوار جليل هاشم  
الجامعة المستنصرية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018



## الإفتتاحية بسم الله الرحمن الرحيم

نطرح بين أيدي متابعي المجلة عددا جديدا ينضح برؤى مختلفة لباحثين عرب عن قضايا راهنة يعيشها المشهد السياسي الحالي ، سيما العلاقة بين الجزائر وفرنسا التي عرفت تفاعلا محسوسا في الآونة الأخيرة و هو ما سيؤثر حتما في المنطقة برمتها، وقضايا حفظ التاريخ أثرها كأزمة الصواريخ الكوبية التي لازالت تقدم تجربة مخبرية مهمة في حلحلة الأزمات الدولية كما يفيدنا التاريخ السياسي بعدة من التفاصيل التي تلقي الضوء على السياسة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين وكذلك الحياة السياسية في منطقة المغرب السياسي كمسألة التوظيف السياسي للموت في تونس و ما كان له من أثر بالغ على الأنظمة العقابية في فترات معينة، و يبقى ادراك الولايات المتحدة الأمريكية لمكانة البرازيل الاقليمية من المواضيع الهامة التي ألقى عليها كذلك الضوء هذا العدد.

تتمنى هيئة التحرير أن يجني الباحث القارئ للموضوعات المختارة فائدة معتبرة و ترحب المجلة بكافة الجهود البحثية الرامية إلى تجويد الواقع العربي الإسلامي.

والحمد لله رب العالمين الذي بفضلته تتم الصالحات

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيايوي



## التقارب الفرنسي الجزائري قاب قوسين أو أدنى (تدابير لم تمس جوهر الخلاف)

د. بخدة عبد القادر

مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، جامعة مستغانم، الجزائر.

De nouvelles données dans l'équation des relations internationales étaient appropriées de créer un nouveau cadre qui assure la continuité des relations franco-algériennes, Depuis 1999, les deux pays ont commencé à réfléchir sur leur intention de développer leurs relations et de rechercher des solutions efficaces aux problèmes, en suspens qui ont affecté les relations entre les deux pays.

La France semblait vif sur les initiatives pour obtenir des résultats positifs pour assurer la stabilité des relations entre les deux pays, Alors que la mesure comprenait des solutions françaises dans les domaines de la stratégie (politique, économique, éducatif-culturel artistique), Cependant, malgré les nouveaux mécanismes introduits par ces mesures, ils n'ont pas affecté le fond du différend entre les deux pays.

Mots clés : les solutions françaises, les nouveaux mécanismes, le fond du différend.

### الملخص:

المعطيات الجديدة في معادلة العلاقات الدولية كانت ملائمة لإيجاد إطار جديد يضمن إستمرارية العلاقات الفرنسية الجزائرية، و منذ سنة 1999 شرع البلدان في تجسيد نيتهما في تطوير علاقتهما و البحث عن حلول ناجعة لمشاكل عالقة عكرت صفوى العلاقات بين البلدين؛ و بدت فرنسا حريصة في مبادراتها لتحقيق نتائج إيجابية تضمن ثبات العلاقات بين البلدين، بحيث شملت التدابير الفرنسية حلول في مجالات إستراتيجية (سياسية، إقتصادية، تربوية-ثقافية-فنية)، لكن رغم الآليات الجديدة التي جاءت بها تلك التدابير إلا أنها لم تمس جوهر الخلاف بين البلدين .

الكلمات المفتاحية: التدابير الفرنسية، الآليات الجديدة، جوهر الخلاف.

## مقدمة

التغيرات التي طرأت على النظام الدولي بسبب هيمنة الليبرالية و أفول الإشتراكية في نهاية الثمانينات، كان عامل في تحول العلاقات الفرنسية الجزائرية من سياسة التعاون في إطار صراع إستراتيجي فرضته ظروف دولية وأخرى تاريخية، إلى تعاون حقيقي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، و منذ سنة 1999 شهدت علاقات التعاون الفرنسية الجزائرية تطور منقطع النظير منذ الإستقلال 1962 ، و الحدث البارز الذي ميز جدية التقارب بين البلدين هو إعلان التعاون و الصداقة الموقع في الجزائر بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في ديسمبر 2012، و ما صاحبه من أدوات إستراتيجية حققت نتائج مميزة في تاريخ التعاون بين البلدين، إلا أن ما تم التخطيط له لم يتم التوصل إليه و هو " الشراكة الإستثنائية" ؛ تكون في مستوى الجذور التاريخية التي ربطت الشعبين الجزائري و الفرنسي، لأن فرنسا أعدت تدابير فعالة كوسيلة لتهدئة النزاعات السياسية ، دون حلحلة جوهر الخلافات لأن الماضي دائما حاضرا ؛ و بذلك تبقى علاقة الصداقة الدائمة و التعاون الحقيقي قاب قوسين أو أدنى،

فما هي القضايا العالقة بين البلدين، وما طبيعة التدابير الفرنسية الحديثة و مدى فعاليتها في تخفيض خلافاتها مع الجزائر؟ إن طبيعة تركيب الإشكالية المطروحة يتطلب الدقة في توضيح جوهرها بالتركيز على العناصر التالية:

I- القضايا العالقة و التدابير الفرنسية المتخذة (سياسيا، إقتصاديا، ثقافيا تربويا و فنيا)

II - جوهر الخلاف و التدابير الجزائرية المعتمدة

III - مدى نجاعة التدابير المتخذة:

I - القضايا العالقة و التدابير الفرنسية المتخذة:

I-1- القضايا العالقة:

تعددت الخلافات الجزائرية الفرنسية بعد الإستقلال و تطورت بتطور حراك المجتمع الدولي من جميع الجوانب (الإستراتيجية ، القانونية، الإقتصادية، المؤسساتية...إلخ)، و بالنظر إلى مدة التواجد الفرنسي في الجزائر (132 سنة) و كيفية إستطانه و ما ارتكبه في حق الشعب الجزائري ، فقد أشار المؤرخين إلى خلافات متسارعة و متجددة دليل على عمق العلاقات التي تربط البلدين، و كلاهما بحاجة إلى الآخر في إقليم حوض البحر الأبيض المتوسط .

بعد الإستقلال مباشرة، بعض المؤرخين أرجعوا الخلافات بين البلدين إلى البترول ، الخمر، التعاون الثقافي و التقني علاقته بالهوية الوطنية و المهاجرين<sup>1</sup>، بينما يرى آخرون أن الخلافات كانت حول التعاون الصناعي كما

<sup>1</sup> - Jean Offredo , ' Algérie avec ou sans la France, les éditions de CERF ,Paris 1973,p.18.

و عدت به فرنسا، و مشكل الممتلكات الشاغرة (les biens vacants)<sup>1</sup> و التأميمات التي أقيمت عليها الجزائر؛ ثم تجلت في مظهر جديد في إستراتيجية السياسة الأوروبية الشاملة للتعاون خلال فترة السبعينات و في مقدمتها القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي و قضية الصحراء الغربية.

في الألفية الجديدة اتسعت الخلافات إلى قضايا أفرزتها الأحداث الدولية ، في مقدمتها قضايا ناتجة عن الإرهاب الدولي منها إتهام فرنسا للجيش الجزائري بضلوعه في اغتيال رهبان تبيحيرين سنوات التسعينات، كما اتهمتها بالتواطؤ حيال عدم التشدد في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، بينما تراها الجزائر قضية معقدة و متعددة الأبعاد و حلها يتطلب تضافر جهود جميع الدول في حوض المتوسط ؛ أيضا ممارسة فرنسا لسياسة مناقضة للسياسة الجزائرية في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي و دفعها للفدية لتحرير مواطنيها المخططفين<sup>2</sup> ، في حين تدعو الجزائر إلى تدويل تجريم دفع الفدية؛ أيضا قانون الهجرة الجديد و حرص فرنسا على اتباع سياسة الهجرة الإنتقائية (Emigration sélective) في التعامل مع الجزائريين ، ناهيك عن الدور الذي لعبه اليمين المتطرف في الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ سنة 1965 إلى سنة 2005 لدعم قيادات منظمة الجيش السري (O A S) و الحركي و الأقدام السوداء للحصول على رد الاعتبار، التي كللت بصدور مراسيم و تشريعات تدعم مطالبهم لاسترجاع ممتلكاتهم في الجزائر، و ساعدتهم على رفع قضايا في المحاكم الدولية و الأمم المتحدة ضد الحكومة الجزائرية، كل هذا مقابل كسب

مئات الآلاف من أصوات الناخبين المناصرين لمطالب اليمين الفرنسي المتطرف<sup>3</sup>؛ دون أن نستخف ذكر تحفظ الجزائر عن

الانضمام إلى الفرنكوفونية و الإتحاد من أجل المتوسط باعتبارهما مشاريع فرنسية.

لكن منذ سنة 1999 إلى يومنا ، و بالرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها علاقات التعاون الجزائرية الفرنسية في جميع الميادين ، التي أضفت عليها صبغة العلاقة المميزة تارة و الإستثنائية تارة أخرى ، فقد ظلت الملفات الإستعمارية الأربعة البارزة تعكر صفوى العلاقات بين البلدين و هي<sup>4</sup> :

<sup>1</sup> HERVÉ BLEUCHOT , La coopération franco-algérienne depuis les accords d'Evian, sur le site :

<https://www.monde-diplomatique.fr/1971/04/BLEUCHOT/30222>. consulté le 25/12/2017

<sup>2</sup> - عصام بن شيخ، العلاقات الجزائرية الفرنسية و "مسألة التوبة الكولونيلية" (فرص الإعتراف و الإعتذار.... و قيود المصالحة التاريخية)، على الموقع: [http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post\\_27.html](http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post_27.html) تاريخ الفحص: 2018/1/2

<sup>3</sup> - المرجع نفسه .

<sup>4</sup> - أربعة ملفات إستعمارية تعكر العلاقات الجزائرية الفرنسية ، على الموقع: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/7/8> تاريخ الفحص: 2018/03/12

- موضوع الذاكرة الإستعمارية و مطالبة فرنسا بالإعتذار للجزائر عن الجرائم التي ارتكبتها في حق الشعب الجزائري

- التعويض لضحايا التجارب النووية في الصحراء الجزائرية

- إسترجاع الأرشيف الجزائري الموجود بحوزة فرنسا - ملف الأقدام السوداء.

وابتداء من سنة 2012 عملت فرنسا على محاولة حلحلة هذه الملفات للمحافظة على الصداقة التي حصلت عليها من الجزائر في إعلان 2012 ، بحيث اتخذت فرنسا بعض التدابير نوجزها في العنصر الموالي.

2-1- التدابير الفرنسية المتخذة :

من خلال تتبعنا للتطورات الحديثة في العلاقات الجزائرية الفرنسية ، نميز نوعين من التدابير اعتمدت عليها فرنسا في توطيد علاقتها مع الجزائر هي:

1-2-1- تخفيض ترمومتر الخلافات الناتجة عن الإستعمار الفرنسي :

الظروف الراهنة للعلاقات الفرنسية الجزائرية ملائمة ، و تفرض على فرنسا إيجاد حلول و العمل بما قاله الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لمساندة الدول الإفريقية» في دائرة النفوذ الفرنسية في إفريقيا، أميز لغتنا بالدرجة الأولى، صناعتنا، أمننا، وهي جيهاث ينبغي الدفاع عنها؛ إذا تخلينا عن واحدة منها سقطت القلعة بأكملها»<sup>1</sup>. و نستقرئ هذا من خلال التدابير التي جاءت بها فرنسا لاستعادة مكانتها في الجزائر.

1-1-2-1 في الجانب السياسي :

أ- الإعتماد على آليات مستحدثة لتطوير العلاقات : أشارت كل من إتفاقية الشراكة الفرنسية الجزائرية سنة 2007<sup>2</sup> ، و إعلان الجزائر للصداقة و التعاون بين الجزائر و فرنسا سنة 2012 إلى الميكانيزمات التالية:

§- اللجان المختلطة لتقريب وجهات النظر و حل الخلافات:

تتمثل في اللجان الأربعة التالية : اللجنة المشتركة للشراكة المنبثقة عن إتفاقية الشراكة ، اللجنة الحكومية المشتركة العالية المستوى و لجنة متابعة للعلاقات الثنائية على مستوى الأمينين العامين لوزارتي الشؤون

<sup>1</sup> - عبد الحميد صنهاجي ، عبد الحميد صنهاجي ، التعاون الفرنسي الإفريقي (بين حيثيات التنظير و إكراهات التطبيق-1990،1960)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، 2007 ، ص.73.

<sup>2</sup> - المرسوم الرئاسي 88-08 المؤرخ في 09 مارس 2008 المتضمن التصديق على إتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية الفرنسية الديمقراطية الشعبية و بروتوكولها الإداري و المالي المتعلق بوسائل التعاون الموقعين بالجزائر في 04 ديسمبر 2007 . جريدة رسمية رقم 15 سنة 2008 .

الخارجية ، المنبثقتين عن الإتفاق السياسي الجزائري الفرنسي الذي حرر في الجزائر في 16 ديسمبر 2013 ، و اللجنة الاقتصادية المختلطة الجزائرية الفرنسية المنبثقة عن إتفاقية إعلان الجزائر 2012.

§- وضع خارطة طريق لتحديد أولويات التعاون :

تتمثل في الوثيقة الإطار للشراكة (DCP1) للفترة 2007-2011 ، ثم الوثيقة الإطار للشراكة (DCP2) للفترة 2013-2017 .

◀ ب- تكوين أفواج عمل:

لم تتمكن فرنسا من تحقيق إتفاقية تعاون أنموذج كما أرادها مهندس إتفاقيات إيفيان الجنرال شارل ديغول، إنها الفرصة الثانية للتقرب أكثر من الجزائر في ألفية جديدة قد تغيرت معطيات معادلاتها جذريا، و من أجل تحقيق شراكة ذات طابع إستثنائي بين البلدين، على فرنسا أن تزيح العقبات التي تعرقل ذلك أو على الأقل تخفف منها، بتكوين أفواج عمل للنظر في بعض الملفات الشائكة بين البلدين الناتجة عن حقبة الإستعمار الفرنسي هي<sup>1</sup>:

- تأسيس فوج عمل إطار للنظر في مشكلة الأرشيف و إيجاد حلول لذلك.
- تشكيل فوج عمل مشترك لإعادة النظر في وضعية الرعايا الفرنسيين الذين غادروا الجزائر و عادوا إلى فرنسا (les français rapatriés) تركوا ممتلكاتهم بعد الإستقلال و تسوية حقهم في حقوق الملكية في ظل التشريع الجزائري.
- تشكيل فوج عمل مشترك إطار مكلف بمسألة إيجاد حل لوضعيات الأطفال المرحلين المولودين من زيجات مختلطة (فرنسية -جزائرية).
- تشكيل فوج عمل مشترك لتبادل الآراء حول شروط تقديم ملفات تعويض الضحايا الجزائريين للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية أو لدوي حقوقهم.
- مشروع تشكيل لجنة للبحث في الإجراءات اللازمة من أجل إستعادة جماجم الشهداء الأبطال الجزائريين من متحف الإنسان بباريس، كما وعد بها الرئيس الفرنسي ماكرون في يوم 2017/12/06 في الجزائر.
- وضع آلية بين وزارة الدفاع الفرنسية و وزارة المجاهدين الجزائرية للبحث وتبادل المعلومات، التي من شأنها السماح بمعرفة موقع مقابر المفقودين الجزائريين والفرنسيين إبان حرب التحرير.

<sup>1</sup> - الجزائر- فرنسا ( الدورة الأولى للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى) على الموقع: [http://www.premier-](http://www.premier-ministre.gov.dz)

[ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)

تاريخ الفحص: 2018/05/10

- ودعمت فرنسا أليانها بتشكيل فوج الصداقة البرلمانية المشتركة الفرنسية الجزائرية ( groupe interparlementaire d'amitié France-Algérie)<sup>1</sup>، تنشط في تنظيم مداخلات على مستوى الجامعات و قاعات المؤتمرات، على غرار مداخلات بشكل موائد مستديرة التي برمجت في قاعة (Clémenceau) في لوكسومبورغ في ديسمبر 2012، الموسومة بـ: الجزائر- فرنسا ( فهم الماضي لبناء أفضل للمستقبل = algérie-France )، التي شارك فيها نخبة من الدكاترة من فرنسا و الجزائر و شخصيات بارزة في التاريخ و السياسة من الجزائر تتمثل في شخص المجاهد القيادي في جبهة التحرير الوطني علي هارون<sup>2</sup> ؛ للمساهمة في تقريب وجهات النظر بين الطرفين عسى أن تتوصل إلى حل لإنهاء صراع حرب الذاكرة .

### ج- الزيارات الدبلوماسية الرفيعة المستوى في قطاعات حساسة:

تمت برمجة بعض الزيارات الدبلوماسية الهادفة إلى تحقيق فكرة التاريخ المشترك للبلدين<sup>3</sup>، لتعزيز محاور التعاون و ما تتضمنه من قضايا و اهتمامات مشتركة، و أن كلا الشعبين قد تضرر من ويلات الحرب الجزائرية الفرنسية، و مواقف أخرى تعترف بالبطولات الجزائرية دفاعا عن فرنسا و نذكر منها :

- حضور السفير الفرنسي بالجزائر السيد بالرنارد إيبي لأول مرة مراسيم إحياء الذكرى 97 لتوقيع هدنة 11 نوفمبر 1918 الذي تم إقراره من طرف السلطات العليا لضفتي المتوسط هو رمز لتاريخ مشترك مؤلم ولكنه حامل للأمال و كان شعاره « لتذكر و ننظر معا نحو المستقبل<sup>4</sup> » .

- زيارة كاتب الدولة لدى وزارة الدفاع مكلف بالمحاربين القدامى و بالذاكرة السيد جون مارك دوتشييني إلى الجزائر في يوم 20 أبريل 2015، الذي أشاد بالذكريات التاريخية التي تجمع أواصر البلدين أهمها المناطق التي تشهد على تواجد فرنسا بالجزائر، الإعتراف بما قدمه ضحايا ماي 1945 و وقف أمام قبر الهالك سعال بوزيد

1- SENAT , algérie-france (comprendre le passé pour mieux construire l'avenir), actes du colloque du 30 juin 2012, à l'initiative du groupe interparlementaire d'amitié France-algérie, sous le haut patronage de Jean Pierre BEL, président du SENAT , palais du Luxembourg , salle Clémenceau ,N° :G A 105 decembre 2012

2- SENAT, Ibid.

3- أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط (إعلان برشلونة أنموذجا)، دراسات دولية ، العدد 39، سنة ، ص.89.

4- الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر (بيناتنا-Entre nous-)، جويلية 2015 إلى جويلية 2016 ، العدد 11، ص ، 09.

أول ضحية سقطت في مجازر سطيف ، و سلم وسام جوقة الشرف إلى مدينة الجزائر العاصمة ، و وقف قائلا إنها بادرة تهدئة و صداقة تجاه أصدقائنا الجزائريين<sup>1</sup>.

– شاركت فرنسا في إحياء ذكرى جنود الحرب الكبرى الذين تم إحياء ذكراهم في 11 نوفمبر 2015 بقسنطينة وكذلك مشاركة فرنسا في ذكرى فاردان (verdun) يوم 29 ماي 2016 ، وأهم حدث في هذا المجال هو الزيارة الأولى من نوعها لوزير وزارة جزائرية هي رمز لذاكرة الثورة الجزائرية ضد الإستعمار الفرنسي هو وزير المجاهدين لفرنسا في جانفي 2016، التي كانت وسيلة ناجعة في تهدئة حرب الذاكرة بين البلدين<sup>2</sup>.

- كما زار السيد دوتشيني مقبرتين بوهران هما المرسى الكبير و البحيرة الصغيرة ، أين تم دفن أكثر من 11000 جندي فرنسي ضحايا مأساة 05 جويلية 1962، و زارت نفس الشخصية مقرات حكومية كانت بالأمس القريب إدارات فرنسية منها مقر السفارة الفرنسية الذي كان مقر للجنة الفرنسية للتحرير الوطني ، و مقر إقامة ديغول و عائلته ، ثم مقر مجلس الأمة منذ 03 نوفمبر 1943، ثم مقر المجلس الإستشاري المؤقت للجنة الفرنسية للتحرير الوطني<sup>3</sup>.

- إعترف السيد دوتشيني بتضحيات قدمها الجنود الجزائريون الذين حاربوا تحت لواء فرنسا في الحرب العالمية الأولى ، شارك فيها 175000 جندي جزائري إلى جانب الجنود الفرنسيين و ذهب ضحيتها 26000 جندي جزائري<sup>4</sup>؛ و تحية إجلال لذكراهم شارك العلم الجزائري لأول مرة في استعراضات 14 جويلية في باريس بمناسبة الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى، وفي 15 أوت في طولون (Toulon) بمناسبة الذكرى السبعين لإنزال بروفانس بحضور رئيس الوزراء الجزائري ، و قال كان ذلك بالنسبة لفرنسا واجبا و فخرا في الوقت ذاته؛ و على حد تعبيره فقد تجددت أخوة السلاح بين الجزائر و فرنسا في الحرب العالمية الثانية التي شارك فيها 150000 جزائري الذين أحييت فرنسا ذكراهم في 15 أوت 2015 بحضور رئيس الحكومة الجزائري السيد عبد المالك سلال.

– و أشاد السيد دوتشيني ببطولات الجنود الجزائريين البواسل الذين شاركوا في تحرير جنوب فرنسا و هم: عبد القادر بحيج و علي بلقاضي وعلاوة مقران الذين قلدهم وزير الدفاع جون إيف لودريان وسام جوقة الشرف. لقد دفع الفضول السيد دوتشيني إلى إستحضار الذكريات و ردد ما قاله الجنرال ديغول: « إنه لعزاء

<sup>1</sup> - زيارة كاتب الدولة لدى وزارة الدفاع مكلف بالمحاربين القدامى وبالذاكرة جون مارك تودتشييني إلى الجزائر ،

على الموقع: جون-مارك-تودتشييني / dz.ambafrance.org تاريخ الفحص: 2018/01/25

<sup>2</sup> - الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر (بيناتنا-Entre nous-)، العدد 11، مرجع سابق ، ص 01.

<sup>3</sup> - زيارة كاتب الدولة لدى وزارة الدفاع مكلف بالمحاربين القدامى وبالذاكرة جون مارك تودتشييني إلى الجزائر ، مرجع سابق على نفس الموقع.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه .

لرجال مثلنا، التزموا في وجه المحن أن يبقوا معا، واقفين جنبا إلى جنب، تشغلهم الفكرة ذاتها وقلوبهم يخفق بالحماسة ذاتها، كنا نتكلم عن الوحدة؟ ها هي الوحدة» .

و ذكر الوزير مآسي 08 ماي 1945 مرددا عبارات الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في ديسمبر 2012 قائلا « ستبقى مجازر

سطيف، قالمة وخراطة راسخة في ذاكرة الجزائريين، والفرنسيين كذلك، لأن فرنسا تخلت عن قيمها العالمية في سطيف بتاريخ 8 ماي 1945، اليوم الذي انتصر العالم فيه على الهمجية» ؛ و اعتبر جرائم فرنسا في حرب التحرير الجزائرية مجرد صفحات سوداء تعبر عن جزء من تاريخ البلدين، تجبرنا على أن ننظر إليها بتعقل، لا يمكن بدونه أن نبني مستقبلا مشتركا.

بالإضافة إلى زيارة شخصيات مرموقة في السلطة الفرنسية على غرار زيارة عمدة مدينة ليون و عضو مجلس الشيوخ السيد جيرار كولومب إلى الجزائر من 25 إلى 29 أكتوبر 2015، زيارة عمدة باريس آن هيدالو إلى الجزائر العاصمة يومي 7 و8 فبراير 2016، زيارة عمدة مدينة بوردو السيد آلان جيبي إلى وهران يومي 31 جانفي و 02 فبراير 2016، و زيارة رئيس المجلس الوطني الفرنسي السيد كلود بارتولون يومي 2 و3 جوان 2016، زيارة رئيس مجلس السينا (senat) السيد جيرار لاشير إلى الجزائر دامت من 08 إلى 11 سبتمبر 2015، زيارة وزير الدفاع الفرنسي السابق السيد جون بيار شوفنمون إلى الجزائر في سبتمبر 2014، و بهذا المناسبة صرح قائلا: «نحن ننتمي لحوض المتوسط، يجب أن نطوي صفحة الإستعمار و أن ننظر إلى الجزائر بمبدأ أنها بلد حر و مستقل»<sup>2</sup>.

#### 1-2-1-2- في الجانب الاقتصادي:

من خلال تتبعنا لأطوار تطور العلاقات الفرنسية الجزائرية، يتضح جليا التجاذب الموجود بين البلدين من الناحية الاقتصادية، عكس العلاقات السياسية التي لم تعرف إستقرار أبدا، فقد ظلت فرنسا أول ممول تجاري للجزائر منذ الإستقلال، ما عدا في السنوات الأخيرة فهي ثاني ممول بعد الصين، لكنها أول مستثمر في الجزائر خارج قطاع المحروقات<sup>3</sup> و هي إحدى الإستراتيجيات الفرنسية لتوطيد علاقاتها مع الجزائر و إثبات تواجدها في ميادين حساسة على غرار التعليم و الثقافة و الخدمات و المشاريع الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

و بالإعتماد على الإحصائيات المختلفة السالفة الذكر في هذه الدراسة، فإن فرنسا لم تستفيد من الطفرة المالية التي عرفتتها الجزائر خلال الخمسة عشرة سنة الماضية، بحيث فقدت %51 من حصصها في السوق

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 5، 7.

<sup>2</sup> - الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر (بيناتنا-Entre nous) - خريف 2014، العدد 08، ص. 06.

<sup>3</sup> - Emmanuelle Santelli, les échanges franco-algerien, la nouvelle donne, sur le site :

<http://journals.openedition.org/sociologie/466#tocfrom2n2,consulté> le 10 /02/2018

الجزائرية خلال الفترة 2003 2013، و تحصلت باقي دول الإتحاد الأوروبي على 20% منها<sup>1</sup>، و فازت بحصة الأسد دول خارج الإتحاد الأوروبي و نعي الصين و تركيا ، لأن فرنسا قد أخطأت في تقييم إحتياجات الإقتصاد الجزائري، حيث اقتصر على التبادل التجاري و فشلت في التوجه نحو المشاريع الكبرى التي أطلقتها الجزائر لبناء البنى التحتية للجزائر في الألفية الجديدة<sup>2</sup>، على هذا الأساس فإن فرنسا تعمل على تدارك ما فاتها و تحاول إسترجاع مكانتها التي فقدتها مع الجزائر بالتركيز على الإستثمار خارج المحروقات، الذي يشهد تطور تدريجي خاصة منذ إعلان الجزائر للصدافة و التعاون سنة 2012، و نتبع ذلك من خلال الإحصائيات الصادرة عن البنك الفرنسي المتعلقة بالإستثمارات الفرنسية المباشرة في دول شمال إفريقيا منها الجزائر<sup>3</sup>:

أ- من حيث الإستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر: تطور تدفق الإستثمار الفرنسي في دول القارة الافريقية ، يعكس مدى أهمية هذه الدول في الإقتصاد الفرنسي، خاصة دول شمال إفريقيا منها الجزائر.

Tableau n°01 : Evolution des flux IDE français à destination des pays d'afrique du nord(Meur)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
<b>Algérie</b>	<b>239.6</b>	<b>165.1</b>	<b>219</b>	<b>-109.7</b>	<b>-34.8</b>	<b>141.1</b>	<b>138.6</b>
Egypte	-59.2	27.2	212.3	-1736.7	385.2	-233.7	-95.3
Libye	-56.1	-468.5	307.4	-120	67.4	-115.9	-179.3
Maroc	661.5	227.8	818.1	1290.8	-3709.7	737.4	549
tunisie	78.8	5	14.6	102.7	147	175.3	90
Afrique du nord	861.6	-36.2	1573.5	-572.3	-3158.9	621.4	501.3

Source: banque de france

<sup>1</sup> - Quelle dynamique dans les relations commerciales entre la France et l'algérie, Maxime Cesbron , sur le site : /fr.linkedin.com/pulse/parteneriat-franco-algérien-12

<sup>2</sup> - مقالات إقتصادية (فرنسا تحتاج للجزائر و ليس العكس)، سارة بلهادي على الموقع : [www.noonpost.org/content/6694](http://www.noonpost.org/content/6694) تاريخ الفحص 2018/04/12

<sup>3</sup> -Trésor,direction général, publications des services économiques(les investissements directs étrangers en algérie), Octobre 2017, p . 02

من خلال معطيات البنك الفرنسي الموضحة في الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية: إرتفاع الإستثمارات الفرنسية المباشرة قبل سنة 2012 حتى بلغت سقف 239.6 سنة 2010 ، و تراجعها سنة سنتي 2013-2014 (-109.7)، ثم انتعشت سنتي 2015-2016 و بلغت 138.6 مليون أورو (ما يعادل 152 مليون دولار) خلال سنة 2016 ، بعد ما كانت 141 مليون أورو سنة 2015 . هذه الإستثمارات قد حققت إنشاء 450 شركة فرنسية بالجزائر و توظف مباشر ل 40.000 شخص ، و 100.000 منصب عمل غير مباشر<sup>1</sup>.

ب- من حيث مخزون الإستثمارات الفرنسية في الجزائر :

في نهاية سنة 2016 بلغ الإستثمار الفرنسي المباشر في الجزائر بمبلغ 2.3 مليار أورو، بتقدم 4.3% عن سنة 2015، بحيث يمثل 8.9% من مجموع الإستثمارات الجزائرية<sup>2</sup>.

Tableau n°02 : Evolution du stock d'IDE français en Afrique du Nord (M eur)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
<b>Algerie</b>	<b>1746.6</b>	<b>2078.1</b>	<b>2236</b>	<b>2031</b>	<b>2171.6</b>	<b>2160.4</b>	<b>2253.1</b>
Egypte	4592.1	3576.6	4693	2666.3	3382.8	3334.9	1570.3
Libye	938.8	414	791.6	669.9	743.1	690	501.4
Maroc	10371.9	10017.1	11104.2	12337.5	9138.2	9631.7	10166.2
Tunisie	813.9	800.3	1114.2	1124.2	1479.9	915.3	917.2
Afrique du nord	18468.8	16898.8	19953.4	18862.7	17012.2	16773.9	15460.1

SOURCE: BANQUE DE France

شملت الإستثمارات الفرنسية قطاعات إقتصادية حساسة خارج المحروقات هي<sup>3</sup>: القطاع البنكي ، الصناعات التحويلية، الصناعات الإستخراجية ، الصناعة الغذائية، الصناعة الكيماوية ، صناعة السيارات ، الصناعة الصيدلانية ، مواد البناء و الأشغال العمومية، الطيران و المركبات الفضائية،

<sup>1</sup> - الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر (بيناتنا-Entre nous-) ، صيف 2014 ، العدد 07 ، ص. 03.

<sup>2</sup> - Ibid , p .2

<sup>3</sup> - Ibid , p .3 .

الخدمات المالية، الإعلام و الإتصال، الأنشطة المتخصصة العلمية و التقنية ، بناء السفن البحرية، النشاط العقاري، قطاع المياه و الطاقة المتجددة.

ج- من حيث النشاط التجاري الفرنسي مع الجزائر خارج المحروقات:

تعتبر فرنسا أكبر متعامل تجاري مع الجزائر خارج المحروقات، بحكم موقعها الجغرافي وكذا الروابط التاريخية المتينة قد ساعد بشكل كبير في تطوير علاقتهما التجارية ، حيث تستورد ما قيمته 222.85 مليون دولار بنسبة 29.15% من هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، تلتها إسبانيا بقيمة إجمالية تصل إلى 170.30 مليون دولار، ثم المرتبة الثالثة إيطاليا بقيمة 97.61 مليون دولار، و نتبع ذلك من خلال الإحصائيات لسنة 2015 المبينة في الجدول التالي.

2015		الدول
القيمة	%	
222.85	29.15	فرنسا
170.30	18.20	إسبانيا
97.61	10.14	إيطاليا
82.92	09.21	بلجيكا
56.14	06.13	سويسرا
51.20	05.11	هولندا

جدول رقم (03): أهم الدول المستوردة من الجزائر خارج المحروقات (الوحدة: مليون دولار)

المصدر: عبدالله ياسين ، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كإستراتيجية لتجسيد الإنفتاح التجاري (مقاربة وصفية تحليلية)، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث ، العدد 01 ، مارس 2017 ، ص. 55.

1-2-1-3- في الجانب التربوي، الثقافي، التقني و الفني :

من أبرز القطاعات التي ركزت عليها فرنسا في إتفاقية الشراكة مع الجزائر، و هي ضمن المحاور ذات الأولوية التي تم تحديدها في الوثيقة الإطار للشراكة 2013-2017، وكما أشرنا في هذه الدراسة سالفاً بأن إتفاقية الشراكة الفرنسية الجزائرية المبرمة سنة 2007 ما هي إلا توسيع لاتفاقية التعاون الثقافي و التقني لسنة 1986؛ بحيث ظلت

فرنسا حريصة على عصرنه المنظومة التربوية والتكوين المهني والتعليم العالي، حتى بلغ عدد الإتفاقيات المبرمة في هذا الميدان 800 إتفاقية<sup>1</sup>. فرنسا تسيير مع الجزائر على خطى ديغول الذي قال: « نريد حول حوض المتوسط الذي يعتبر مهد الحضارات الكبرى، أن نبني حضارة عصرية لا تمر بالنموذج الأمريكي، يكون فيها الإنسان أو الفرد هو غاية و ليست وسيلة، ولهذا يجب أن تنفتح ثقافتنا على بعضها البعض في نطاق واسع<sup>2</sup>»

<sup>1</sup> - الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر (بيناننا-Entre nous)، جويلية 2015-جويلية 2016، العدد 11، ص.3.

<sup>2</sup> - Mohamed fadhel Troudi, L'union pour la méditerranée ( le rêve et la réalité), 29 Mars 2016, sur le

Site: www.academiedegeopolitiquedeparis.com. consulté le 14/01/2018

« Nous voulons, autour de cette Méditerranée — accoucheuse de grandes civilisations — construire une civilisation moderne qui ne passe pas par le modèle américain et dans laquelle l'homme sera une fin et non un moyen, alors il faut que nos cultures s'ouvrent très largement l'une à l'autre ».

و يظهر ذلك من خلال الوسائل و الإستراتيجيات المطبقة من طرف فرنسا نذكر منها:

أ- إنشاء مشروع صندوق التضامن الأولوي سنة 2008 لإصلاح المدارس العليا في الجزائر، بملغ 2 مليون أورو في تخصصات أربعة هي: علوم الهندسة، علوم الحياة، العلوم التجارية و الهندسة المعمارية؛ أسفرت عن خلق 11 سم تحضيرية جديد و 1300 زيارة متبادلة و 11 مشروع لإنشاء مؤسسات<sup>1</sup>.

ب- تشجيع سائر أنشطة التعاون الرامية إلى تعزيز عمالة الخريجين الشباب، ولا سيّما توسيع نطاق الشبكة المشتركة للمدارس العليا وأنشطة التعاون الخاصة بتعليم اللغة الفرنسية<sup>2</sup>.

ج- إعادة العمل ببرنامج المنح الجزائري -الفرنسي (PROFAS B+)، بعد ما تم تجديد أسسه وتسويته من أجل الاستجابة لرهانات التعاون الثنائي ذات الأولوية، و تطبيقه في مجال التعليم العالي والبحث العلمي لدعم التنقل وإنجاز رسائل الدكتوراه<sup>3</sup>.

د- تطبيق برنامج الشراكة المؤسسية (PROFAS C+).

هـ- فتح مكاتب كامبوس فرانس (campus france) في ولايات جزائرية كبرى هي: الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة و تلمسان، لأنها تشكل حلقة رئيسية في التعاون الثنائي في الميدان الجامعي بين البلدين، و الهدف هو تطوير مستوى اللغة الفرنسية لدى الطلبة الجامعيين الجزائريين البالغ عددهم 22.000 طالب، لأن فرنسا تعتبر اللغة الفرنسية إرث تاريخي مشترك بين الشعبين الجزائري و الفرنسي<sup>4</sup>.

و- زيارات متبادلة بين وزيري التربية و التعليم العالي الجزائري و وزيرة التربية الفرنسية:

زيارة وزيرة التربية الوطنية للجزائر نورية بن غبريط إلى فرنسا من 11 إلى 13 فبراير 2015<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> -- الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر (بيناتنا-Entre nous)، خريف 2013، العدد 04، ص. 03.

<sup>2</sup> - الاجتماع الثاني للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى يوم 2014/12/04 في برونو شامبيرون بباريس،

على الموقع: <https://dz.ambafrance.org> الاجتماع الثاني

<sup>3</sup> - الدورة الثالثة للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى يوم 10 أبريل 2016 في الجزائر العاصمة، على

الموقع: اللجنة الحكومية المشتركة الجزائرية الفرنسية <https://dz.ambafrance.org>

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص. 07.

<sup>5</sup> -cooperation Algerie-France : , sur le site : <http://www.amb-algerie.fr/1532/cooperation-algerie-france->

[visite-de-travail-en-france-de-mme](http://www.amb-algerie.fr/1532/cooperation-algerie-france-visite-de-travail-en-france-de-mme) la ministre nouria-benghebrit ,consulté le 04/03/2018

زيارة وزيرة التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث الفرنسية نجاة فالو بلقاسم إلى الجزائر يومي 24 و 25 أكتوبر 2015<sup>1</sup>.

زيارة وزير التعليم العالي و البحث العلمي السيد طاهر حجار إلى فرنسا يومي 25 و 26 جانفي 2017<sup>2</sup>.

ز- تسهيل حركية تنقل الأشخاص بين البلدين:

منذ دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، شرعت فرنسا في منح تسهيلات للجزائريين في الحصول على التأشيرة للدخول إلى الأراضي الفرنسية و في آجال قصيرة بواسطة (TLS contact)، و نظرا للزيادة المذهل لعدد الطلبات و انتشار البيروقراطية و المحسوبة، فقد تم توقيف العمل بواسطة TLS، و منذ 17 سبتمبر 2017 تم برمجة إجراءات و تسهيلات إستثنائية خاصة بالجزائريين في الحصول على الفيزا، بفتح فضاءات كثيرة و مدة لا تتعدى 15 يوم لموعد دراسة الملف و الإستقبال في القنصلية الفرنسية<sup>3</sup>؛ ثم تم فتح آلية جديدة لخدمات الفيزا بدل TLS تسمى VFS globale ابتداء من سنة 2018.

عرفت حركة الجزائريين نحو فرنسا تضاعف مدهل في سنة 2016، بحيث تم منح 410 522 تأشيرة، فيما 92000 تأشيرة تداول تتيح للمستفيدين القيام بعدة رحلات إلى فرنسا دون الذهاب إلى القنصلية، و في أوت 2017 بلغ 417000 طلب للحصول على التأشيرة؛ وصرح رئيس القنصلية الفرنسية بالجزائر العاصمة السيد Xavier Driencourt بأن عدد التأشيرات قد تضاعف مرتين خلال الفترة 2012-2016 بنسبة ما بين 75% إلى 78%، كما بين القنصل الفرنسي بأن عدد التأشيرات الممنوحة للطلبة الجزائريين في تصاعد ثابت، و برر ذلك بأنه إلى يوم 17 سبتمبر 2017 لم يبق سوى 238 طلب من مجموع 1858 التي كانت في الإنتظار بتاريخ 06 سبتمبر 2017، و وضح نفس المسؤول أن نسبة منح تأشيرات الدراسة إرتفعت إلى 65% خلال الفترة 2008-2016، في حين تم قبول حوالي 84% طلب للدراسة خلال 2015-2016، و بلغ عدد الطلبة الجزائريين الذين يتابعون دراستهم بفرنسا 23000 طالب، بنسبة 7% من مجموع الطلبة الدوليين؛ و بهذا العدد تكون الجزائر في الرتبة الثالثة من حيث الجالية الطلابية بفرنسا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - visite en Algerie de la ministre NAJAT VALLAUD- BELKACEM, sur le site :

<https://dz.ambafrance.org/Visite-en-Algerie-de-Mme-Najat-Vallaud-Belkacem>, consulté le 04/03/2018

<sup>2</sup> - الأستاذ طاهر حجار في زيارة عمل إلى فرنسا على الموقع :

<https://www.mesrs.dz/-/m-tahar-hadjar-en-visite-de-travail-en-france> 2018/04/17 تاريخ الفحص:

<sup>3</sup> - Visas pour la France : des facilités exceptionnelles pour les algériens, sur le site :

<http://www.lematindz.net/news/25388-visas-pour-la-france> consulté le 13/04/2018

<sup>4</sup> - Ibid .

## 1-2-2- مطالبة فرنسية حديثة كوسائل ضغط لإخماد حرب الذاكرة:

إستحدثت فرنسا مطالب جديدة تدعم فكرتها المزعومة مفادها أن الشعبين الجزائري و الفرنسي يجمعهما تاريخ مشترك، و تتمثل هذه المطالب فيما يلي :

- مطالبة الجزائر بالسماح للحركي (les harkis = عملاء فرنسا أثناء حرب التحرير) و الأقدام السوداء بالدخول و العودة إلى الجزائر.

- إسترجاع العقارات المؤممة سنة 1963 و سنة 1968 .

– إعادة النظر في قاعدة الإستثمار 51/49.

- إعادة تعديل إتفاقية 1968

## II - جوهر الخلاف و التدابير الجزائرية المعتمدة :

الحلول المفترضة من طرف فرنسا لتضييق هوة الخلافات مع الجزائر تظل جرعات مسكنة للمطالب الجزائرية، طالما لم تملك فرنسا الجرأة في استعمال الوسيلة لحل جوهر الخلاف الذي يحقق المصالحة بين ذاكرة (réconciliation des mémoires) شعبين خلدتهم التاريخ في ميزان قوة غير متكافئة تربط بين مستعمر (بكسر الميم) و مستعمر (بفتح الميم) ، و جوهر الخلاف هو كيف نوقف حرب الذاكرة لتحقيق صداقة مستمرة ترقى إلى الصفاء من غير نفاق؟، من أجل تحقيق شراكة إستراتيجية في حوض المتوسط ، و كل الحلول بيد فرنسا.

## II-1- جوهر الخلاف:

تظل باريس تسعى و تعمل جاهدة من أجل إغراق مطلب الإعتراف عن الجرائم التي ارتكبتها في مستنقع ملفات معقدة و مثيرة للجدل، لتفريغ المطلب الجزائري من محتواه. إن الجزائريون لا يعتبرون الاعتراف مهانة لفرنسا، ولا هم من قبيل من يطالب بالتعويض، بل يرونه فعلا حضاريا و أخلاقيا وقانونيا وإنسانيا، قبل أن يكون سياسيا أو اقتصاديا؛ و أنه من غير الممكن إعمال البراغماتية أو النفعية أو المصلحة الأنية لجعل الحاضر يختزل الماضي و يتجاهله، ولا يستحضر ترسباته ؛ فقد ظل الشعب الجزائري يحي ذكريات مأسية التي تعددت تواريخها بتعدد الجرائم الفرنسية، بعضها ظلت تسيل حبر المؤرخين إلى وقتنا الحاضر، نظرا لبشاعتها التي بلغ صداها العالم برمته ، و نقصد أحداث 8 ماي 1945 و الجرائم التي ارتكبتها الشرطة الفرنسية في حق المتظاهرين الجزائريين في أحداث 17 أكتوبر 1961 بباريس؛ و العاهات التي خلفتها التجارب النووية الفرنسية بمنطقة رقان في الصحراء الجزائرية، و بمناسبة الذكرى ال55 للإستقلال من سنة 2017، جدد الرئيس الجزائري طلبه لفرنسا لكي تعتذر عن جرائمها .

سيضفي عدم إعتذار فرنسا عن جرائمها إلى صداقة مائعة، لا ترقى إلى مستوى الثقة الكاملة المتبادلة بين الطرفين ، لأن الماضي الميرير دائما حاضرا في ذاكرة الأجيال ، فالجروح نفسية تنزف و تهمز المشاعر بمجرد مصادفة كل ما له علاقة مع الثورة الجزائرية الفرنسية؛ مما جعل الجزائر تطبق تدابير لدعم مواقفها.

## II-2- التداير الجزائرية:

رغم إرتباط الجزائر بالسوق الدولية و الرأسمالية العالمية منذ تولي الرئيس بوتفليقة الحكم سنة 1999 ، فهي لم تقبل طي مسألة الإعتذار الفرنسي للجزائر عن حقبة الإستعمار، بل تسعى لتوظيف هامش المناورة المتاح أمامها رغم الضغوط الدولية المركزة لتحقيق مكاسب و مصالح جديدة في الساحة العالمية و نصره القضايا الدولية العادلة، على رأسها القضية الفلسطينية و الصحراء الغربية؛ تعتبر هذه المطالب جزء من الحراك الدولي للمطالبة بعالم متعدد الأقطاب، أكثر استقرار و عدالة من النظام الأحادي القطبية، الذي كرس اللاتوازن بين دول الجنوب الفقيرة و دول الشمال المتقدمة؛ هذا يعني أن الجزائر تعتمد و بشكل إستراتيجي على هذا الإنتماء السياسي الدولي المتضارب للإقتصاد الرأسمالي الإستغلالي من جهة، و إلى الحركة الدولية المناهضة لظاهرة الهيمنة الإقتصادية و السياسية و العسكرية من جهة أخرى، لتحقيق مكاسب متزامنة تجعلها تستفيد من انخراطها العالمي في دعم مقاربتها في تعريف علاقتها بالقوى الدولية الكبرى و التفاوض من موقع القوة أمامها<sup>1</sup>، خصوصا الفرنسيون الذين يرفضون بناء علاقة متوازنة مع الجزائر تمكنها من تحقيق مصالحها و أهدافها، وهو ما عبر عنه الرئيس الجزائري بوتفليقة في قمة الـ 5+5 بتونس ، حين قال « تريدون منا الإنفتاح السياسي و الإقتصادي ، و نريد منكم دعم مشاريعنا الإقتصادية » ، أي مبدأ أعطيني إقتصاد أعطيك سياسة لتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية ، عملت الجزائر على تحسين علاقاتها الإقتصادية مع دول من خارج و داخل الإتحاد الأوروبي، التي لا زالت تنافس فرنسا و تقاسمها المنافع التي كانت تجنيها من الجزائر خاصة كل من: الصين، إيطاليا ، كوريا الجنوبية ، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، تركيا و دول أخرى، و نوضح هذا التنافس من خلال مجلة الخزينة (Tresor)<sup>2</sup> في ترتيب زبائن و ممولي الجزائر خلال فترة السداسي الأول من سنة 2017.

<sup>1</sup> - عصام بن شيخ، العلاقات الجزائرية الفرنسية و "مسألة التوبة الكولونيالية( فرص الإعتراف و الإعتذار... و قيود المصالحة التاريخية)، على الموقع: [http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post\\_27.html](http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post_27.html) تاريخ الفحص: 2018/05/15

<sup>2</sup> -Ambassade de France en Algérie,service économique regional( dossier suivi par Guillaume Dufour , Alger le 13 septembre 2017,p. 03

Tableau n°04 : Classement des 10 premiers fournisseurs de l'algerie (S1/2017)

	Montant des importations(Musd)	Evolution(%) S1(2016/2017)	Part de marché(s1/2017)	Evolution de la part de marché S1(2016 /2017)
Chine	4588	8.8%	20%	230 bps
France	1955	-27.7%	8.5%	-290 bps
Itali	1639	-34.8%	7.1%	-310 bps
Allemagne	1573	15.6%	6.8%	110 bps
Espagne	1487	-21.8%	6.5%	-140 bps
Turquie	1056	02%	4.6%	30 bps
Rép-de corée	1027	89.8%	4.5%	220 bps
USA	888	-7.6%	3.9%	-10 bps
Argentine	787	30.1%	3.4%	80 bps
Brésil	750	29.8%	3.3%	80 bps

Source : douane française

■ حافظت فرنسا على مرتبتها الثانية ممول رئيسي للجزائر ، بعد ما افتكت منها الصين الصدارة سنة 2013 ، و بلغت حصتها في السوق الجزائرية نسبة 8.5% خلال السداسي الأول من سنة 2017 ، بمبلغ 1955 مليون دولار ، بينما الصين قد زادت من تعميق الفارق بأكثر من ضعفين بقيمة 4588 مليون دولار في السوق الجزائرية خلال نفس الفترة بنسبة 20% . و حسب الإحصائيات الصادرة عن مجلة الخزينة (Trésor) ، منذ نهاية سنة 2016 خسرت فرنسا من حصتها التجارية في الجزائر 137 نقطة قاعدية ، بينما ربحت الصين 156 نقطة قاعدية<sup>1</sup> ؛ في حين تبقى إيطاليا في المرتبة الثالثة غير بعيدة عن فرنسا مقارنة بالصين بمبلغ 1639 مليون دولار

<sup>1</sup> -Ibid , P. 02.

؛ دون أن ننسى تقدم حصص بقية الدول المذكورة في الجدول مقارنة بسنة 2016 على غرار ألمانيا (المرتبة الخامسة سنة 2016 و الرابعة سنة 2017) و كوريا الجنوبية (المرتبة العاشرة سنة 2016 و السابعة سنة 2017).

■ أما من حيث زبائن الجزائر، فقد حافظت إيطاليا على مرتبة أول زبون للجزائر، بحيث تمتص 17.2% من صادرات الجزائر، أما فرنسا تستهلك 12.3% من صادرات الجزائر<sup>1</sup>؛ كما إستمرت كل من إسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية في التنافس لامتنصاص صادرات الجزائر، و توطيد علاقاتها مع هذا البلد المتوسطي الناشئ؛ و نفصل في هذه كالاتي<sup>2</sup>:

- الولايات المتحدة الأمريكية أول زبون للجزائر سنة 2013، و السابع سنة 2015، و الثالث سنة 2016 و حافظ على هذه المرتبة سنة 2017.

- إيطاليا أول زبون للجزائر سنة 2015 و ثاني زبون لسنتي 2016، 2017 على التوالي، كما يوضحه الجدول الموالي.

Tableau n°05: Classement des 10 premiers clients de l'algerie (S1/2017)

	Montant des exportations(Musd)	Evolution(%) S12016/S12017	Part dans le total des exportations algériennes(s1/2017)	Evolution de la part S1(2016/2017)
Italie	3124	17.8%	17.2%	-240bps
France	2222	33.1%	12.3%	120 bps
Espagne	2069	8%	11.4%	-270 bps
USA	1713	15.8%	9.4%	30 bps
Brésil	1170	31%	6.5%	80 bps
Pays-Bas	1126	71.1%	6.2%	230 bps
Turquie	918	30.4%	5.1%	40 bps
G-Bretagne	763	65.2%	4.2%	70 bps
Belgique	524	29.4%	2.9%	00 bps
Inde	475	123%	2.6%	70 bps

Source : douane française

<sup>1</sup> - Ibid , p.03.

<sup>2</sup> -Trésor, direction général, publication des services économiques,(le commerce bilatéral France-Algérie en 2016), Juillet 2017 , p. 03.

ومن حيث تشكيلة الدول التي تتعامل معها الجزائر و المذكورة في الجدول، فهي من قارات مختلفة (أمريكا- شمالها و جنوبها- آسيا و أوروبا) و في مستويات مختلفة من التقدم الإقتصادي، و تنتهي إلى تكتلات إقتصادية مختلفة؛ بالإضافة إلى العلاقات الإقتصادية التي تربط الجزائر بروسيا منذ الإستقلال و ممول رئيسي للجزائر بالعتاد العسكري. وهذا يعكس السياسة الجزائرية منذ الإستقلال في فك تبعيتها المطلقة لفرنسا.

### III- مدى نجاعة التدابير المتخذة:

الشكل الجديد الذي ظهرت به المتغيرات الدولية و الإقليمية فرضت على فرنسا ضرورة الحفاظ على علاقتها مع الجزائر و في جميع المجالات لابقائها على النموذج الفرنسي، لأن المساس في جزء من صرحه يعني انهيار كل البناء، و لذا سارعت باريس إلى إصلاح و انقاذ ما يجب إنقاذه، و من خلال التمعن جليا في هذه التدابير التي جاءت بها فرنسا، يثير عدة تساؤلات تستوجب من الجزائر العقلانية في إيجاد الحلول و لا يكون ذلك إلا بالاستفادة من تجارب الماضي؛ فأما بالنسبة للتدابير الفرنسية نستخلص ما يلي :

- الإهتمام بالإستثمار خارج المحروقات هي إستراتيجية فرنسية لإثبات وجودها في قطاعات خدماتية لضمان الإشتراك في التسيير الإداري و التحكم فيه.

- الإعتماد على إصلاح المنظومة التربوية و التعليم العالي و تطوير اللغة الفرنسية ، أي الرجوع إلى فرنسا المدارس الجزائرية و نشر الثقافة الفرنسية في أجيال لا تعرف قداثة الثورة الجزائرية جيدا.

- الخوض في تطوير بعض الصناعات في الجزائر للسيطرة على السوق الجزائرية لأن المجتمع الجزائري هو الأكثر إستهلاكاً للمنتوجات الفرنسية.

- الإهتمام بتطوير و نشر التكنولوجيا الفرنسية في الصناعات الجزائرية لمنع أي حضور لصناعات أخرى من غزو السوق الجزائرية.

و أما المطالبة السماح بعودة الحركي و الدخول إلى الأراضي الجزائرية الطاهرة، ربما هو خداع؟، و حسب اعتقادنا ، حتى تتمكن فرنسا من مطالبة التعويض بطريقة مشروعة طبقا للمادة 12 من الباب الرابع من إتفاقيات إيفيان تحت عنوان: ضمانات الحقوق المكتسبة و التعهدات السابقة ، التي صيغ نصها كما يلي: « تكفل الجزائر داخل أراضها بدون أي تمييز التمتع التام بالحقوق الموروثة كما كانت قبل تقرير المصير، و لن يحرم أحد من هذه الحقوق إلا إذا حصل على التعويض الكافي المحدد من قبل»<sup>1</sup>.

- تسهيل و تشجيع هجرة الطبقة المثقفة الجزائرية خاصة من الجامعات و المدارس العليا و المعاهد لدعم الإستثمارات الفرنسية المعاصرة (عصر تحدي الإعلام و الإتصال) و في قطاعات خدماتية حساسة كالصحة،

<sup>1</sup> - بن يوسف بن خدة ، إتفاقيات إيفيان ، (المادة 12 من إعلان مبدأ التعاون الإقتصادي و المالي ، الباب الرابع) ،

ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2002 ، ص.107

و هو نفس العمل الذي قامت به فرنسا أيام الإحتلال، تشجيع الهجرة من أجل بناء البنى التحتية للنهوض بالإقتصاد الفرنسي.

- و من جهة أخرى و حسب التجارب السابقة ، فإن إتساع دائرة الشراكة بين البلدين لتشمل الخواص، قد يشكل في المستقبل وسيلة ضغط على الجزائر تضاف إلى عامل المهاجرين، الذي اتخذته فرنسا في كثير من المرات وسيلة ناجعة لصد المطالب الجزائرية، لأن ميزة الإقتصاد الجزائري هو اقتصاد عائلات ، خاصة بعد ما سلكت الجزائر النظام الرأسمالي؛ فهذه المؤسسات الإقتصادية الأكثر إرتباط بالتكنولوجيا الفرنسية، بل هي فروع محيطية تابعة للصناعة المركزية بفرنسا قد تضغط على الحكومة الجزائرية للرضوخ لمطالب فرنسا، كما حدث بين الحكومة الفرنسية و رجال الأعمال (الباترونا) الذين ضغطوا على الإليزي لتغيير السياسة مع الجزائر بعد الإستقلال، لتكون أكثر مرونة لتأمين مصالحهم الإقتصادية و التجارية في الجزائر<sup>1</sup>، و ممكن أن تتخذ فرنسا من الإطارات المسيرة للمشاريع الإقتصادية الجزائرية وسيلة ضغط على القرارات الجزائرية التي لا تتماشى مع الأهداف الفرنسية، كما ضغط العمال الجزائريين في المهجر في شهر ماي سنة 1973، من إجبار السلطات الفرنسية على تسوية وضعياتهم و الحصول على حقوقهم المهضومة من طرف الباترونا الفرنسية، حين قاموا بإضراب في مصنع رونو للسيارات ، الذي كان بمثابة الصدمة للسلطات الفرنسية التي لم تتوقعها و ان تخشى عواقبه ، خاصة و أن هناك مثل يقول «عندما تعطس معاملة رونو للسيارات تصاب الصناعات الفرنسية بالزكام»<sup>2</sup>.

و بالنظر إلى التدابير المتخذة من الطرفين بصفة عامة ، و إن كانت تبدي نوع من التقارب مقارنة مع وضعيات التعاون السابقة ، إلا أنها ليست على توافق تام ما لم تمس جوهر الخلاف، لأن فرنسا تعمل على تجميل الذاكرة الإستعمارية الفرنسية 1830 – 1962، بذكر أحداث التاريخ المشترك الذي جمع الشعبين الفرنسي و الجزائري ، دون ذكر مآسي وويلات الشعب الجزائري من غطرسة المستعمر الفرنسي ، فهذا جحود يجب الإقرار به ، لأن التاريخ صنعه رجال خلدوا أسماءهم في ذاكرة أجيال بنوا بها هويتهم، فطي الصفحة و فتح أخرى جديدة هو التخلي على جزء من هوية الشعب الجزائري .

#### الخاتمة:

بعض التدبير التي جاءت بها فرنسا في توطيد صلتها مع الجزائر لها أهداف خفية تفرض على الجزائر التركيز على تجارب الماضي في علاقاتها مع فرنسا، حتى و إن كانت الجزائر رضيت بتطوير الجانب الإقتصادي مع فرنسا و كولسة الجانب السياسي للحفاظ على صمت الرأي العام الجزائري، حتى لا تعرقل الإستثمارات الفرنسية

<sup>1</sup> -- Salah Mouhoubi La politique de coopération Algérie – française bilan et perspective, o. p. u. Ben- aknoun – Alger, 1986, p.152.

<sup>2</sup> - عمار بوحوش ، العمال الجزائريين في فرنسا(دراسة تحليلية)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،

الجزائر، 1979، ص.312

خاصة خارج قطاع المحروقات لتطوير الإقتصاد الجزائري، لكن هذا لن يغير من ميزة العلاقات الجزائرية الفرنسية في المستقبل، قد تكون جيدة في صمت ، و تكون متصادمة لما تكون عامة<sup>1</sup>،

« Ces relations sont particulièrement bonnes quand elles sont secrètes, et beaucoup plus heurtées quand elles sont publiques »

و من هذا المنطلق على البلدين أن يدركان جيدا بأن الآفاق المستقبلية في حوض البحر الأبيض المتوسط تدعو إلى التقارب، لكن الاستمرارية في التعاون المثمر يفرض على الجزائر تحقيق بعض الأولويات الجزائرية، حتى تستفيد من تجاربها في تعاونها مع فرنسا حتى تحافظ على تماسكها و تفاوض من موقع قوة .

#### أ- الآفاق المستقبلية بين البلدين

الروابط التي فرضها التاريخ و الطبيعة من البديهيات المسلم بها التي تفرض على البلدين المضي قدما في التعاون المشترك بحكم الجوار في حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي كان عامل مباشر في الإستعمار الفرنسي للجزائر، و عمل على الإستيطان و تطبيق سياسة الإندماج الإجتماعي و الإقتصادي معا، مما أدى إلى تمتين الروابط الثقافية و التبعية الإقتصادية الشبه مطلقة لفرنسا، و هذا زاد من قابلية إندماج الفرد الجزائري في المجتمع الفرنسي بسلاسة منقطعة النظير، و تنمية الثقافة الإستهلاكية للمنتوجات الفرنسية في الأسواق الجزائرية.

و بالنظر إلى طبيعة التطورات التي شهدتها العلاقات الفرنسية الجزائرية على مختلف الأصعدة، فهي لن تخرج عن نطاق تأمين المصير المشترك للبلدين في حوض البحر الأبيض المتوسط، و على هذا الأساس فإن دواعي التقارب بين البلدين أضحت أكثر من ضرورة، و خصوصا ما يفرضه تحدي الإعلام و الإتصال ، حيث صار كوكب الأرض قرية و سهل على مد جسور التعاون مع دول خارج المنطقة المتوسطية، لكن هذا إختراق للمنطقة باعتبارها مركز ثقل الرابط بين المحيطات و القارات الأربعة، و تفكيك قوى الدول المتوسطية، و من هذا المنظور يجب ترجيح منطق العقل في تجاوز الخلافات دون الإضرار بالطرف الضعيف يبقى هو الإطار الأمثل لآفاق مستقبلية واعدة بين البلدين.

#### ب- دواعي التقارب الفرنسي الجزائري

يرتبط البلدان بأشد وأقوى الروابط ، ألا وهي الروابط الاجتماعية المتمثلة خاصة في الهجرة ، و الروابط الثقافية المتمثلة في ملايين المواطنين المزدوجي الجنسية و العمال المهاجرين الذين يقربون البلدين أكثر فأكثر،

<sup>1</sup>-AKRAM BELKAID,France-Algérie ,50 ans d'histoires secrètes(tome 1), sur le site :

[www.monde-diplomatique.fr/2017/10/BELKAID/57994](http://www.monde-diplomatique.fr/2017/10/BELKAID/57994), consulté le 25/12/2017

- الأمر الذي يعد إستثناء في الإقتصاد العالمي؛ إن إنتماء البلدان إلى إقليم البحر الأبيض متوسط في صفتين متقابلتين بينهما ممر إستراتيجي يفرض على البلدين توحيد قوتهما نظرا للأسباب التالية:
- كل طرف يدعم قوة الطرف الأخر في حوض البحر الأبيض المتوسط، لأنهما يقعان على صفتين متقابلتين، و بذلك يكون التعاون بين البلدين قدر محتوم.
  - الجزائر صمام أمن جنوب فرنسا و أوروبا عامة من ظاهرتي الإرهاب و الهجرة السرية، في حين تحتاج الجزائر إلى دعم و مساعدات فرنسية أوروبية للتصدي و التقليل منهما.
  - الجزائر بحاجة إلى فرنسا لتطوير إقتصادها حتى تندمج أكثر في الإقتصادي الأوروبي ثم العالمي، و تتمكن من الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بينما فرنسا بحاجة إلى الجزائر للسيطرة على الأسواق الإفريقية، نظرا لمكانة الجزائر في القارة الإفريقية و أهمية موقعها الجغرافي.
  - تملك الجزائر دعائم إقتصادية هامة، المساحة الشاسعة و قلة عدد السكان، الثروات الطبيعية المتنوعة و في مقدمتها المحروقات، و فرة اليد العاملة، توفر البنى التحتية الملائمة للنشاط الإقتصادي، تساعد فرنسا على توسيع إقتصادها خارج القارة الأوروبية في المستقبل.
  - خروج السياسة الخارجية الجزائرية من طور الإنطواء و الإنشغال بالمشاكل الداخلية إلى سياسة المبادرة الدولية و السعي في حل بعض المشاكل الإقليمية على غرار منطقة الساحل الإفريقي و ليبيا، يؤمن المصالح الفرنسية في هذه المناطق.
  - الموقع الجغرافي وحد المصلحة المشتركة للبلدين تجاه بعض القضايا الدولية، على غرار تصريح الرئيس الفرنسي من الجزائر العاصمة يوم 2017/12/06 للتعبير عن رفضه لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القاضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس و اعتبرها عاصمة لإسرائيل<sup>1</sup>.
  - المسؤولية المشتركة للبلدين(الجزائر و فرنسا) في منطقة غرب المتوسط<sup>2</sup>، فالتعاون بين الطرفين من أجل حماية هذه المنطقة بات أمر مفروض على البلدين لأن غرب المتوسط هو بمثابة الممر الإستراتيجي الرابط بين البحر المتوسط و المحيط الأطلسي.
- III- أولويات تضمن نجاح و استمرارية التعاون بين البلدين: على الجزائر التركيز على بعض الأولويات و العمل بها أهمها:

- وضع ميكانيزمات مدروسة و هادفة للإستفادة من الجالية الجزائرية في المهجر،

<sup>1</sup> - قناة التلفزيون الوطنية الجزائرية(قناة النهار TV)، نشرة الأخبار ليوم 2017/12/06، على الموقع: [www.ennahartv.dz](http://www.ennahartv.dz)

<sup>2</sup> - khalfa Mameri, Orientations politiques de l'Algérie, (Analyse des discours du président

Boumediene( 1965- 1970 ) 2eme édition, sned, Alger, 1978 p.156.

- بالنظر إلى مساهمة فرنسا في تطوير المنظومة التربوية و الجامعية، يجب ربط الأبحاث الجامعية بالإقتصاد الوطني،
- تطوير المنظومة الجامعية و توجيهها نحو تكوين و ترقية الفرد و إعدادة للمساهمة في تنمية الإقتصاد،
- الإسراع للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة(OMC).
- تجنب الحلول السياسية للمشاكل الإقتصادية، و إسناد الأمر لأهل الإختصاص، و لا يتحقق ذلك إلا بتشكيل مجلس علمي إقتصادي أكاديمي يشرف على ذلك.

### قائمة المراجع والمصادر:

#### المراجع باللغة العربية

- 1- عصام بن شيخ، العلاقات الجزائرية الفرنسية و "مسألة التوبة الكولونiale" ( فرص الإعتراف و الإعتذار.. و قيود المصالحة التاريخية)، على الموقع: [http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post\\_27.html](http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post_27.html)
- 2- أربعة ملفات إستعمارية تعكر العلاقات الجزائرية الفرنسية ، على الموقع: [/http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/7/8](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/7/8)
- 3- عبد الحميد صنهاجي ، عبد الحميد صنهاجي ، التعاون الفرنسي الإفريقي ( بين حيثيات التنظير و إكراهات التطبيق-1990،1960)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، 2007
- 4- المرسوم الرئاسي 88-08 المؤرخ في 09 مارس 2008 المتضمن التصديق على إتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية الفرنسية الديمقراطية الشعبية و بروتوكولها الإداري و المالي المعلق بوسائل التعاون الموقعين بالجزائر في 04 ديسمبر 2007 . جريدة رسمية رقم 15 سنة 2008
- 5- أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط(إعلان برشلونة أنموذجا)، دراسات دولية ، العدد 39، سنة
- 6- الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر (بيناتنا-Entre nous-)، جويلية 2015 إلى جويلية 2016 ، العدد 11
- 7- زيارة كاتب الدولة لدى وزارة الدفاع مكلف بالمحاربين القدامى وبالذاكرة جون مارك تودتشيني إلى الجزائر ،

على الموقع: جون-مارك-تودتشيبي / dz.ambafrance.org

8- الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر (بيناتنا-Entre nous) خريف 2014 ، العدد 08

9- مقالات إقتصادية (فرنسا تحتاج للجزائر و ليس العكس)، سارة بلهادي على الموقع :  
[www.noonpost.org/content/6694](http://www.noonpost.org/content/6694)

10- الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر (بيناتنا-Entre nous) ، صيف 2014 ، العدد 07 ،

11-- الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر (بيناتنا-Entre nous)، خريف 2013 ، العدد 04

12- الإجتماع الثاني للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى يوم 2014/12/04 في برونو شامبيرون بباريس،

على الموقع: <https://dz.ambafrance.org> الإجتماع الثاني

13-الدورة الثالثة للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى يوم 10أفريل 2016 في الجزائر العاصمة ، على

الموقع: <https://dz.ambafrance.org> اللجنة الحكومية المشتركة الجزائرية الفرنسية

14-الأستاذ طاهر حجار في زيارة عمل إلى فرنسا على الموقع :

<https://www.mesrs.dz/-/m-tahar-hadjar-en-visite-de-travail-en-france>

15- عصام بن شيخ، العلاقات الجزائرية الفرنسية و "مسألة التوبة الكولونيالية(فرص الإعتراف و الإعترار...و قيود المصالحة التاريخية)، على الموقع: [http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post\\_27.html](http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post_27.html)

16- بن يوسف بن خدة ، إتفاقيات إيفيان ، (المادة 12 من إعلان مبدأ التعاون الإقتصادي و المالي ، الباب الرابع) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2002

17- عمار بوحوش ، العمال الجزائريين في فرنسا(دراسة تحليلية)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979،

18- قناة التلفزيون الوطنية الجزائرية (قناة النهار TV) ، نشرة الأخبار ليوم 2017/12/06، على الموقع:

[www.ennahartv.dz](http://www.ennahartv.dz)

19- الجزائر- فرنسا ( الدورة الأولى للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى) على الموقع:

<http://www.premier-ministre.gov.dz>

### المراجع باللغة الفرنسية

<sup>1</sup> - Jean Offredo , ,l' Algérie avec ou sans la France, les éditions de CERF ,Paris 1973 .

2 - HERVé Bleuchot , La coopération franco-algérienne depuis les accords d'Evian, sur le site :

<https://www.monde-diplomatique.fr/1971/04/BLEUCHOT/30222>

3- SENAT , algérie-france (comprendre le passé pour mieux construire l'avenir), actes du colloque du 30 juin 2012, à l'initiative du groupe interparlementaire d'amitié France-algérie, sous le haut patronage de Jean Pierre BEL, président du SENAT , palais du Luxembourg , salle Clémenceau ,N° :G A 105 decembre 2012

4 - Emmanuelle Santelli , les échanges franco-algerien, la nouvelle donne , sur le site :

<http://journals.openedition.org/sociologie/466#tocfrom2n2>

5- Quelle dynamique dans les relations commerciales entre la France et l'algérie, Maxime Cesbron, sur le site : [/fr.linkedin.com/pulse/partenerariat-franco-algerien-12](https://fr.linkedin.com/pulse/partenerariat-franco-algerien-12)

6-Trésor,direction général, publications des services économiques(les investissements directs étrangers en algérie), Octobre 2017

7 - Mohamed fadhel Troudi, L'union pour la méditerranée ( le rêve et la réalité), 29 Mars2016 .sur le Site: [www.academiedegeopolitiqueparis.com](http://www.academiedegeopolitiqueparis.com).

10 -cooperation Algerie-France: sur le site : <http://www.amb-algerie.fr/1532/cooperation-algerie-france->

[visite-de-travail-en-france-de-mme la ministre nouria-benghebrit](#)

11- visite en Algerie de la ministre NAJAT VALLAUD- BELKACEM, sur le site :

<https://dz.ambafrance.org/Visite-en-Algerie-de-Mme-Najat-Vallaud-Belkacem>

12-Visas pour la France :des facilités exceptionnelles pour les algériens, sur le site :

<http://www.lematindz.net/news/25388-visas-pour-la-france>

13 -Ambassade de France en Algérie, service économique regional( dossier suivi par Guillaume Dufour , Alger le 13 septembre 2017

14 -Trésor, direction général, publication des services économiques,(le commerce bilatéral France-Algérie en 2016), Juillet 2017 .

- <sup>15</sup>-- Salah Mouhoubi La politique de coopération Algérie – française bilan et perspective, o. p .u .Ben- aknoun , Alger .1986.
- <sup>16</sup>- AKRAM BELKAID, France-Algérie ,50 ans d’histoires secrètes(tome 1), sur le site :  
[www.monde-diplomatique.fr/2017/10/BELKAID/57994](http://www.monde-diplomatique.fr/2017/10/BELKAID/57994)
- <sup>17</sup> - khalfa Mameri, Orientations politiques de l’Algérie , (Analyse des discours du président Boumediene( 1965- 1970 ) 2eme édition, sned , Alger, 1978 .



## إستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية : أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجا م.د. مروان سالم العلي قسم العلاقات الدولية - كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل / العراق.

### Strategies of International Crisis management : a theoretical framework

By: Dr. Marwan Salim Al-Ali

College of Political Science - International Relations Department Mosul University

#### Abstract

It has become difficult to speak of a world or a society without crisis, and the individual or family is constantly experiencing crises that can be said; crises it has become a feature of contemporary life and human development, and as the individual and the family face crises, nations and societies face major crises Whether internal or external in terms of its relations and interactions with other states or international political units.

The management of the international crisis is experienced by most researchers in three stages; the pre-crisis phase, which threatens the crisis. The stage of dealing with the crisis; This is the main focus of the crisis management concept, with the crisis management team using its delegated authority and applying the established plans. The post-crisis phase, the stage at which the effects are contained when the crisis occurs, and the treatment of those effects are an important part of the crisis management process. The primary purpose of managing international crises is to avoid their access to armed conflict, as it marks the failure of the Department to achieve its objectives. Crises are dealt with, managed by an integrated and coherent scientific management through a set of principles, elements, tools or mechanisms such as diplomatic, military, economic, intelligence and psychological mechanisms, as well as the most scientific and practical strategies To ensure the control of the crisis, most importantly, to assess the crisis situation, analyze the crisis situation, and scientific planning to intervene in the crisis and then intervene in the crisis to address it.

## المُلخَص

لقد بات من الصعب الحديث عن عالم أو مُجتمع يخلو من الأزمات، بل أن الفرد أو الأسرة يتعرضان لازمات مُستمرة حتى بات بالإمكان القول؛ إنَّ الأزمات أصبحت سمةً من سمات الحياة المُعاصرة والتطور البشري، وكما يواجه الفرد والأسرة الأزمات فإن الدول والمُجتمعات تواجه أزمات كُبرى سواء كانت داخلية أو خارجية في إطار علاقاتها وتفاعلاتها مع الدول أو الوحدات السياسية الدولية الأخرى.

وتمرُّ إدارة الأزمة الدولية عند أغلب الباحثين بثلاث مراحل؛ مرحلة ما قبل الأزمة وهي المرحلة التي تنذر بوقوع الأزمة. ومرحلة التعامل مع الأزمة؛ وهذه المرحلة هي المحور الرئيس لمفهوم إدارة الأزمة إذ يتولى فريق إدارة الأزمة استخدام الصلاحيات المخولة له، ويطبق الخطط الموضوعة. ومرحلة ما بعد الأزمة؛ وهي المرحلة التي يتم فيها احتواء الآثار الناتجة عند حدوث الأزمة، وعلاج تلك الآثار يُعد جزءاً مهماً من عملية إدارة الأزمة. فالغرض الأساسي لإدارة الأزمات الدولية، هو تجنب وصولها إلى مرحلة الصراع المُسلح، تطوُّرها إلى قتال، لأن ذلك إيذاناً بفشل الإدارة في تحقيق أهدافها. ويتم التعامل مع الأزمات، وإدارتها إدارة علمية رشيدة مُتكاملة ومُترابطة من خلال مجموعة من المبادئ والمقومات والأدوات أو الآليات كالألية الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والاستخباراتية والنفسية، فضلاً عن الإستراتيجيات العلمية والعملية التي تُعد الأكثر ضماناً للسيطرة على الأزمة، وأهمها؛ تقدير موقف الأزمة، وتحليل موقف الأزمة، والتخطيط العلمي للتدخل في الأزمة، ثم التدخل في الأزمة لمعالجتها.

## المُقَدِّمة

لا يختلف اثنان في القول؛ بأنَّ الأزمة ظاهرة سياسية عرفتُها المُجتمعات الإنسانية في إطار العلاقات وأنماط التفاعلات القائمة بينها، حتى قبل أن تأخذ هذه المُجتمعات شكل الوحدة السياسية-القانونية التي تُعرف بالدولة، ومن قبل أن تُنعت الأزمات التي طرأت على علاقاتها بأنها دولية. والأزمة هي قديمة قدم التاريخ والإنسان، إلاَّ أنَّ ما يُميز الأزمات المُعاصرة هو استمراريتها وشمولها في المكان والزمان، فأصبحت أكثر محورية في حياة الأمم والشعوب، كما أخذت نتائجها تخترق الحدود، فلم يعد هناك وجود للأزمة المحلية

لذلك حمل لنا موضوع الدراسة عنواناً إشكالية كبيرة اكتظت بالعديد من التساؤلات ومن أبرزها: ما المقصود بالأزمة وإدارة الأزمة الدولية؟، وما هي أدوات وإستراتيجيات إدارة الأزمة الدولية؟، وكيف نستدل على تلك الإستراتيجيات عبر مُحاكاة نموذجاً تطبيقياً؟. وتقوم طبيعة الدراسة على فرضية مفادها؛ إنَّ هنالك ثمة مقومات وأساليب وإستراتيجيات أساسية لا يمكن بدونها إدارة أية أزمة دولية والسيطرة عليها والتحكُّم بِمسارها. ولِسعة الموضوع وشموليته تم اعتماد مناهج عديدة ومن أبرزها: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج المُباريات والمنهج المُقارن. وانطلاقاً من إشكالية الدراسة وفرضيتها، تم تقسيم هيكلية الدراسة، فضلاً عن المُقدمة والخاتمة إلى ثلاثة مباحث أساسية؛ تناول المبحث الأول مفهوم الأزمة الدولية المفهوم

وخصائصها ومراحل تطورها، أما المبحث الثاني فاستعرض مفهوم إدارة الأزمة الدولية وتطرق إلى مناهج تشخيصها، وأدوات إدارة الأزمة الدولية ومقوماتها. في حين تطرق المبحث الثالث إلى إستراتيجيات إدارة الأزمة الدولية، وتناول أزمة الصواريخ الكوبية بوصفها أنموذجاً تطبيقياً ناجحاً لإدارة الأزمة الدولية.

### المبحث الأول: الأزمة الدولية (المفهوم، الخصائص، مراحل التطور)

إنَّ عالم الأزمات عالمٌ حيٌّ ومُتفاعل، عالمٌ له أطواره ومراحل تطوره، وله خصائصه، وأسبابه، يتأثر به الفرد في ظل الأزمات التي تواجهه مروراً بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات وانتهاءً بالأزمات الدولية. وعليه أنَّ تحديد ماهية الأزمة تشوبها بعض الإشكاليات بسبب كثرة استخدامهما في النواحي المتعددة (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والثقافية، والنفسية وغيرها). إذ يوجد في كلِّ جانبٍ من هذه الجوانب معنى للأزمة. ولأهمية الوقوف على مفهوم الأزمة، وتمييزها عن المفاهيم المُقارِبة لها، والتعرُّف على خصائصها، ومراحل تطورها، تم التطرق لها وفق المطالب الآتية:

#### المطلب الأول: مفهوم الأزمة

لاشك في أنَّ الاختلاف في مجالات حدوث الأزمة أدى إلى تعذُّر تحديد مفهوم مُعين لهذه الظاهرة المُهمّة والخطيرة، فنظراً لكون الأزمة ظاهرة تُصاحب جميع المجتمعات الإنسانية فلم يستطع الباحثون والمختصون بلورة مفهوماً عاماً وشاملاً لمفهوم الأزمة الدولية، بيد أنَّ هذا لا يمنعنا من تناول مفهوم الأزمة وفق الآتي:

#### أولاً: مفهوم الأزمة لغةً

وردَ لمُصطلح الأزمة (Crisis) العديد من المعانٍ اللغوية، فهُنالك من يرجعها إلى أصولها إلى اللغة اللاتينية، إذ هي مُشتقة أصلاً من الكلمة اليونانية (Kpivew) أي بمعنى لتقرر (To decide). أو تعني نقطة التحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة التي تؤدي عادةً إلى الموت المُحقق أو الشفاء التام<sup>(1)</sup>. أما (قاموس ويبستر)، فيُعرفها؛ بأنها تتكون من مقطعين (Cri) و (Sis) وكلُّ منهما يعني الوقت الذي ينبغي أن تُقرر فيه<sup>(2)</sup>. أما اللغة الصينية فقد برعت إلى حدٍ كبير في صياغة مُصطلح الأزمة... إذ ينطقونه (Ji-Wet) وهي عبارة عن كلمتين: الأولى تدل على (الخطر) والأخرى تدلُّ على (الفرصة) التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة<sup>(3)</sup>. أما في اللغة العربية،

(1) البعلبكي، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 1976، ص 237.

(2) Webster Dictionary, Daradise, Press inc-U.S.A, 2000, P.157.

(3) فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس- المراحل- الآليات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص 17.

فالأزمة مُتأنية من الفعل الثلاثي (زام، زاما، أزم) وتعني الشدة والقحط والطريق الضيق، ويُطلق على كل طريق بين جبلين مأزم<sup>(1)</sup>. وتتحول الأحداث إلى أزمة إذا اشتدت وضافت ووصلت إلى طريق مسدود أو شبه مسدود.

### ثانياً: مفهوم الأزمة اصطلاحاً

يحفل أدب العلاقات الدولية المعني بدراسة الأزمة الدولية بالعديد من الجهود الفكرية التي حاولت أن تعطي تعريفاً محدداً للأزمة، فقد ورد بان الأزمة في (قاموس المصطلحات السياسية) تعني "حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينه، وأن الأزمة تمثل تهديداً للدول ومصالحها الحيوية"<sup>(2)</sup>. أما (أمين هويدي) فيُعرفها: "سواء أكانت إقليمية أم عالمية فهي مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحياناً إلى احتمال عالٍ لنشوب الحرب، وفيها يواجه صانع القرار موقفاً يهدد المصالح العليا لدولته في ظل ضيق الوقت"<sup>(3)</sup>.

ومن الجدير بالذكر؛ إنَّ مُصطلح الأزمة لا يُستخدم على صعيد القانون الدولي، ففي (ميثاق الأمم المتحدة) لا توجد إشارة صريحة لكلمة الأزمة، وإنما استُخدمت مُصطلحات مُقاربة لها من قبيل (موقف، مُشكلة، نزاع، خلاف حدودي...) <sup>(4)</sup>. وفي العموم أنقسم الباحثون في تعريفهم للأزمة الدولية إلى ثلاثة اتجاهات أو مدارس فكرية لتفسير هذه الظاهرة وتحليلها، وبالإمكان إيجاز هذه المدارس وأبرز الانتقادات الموجهة لها بالآتي<sup>(5)</sup>:

### 1. مدرسة النسق (النظام)

وهي المدرسة التي تبحث في الترابط بين الأزمة الدولية وبين النظام السياسي الدولي، وترى بان هذا النظام هو مصدر للازمات وسببها، والأزمة عندما تنشأ تنعكس لتؤثر سلباً أو إيجاباً على النظام السياسي الدولي أو أحد أنظمتها الفرعية<sup>(6)</sup>. ومن أبرز رواد هذه المدرسة (اورال يونك، وكنيث بولدنغ، ووليمز، وماكليلاند وكلن سنايدر). إذ يرى (اورال يونك) بان الأزمة هي "أحداث سريعة تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في النظام السياسي الدولي

(1) محمد بن أبي بكر الرازي، مُختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967، ص 15.

(2) نقلاً عن: عبد القادر محمد فهبي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1، دار الرقيم للنشر، بغداد، 2005، ص 244.

(3) نقلاً عن: محمد شومان، الأزمات وأنواعها، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: [www.mis-](http://www.mis-)

[Aljazeera.com](http://Aljazeera.com)

(4) أمين هويدي، إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1993، ص 177.

(5) حول هذه المدارس أنظر: سرمد زكي الجادر، الأزمة الدولية، مُحاضرات مُلقاة على طلبة الدراسات العليا (الماجستير)، قسم الإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العام الدراسي 2009/2008.

(6) فاضل زكي محمد، الأزمة الدولية بين مُقتربات ومُفترقات المصطلحات، مجلة أم المعارك، العددان 8 و9، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، 1996، ص ص 36-37.

على نحوٍ غير مالوف يزيد من حالات استخدام العنف<sup>(1)</sup>. أما (كنيث بولدينغ) فيعرفها "بأنها نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي، والأزمة لا تقتصر في التعبير عن نفسها وأطرافها فقط، وإنما تُعبر عن طبيعة النظام الدولي وأزمته، فالأزمة ظاهرة دولية تحدث ضمن إطار النظام الدولي وتأتي نتيجة لتفاعل وحداته وهي تمثل تهديداً للعلاقات الدولية"<sup>(2)</sup>. وفي ذات المعنى يقترب (وليمز) بقوله: "إنَّ الأزمة لا تؤثر على أطرافها فقط، وإنما تؤثر في سلوك الدول الأخرى، إذ لا توجد أزمة دولية تنفرد ببيئة خاصة بها، أي لا توجد أزمة محلية تنفرد ببيئة أطرافها فقط، وإنما أي أزمة تندلع تأخذ طابع عالمي". أما (شارلس ماكلياند) فيعرف الأزمة الدولية بأنها: "فترة انتقالية بين السلم والحرب، فأما أن تتجه هذه الفترة الانتقالية نحو الحرب كوسيلة من وسائل احتواءها، أو أن تعود إلى مرحلة السلم وهذا ما يعتمد على طرفي الأزمة"<sup>(3)</sup>. ولا يبتعد (كلن سنايدر) كثيراً في تعريفه للأزمة عما سبق، بقوله: إنها "سلسلة متعاقبة من التفاعلات بين حكومتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد وعنيف قد يصل إلى نشوب الحرب"<sup>(4)</sup>.

وقد تعمد رواد هذه المدرسة إلى الربط بين الأزمة الدولية والنظام الدولي، نظراً لوجود العلاقة والارتباط الوثيق بين العديد من العوامل والمتغيرات التي تربط بين الاثنين، ولعل أهمها<sup>(5)</sup>:

1. الأطراف: ففي نفس الوقت الذي تكون فيه الوحدات الدولية أطرافاً في الأزمة فهي أطراف في النظام الدولي على نحو عام.

2. التفاعل: تُشكل التفاعلات التصارعية في النظام الدولي مدخلاً مهماً لحدوث الأزمات.

3. عندما تحدث الأزمة وتنتهي فإنها تترك آثارها على النظام الدولي العام أو أنظمتها الإقليمية أو الفرعية.

وبناءً على وجهات النظر التي استعرضناها يمكن أن نوجه بعض الانتقادات إلى هذه المدرسة، ومنها:

- ليس كل الأزمات الدولية أدت فعلاً إلى تغيير في النظام السياسي الدولي أو أحد أنظمتها الفرعية، نعم هناك أزمات أدت إلى تغيير هذا النظام، لكن هناك أزمات أخرى لم تود إلى تغييره، فعالم السياسة ليس من العلوم الصرفة القطعية.

- لم تتطرق المدرسة بوضوح إلى دور صنّاع القرار وإلى المعلومات وعوامل الوقت والإدراك.

(1) نقلاً عن: عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1993، ص 25-26.

(2) Kenneth Baiding, Conflict and Defense, Harperanq Row Torch Book Edition, U.S.A,1963, P. 250.

(3) Charles M. Mcleland, "The Beginning Duration and A. Batement of International Crisis: Comparison two conflict. Newyork, Freepress, 1972, P.81.

(4) Clenn. H. Snyder, Conflict And Crisis in International System in Roseau Thompson, Boyd World Politics, Free Press, New York, 1976, P. 282.

(5) Ibid, P.P.681-682.

- لقد بالغت المدرسة في ربط العلاقة بين الأزمة الدولية وقيام الحرب وجعلت الموضوع مُترابط.

## 2. مدرسة صنع القرار

ركزت هذه المدرسة على تحديد مُميزات أو خصائص الأزمة الدولية ومدى تأثيرها على عملية صنع القرار وصانعيها وسلوكه بالنسبة إلى أطراف الأزمة. لذا بدت تُركز في دراستها على علم النفس وعلم النفس الاجتماعي في تحديد خصائص الأزمة وسلوك صانع القرار. ومن أبرز دُعاة هذه المدرسة (تشارلز هيرمان وهولستي) اللذان عرفا الأزمة تعريفاً نميل إليه بأنهما: موقف أو حدث يكمن فيه عنصر المُباغطة والمُفاجأة ينطوي على توتر شديد وحاد في العلاقة بين دولتين أو أكثر أو وحدتين أو أكثر من وحدات المُجتمع الدولي، ويُشكل جزءاً حاسماً من الصراع الدولي الذي تتصاعد وتاثيره لمساسه بالأهداف والقيم والمصالح الحيوية العُليا للدولة وإدراك صانع القرار لذلك، وإدراكه بان هناك ضيق في الوقت وقصر في المُدة الكافية للتعامل مع الموقف المُتأزم والرد عليه مع بروز احتمالية عالية للجوء إلى استخدام القوة المُسلحة، مما يتطلب منهم المُؤامة بين الأهداف التي يسعون لتحقيقها، وبين الوسائل والإمكانات المتوافرة لديهم التي تُساعدهم على حل الأزمة<sup>(1)</sup>. أي أن هناك ثلاثة عناصر ينبغي توافرها لاعتبار أي موقف أزمة، وهذه العناصر هي؛ (عنصر المُفاجأة، وعنصر التهديد، وعنصر الوقت المُتاح لرد الفعل).

وشأنها شأن سألقتها، تعرضت هذه المدرسة إلى جُملة انتقادات، ومن أبرزها<sup>(2)</sup>:

أ. إنَّ هذه المدرسة تتعامل مع مُتغيرات البيئة الداخلية أكثر من مُتغيرات البيئة الدولية، أي أنها تركز على البيئة الداخلية لصانع القرار أكثر من البيئة الخارجية التي تتعامل مع أطراف الأزمة.

ب. إنَّ هذه المدرسة عندما ركزت على صانع القرار، فإنها في هذه الحالة تكون قد ركزت على إدارة الأزمة أكثر من الأزمة نفسها وكيف حدثت أو وقعت.

## 3. المدرسة التوفيقية

بالنظر لاختلاف توجهات كُل من المدرستين السابقتين في تعريفهما للأزمة الدولية، إذ ركزت الأولى على التفاعلات التي تحدث بين الدول، التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى نشوب الأزمات، في حين بحثت الثانية في

<sup>(1)</sup>Charles F. Hermann, International Crisis as Situational Variable, The free Press Division of Macmillan Publish, New York, 1969, P.214-216.

<sup>(2)</sup> وليد محمد سعيد، الأزمة الدولية: دراسة نظرية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988، ص38.

المتغيرات المؤثرة في مُدركات صنّاع القرار، فأنتيجة التي ترتبت على ذلك ظهور مدرسةٍ ثالثة ركزت على الجمع والتوفيق بين المدرستين السابقين، أي بين عملية صنع القرار والمتغيرات التي تُرافقها، وتأثير الأُزمة على النظام السياسي الدولي. ومن أبرز رواد هذه المدرسة (ميخائيل بريشر) الذي حدد مفهوم الأُزمة وفقاً للظروف المُرافقة لها، وحددها بأربعة ظروف، وهي: تغيير في مُحيطها الداخلي والخارجي، وتغيير للقيم والمصالح الأساسية للدولة، ووقت مُحدد وضيق للرد عليها، واحتمالية استخدام العُنف والقوة المُسلحة<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من أن هذه المدرسة حاولت أن تتلافى أخطاء المدرستين السابقتين، بيد أنّ بالإمكان أن نوجه لها بعض الانتقادات، ومن أبرزها:

أ. ركزت هذه المدرسة على أزمة السياسة الخارجية أكثر من الأُزمة الدولية.

ب. كل الأزمات هي أزمات غير مقصودة (حسب اعتقادهم) أي أزمات تحصل نتيجة تغيّرات في البيئة الداخلية والخارجية واستبعدت الأسباب العمدية لافتعال الأُزمة.

ج. قللت هذه المدرسة من عنصر المفاجأة، التي هي أحد أهم عناصر الأُزمة.

في العموم، لا نستطيع القول؛ إنّ هذه المدرسة هي الأفضل، فكل مدرسة من المدارس الثلاث تناولت موضوع الأُزمة من زاوية مُعينة، وهي عندما ركزت على جانب مُعين لا يعني أنها أهملت الجوانب الأُخرى، بل أعطت أولوية لجانب على آخر أو ركزت عليه أكثر من غيره.

### المطلب الثاني: التمييز بين مفهوم الأُزمة والمفاهيم المُقاربة

هُناك الكثير من المفاهيم الشائعة التي قد تتشابه مع الأُزمة في بعض خصائصها، ولكنها في واقع الأمر ليست أُزمة، كمفهوم المُشكلة والكارثة والصراع...، إذ يقود الخلط بين مفهوم الأُزمة وتلك المفاهيم، إلى سوء التخطيط لمواجهة الأزمات نتيجة التهمين من الأمر وعدم إعطائه الاهتمام اللازم والكافي. مما دفعنا إلى الوقوف بإيجاز على أهم تلك المفاهيم، وعلى النحو الآتي:

#### أولاً: مفهوم المُشكلة Problem

تُعرف المُشكلة بأنها حالة من التوتر وعدم الرضا نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف والوصول إليها. والمُشكلة هي سبب لحالة غير مرغوبٍ فيها، وبالتالي يمكن أن تُمهد إلى وجود أُزمة إذا اتخذت مساراً حاداً ومُعقداً ولكنها ليست بذاتها أُزمة<sup>(2)</sup>. لذلك من الواجب عدم ترك المشاكل تتراكم والعمل على حلها على نحوٍ دوري ودائم، وعلى المعنيين أن يتقنوا مهارة إدارة الأزمات وتحديد المُشكلات ووضع الحلول المُناسبة

<sup>(1)</sup> Michael Brecher and Benjamin Gist, decision in crisis Israel 1967 and 1973 University of California, 1980, P. 230- 235.

<sup>(2)</sup> السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، ط2، دار الأمين للنشر، القاهرة، 2002، ص13.

والسرّية، لأن تراكم المُشكِلات قد يكون مُقدّمة لحدوث الأزمة. وتختلف المُشكِلة عن الأزمة<sup>(1)</sup>. فالفرد أو الدولة يمكن أن يتعاملوا مع المُشكِلة في فترات طويلة تمتد إلى أيام عديدة. أما الأزمة فلا يمكن أن تتحمل تفاعلاتها وتأثيراتها المُختلفة مُدة طويلة.

### ثانياً: مفهوم الكارثة Disaster

الكارثة من كرت، بمعنى الغم، والكارث هو الأمر المُسبب للغم الشديد<sup>(2)</sup>. وقد عرف (السيد عليوة) الكارثة: بأنها أحد أكثر المفاهيم التصاقاً بالأزمات، وقد ينجم عنها أزمة، ولكنها لا تكون هي أزمة بحد ذاتها<sup>(3)</sup>. أي أن الكارثة هي الحالة التي حدثت فعلاً وأدت إلى تدمير وخسائر في الأرواح البشرية أو المادية أو كليهما. وأسباب الكوارث عديدة؛ طبيعية، وبشرية، وصناعية. أي أن الكارثة ليست هي الأزمة، ولكن الأزمة هي احد نتائج الكوارث، أي أن الكوارث أم الأزمات، والأزمة (كما توصف) بنت مُدلة للكارثة. فالأزمة أعم وأشمل من الكارثة، فالأزمة تعني الصغيرة منها والكبيرة، المحلية والخارجية، أما الكارثة فمدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات. وللأزمات مؤيدون داخلياً وخارجياً، أما الكوارث وخاصة الطبيعية منها لا يكون لها مؤيدون. وفي الأزمات نحاول اتخاذ قرارات لحل تلك الأزمات، وربما ننجح وربما نخفق، أما في الكارثة فإن الجهد غالباً ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها<sup>(4)</sup>.

مما سبق يبدو؛ إنَّ هناك تداخل بين المُشكِلة والكارثة والأزمة، فإذا استعصى حل المُشكِلة تتحول إلى كارثة، والأزمة إحدى نتائج الكوارث. وإذا كانت المُشكِلة تتحمل الكثير من المرونة في التعامل معها، فإن الكارثة لا مرونة فيها بل تتطلب الحسم السريع.

### ثالثاً: مفهوم الصراع Conflict

هو التعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية ومصالحية، وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى أو الضرر بالطرف الآخر، وسعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين. فهو موقف ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية<sup>(5)</sup>. وبذلك يختلف مفهوم الصراع عن التنافس، فالأخير يحدث عندما لا يكون هناك رغبات مُتعارضة عقائدياً ولا أهداف أو وسائل ذات تعارض أو تناقض حاد.. والتنافس يأخذ طابعاً سلمياً بعيد عن مظاهر الصراع المُتجسدة بالعنف وتحطيم

(1) عبد الرحمن تيثوري، إدارة الأزمات والمُشكِلات والكوارث، بحث منشور على الموقع: [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)

(2) لويس معلوف، المُنجد، ط12، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1951، ص720.

(3) السيد عليوة، إدارة الأزمات في المُستشفيات، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص12.

(4) فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأُسُس - المراحل - الآليات، مصدر سبق ذكره، ص ص36-37.

(5) إيناس عبد السادة علي العنزي، الصراع الدولي ومُستقبل الدولة القومية في عالم ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001، ص 10-12.

إرادة الخصم<sup>(1)</sup>. بيد أن هذا التنافس يمكن أن يتطور ليصبح صراعاً عندما تحاول الأطراف المتنافسة دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق غاياتهم، أو تحييدهم، بإخراجهم من اللعبة أو حتى بتدميرهم<sup>(2)</sup>.

وهناك اختلافاً واضحاً ما بين الأزمة والصراع. فالأزمة تعني مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين حكومتين أو أكثر لدول ذات سيادة تعيش في حالة صراع، ولكن بدرجة أقل من الحرب والمواجهة المسلحة<sup>(3)</sup>. فهي وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد، والوصول إلى مرحلة حرجة تنذر بالانفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول، ومن ثم تُشكل طوراً متقدماً من أطوار الصراع الذي يبدأ بالمساجلات الكلامية ويتدرج في تصاعده حتى يصل في ذروته إلى الاشتباكات العسكرية. وبهذا يمكن عد الأزمة درجة من درجات تطور الصراع وتفاقم حدته، وقد يتضمن الصراع العديد من الأزمات ما بين أطرافه. والأزمة بهذا المعنى تعد لاحقة لوجود الصراع الذي يحوي بدوره الأزمات. كما أن الصراع يمكن تحديده أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يستحيل تحديدها في الأزمة. والصراع له طابع الاستمرارية دائماً. أما الأزمة تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو مواجهتها.

#### المطلب الثالث : خصائص الأزمة الدولية

إنَّ الأزمة تمتلك سمات وخصائص تُميزها على الظواهر السياسية الأخرى، ومن هذه السمات<sup>(4)</sup>:

1. خاصية الوقت: أي إدراك صانع القرار أن هناك وقت مُحدد وقصير للرد على الأزمة، والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود الوقت لإصلاح هذا الخطأ. إذ أن التعامل الجيد والرشيد مع أي أزمة يتطلب اتخاذ أفضل بديل في حدود الوقت والمعلومات المتاحة<sup>(5)</sup>.
2. خاصية المفاجأة والمباغتة: ويقصد بالمفاجأة أنه لم يتم توقع حدوث الموقف الإزموي من حيث المبدأ، أو لم يتوقع حجم آثاره، أو لم يتوقع توقيتته، أو لم يتم تجهيز الاستعدادات لمواجهته. لذا فمهما كان مستوى التنبؤ

(1) عبد القادر محمد فهد، الصراع الدولي وانعكاسه على الصراعات الإقليمية، بيت الحكمة، بغداد، 1990، ص36.

(2) جيمس دورتي وروبرت بالتغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ط1، ترجمة وليد عبد العلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص140.

(3) أمين هويدي، إدارة الأزمات الإقليمية، مجلة المستقبل العربي، العدد328، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس1986، ص19.

(4) Richard Ned Lebow, The Nature of International Crisis, Oxford University Press, London, 1982, P. 5.

كذلك أنظر: فكرت نامق العاني، النظرية التفاوضية وحل الصراعات الدولية، مجلة الدراسات الدولية، العدد11، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني2001، ص27. كذلك أنظر: فكرت نامق العاني، الأزمة الدولية: دراسة في المفهوم والخصائص الأساسية، مجلة قضايا سياسية، العددان(5و6)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، 2004، ص34.

(5) رعد حسن الصرن، فن وعلم إدارة الوقت، ج2، دار الرضا للمعلومات، سوريا، 2001، ص7.

عند صانع القرار عالٍ، فإنه لا يمكن أن يكون في منأى عن الحدث المفاجئ، لذا ينبغي أن يكون دائماً مؤهلاً لاتخاذ قرار سريع فوري أو شبه فوري<sup>(1)</sup>.

3. خاصية الضغط والإجهاد: فالأزمة تعدّ حالاً من الصعوبة بمكان على المعنيين بها أن يتمتعوا بقدرٍ وافٍ من مُتطلبات الرقابة والسيطرة، وهذا يؤدي إلى الفزع والهول، كما أنّ العلاقات بين الأطراف المتورطة في أزمة تكون مُتغيرة بسرعة، مما يؤدي إلى الاضطراب والإجهاد والقلق الذي يتعرض له صُناع القرار في ظل الأزمات، الذي يؤثر في أدائهم وكفاءتهم وصواب قراراتهم واللجوء إلى قرارات الحل السريع، للخروج من الضواغط التي يتعرضون لها والخروج إلى حلول للأزمة التي يواجهونها.

4. خاصية العُنف: فالأزمة تتسم بسِمات العنف وسيادة حالة من الخوف والهلع قد تصل إلى حد الرعب وتقييد التفكير واحتمالية استخدام المواجهة والقوة المُسلحة. وهذا ما يؤول إلى إحداث تغيير مُفاجئ في النظام السياسي الداخلي ودعم حالة اللاستقرار في النظامين الداخلي والدولي<sup>(2)</sup>.

5. خاصية التهديد: أي لا بُد أن يكون هناك تهديد شديد لأهداف الدولة وقيمها ومصالحها العليا<sup>(3)</sup>.

6. خاصية الصراعات: إذ أن جوهر الأزمة يكمن في الصراعات الدولية، إذ لا يمكن تصور وجود أزمة دولية من دون وجود صراع دولي مُسبق بين أطراف الأزمة المعنية يؤدي إلى رفع مستوى التوتر والتهديد. فالأزمة الدولية هي مرحلة مُتقدمة من مراحل الصراع في أي نطاق من نطاقه.

7. خاصية عدم التجانس: بسبب كثرة استخدامهما في نواحي الحياة المُتعددة، فليس لها تخصص مُعين. كما ليس للأزمة خصائص مُشتركة أو مُتشابهة، فقد يكون مضمونها سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً..

8. خاصية العالمية: بمعنى عالمية نطاق الأزمة أي امتداد آثارها إلى العديد من دول العالم، فلا تقتصر على أطرافها المُباشرين بل تطول مصالح العديد من الأطراف حتى ولو بشكلٍ غير مُباشر.

9. خاصية النسبية: فالأزمات الدولية تتميز بالنسبية بمعنى اقترانها بسبب وبزمان وبمكان، وأخيراً اقترانها بِمُدرك إستراتيجي وسياسي.

10. ليس بالضرورة أن تحدث الأزمة الدولية بين الدول، وإنما بين وحدات المُجتمع الدولي أيضاً.

(1) فاروق عُمر عبد الله، إدارة الأزمات والكوارث، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 85، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1985، ص ص 182-183.

(2) السيد عليوة، إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص ص 81-82.

(3) Joseph S. Nye, Understanding International Conflicts, Third Ed, New York, 2000, P.176.

11. تنطوي الأزمة على آثار حالية وأخرى مُستقبلية قابلة للظهور في الزمن المُقابل<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الرابع : مراحل تطور الأزمة الدولية

تمرُّ الأزمة الدولية عند حدوثها بمجموعة من المراحل المُتتابعة التي توضح تطور الأزمة منذ النشوء حتى الاضمحلال، وتباينت الآراء حول تلك المراحل، إلا أننا يمكن إيجازها بالآتي<sup>(2)</sup>:

##### أولاً : مرحلة ظهور الأزمة

ليس ثمة شك؛ بأنَّ العامل الأكثر وضوحاً في بروز الأزمة وانبثاقها وقدر شرارتها هو عامل تهديد أمن الدولة وأهدافها وقيمها ومصالحها الحيوية. كما أن للازمة أسبابها أو مُسبباتها الأخرى المُتعددة والمُختلفة؛ فقد يكون أسباب الأزمة طبيعية أو تكون بشرية أو تنظيمية، أو أسباب خارجية عمدية؛ كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ناهيك عن مُشكلات ترسيم الحدود بين الدول، أو تبزغ الأزمة بسبب تضارب في المصالح والأهداف بين الدول<sup>(3)</sup>، أو عدم كفاءة القيادة السياسية<sup>(4)</sup>، أو بسبب التفكير الجماعي بعيداً عن مصالح الآخرين وأرائهم، وهذا التفكير يُعبر عنه بإدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج ووكر بوش) التي أجمعت على غزو العراق عام 2003 من دون الأخذ بنظر الاعتبار آراء الدول المُعارضة للحرب والأمم المتحدة وحتى الرأي العام الأمريكي<sup>(5)</sup>. وقد يكون لسوء الإدراك سبباً مُهماً لنشوب الأزمات. ناهيك عن الميل إلى المُجازفة، والمُتمثلة بحرب الخليج الثالثة عام 2003 التي شنّها الرئيس الأمريكي السابق (جورج ووكر بوش) على العراق<sup>(6)</sup>، فضلاً عن مُجازفات (أدولف هتلر) التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية.. أضف إلى ذلك يعد سوء التقدير والتقييم من أكثر أسباب حدوث الأزمات في جميع المجالات وعلى وجه الخصوص في المجالات العسكرية. وينشأ سوء التقدير الأزمو من خلال جانبين أساسيين هُما؛ المُغالاة والإفراط في الثقة بسواء في النفس أو في القدرة الذاتية على مواجهة الطرف الآخر والتغلب عليه، وسوء تقدير قوة الطرف الآخر والاستخفاف به واستصغاره والتقليل من شأنه. كما أنّ الإشاعات تعد من أهم مصادر الأزمات، بل أن الكثير من الأزمات عادةً ما يكون مصدرها الوحيد هو إشاعة

(1) إدريس لكبرني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، مجلة المُستقبل العربي، العدد 287، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 31.

(2) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص 139 وما بعدها. كذلك أنظر: كينيث ماكجي، إدارة الأزمات، مقال منشور عبر شبكة الانترنت على الموقع: www.edara.com.2004.P.6.

(3) محسن أحمد الخضير، إدارة الأزمات : منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، ط 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص 72.

(4) عبد اللطيف الهميم، إدارة الأزمة وقيادة الصراع في الموروث الإسلامي المُعاصر، دار عمار، عمان، 2004، ص 208.

(5) نعوم تشومسكي، أميركا: ما نقوله نحنُ يمشي، ط 1، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008، ص 167.

(6) بيتر و. غالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياد أحمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص 119.

أُطِّقَتْ بِشَكْلِ مُعِينٍ...، وتم توظيفها بشكلٍ مُعِينٍ، وبالتالي فإنَّ إحاطتها بهالةٍ مِنَ المعلومات الكاذبة، وإعلانها في توقيت مُعِينٍ، وفي إطار مناخ وبيئة مُحددة، وعبر حدث مُعِينٍ يؤدي إلى أن تنفجر الأزمة<sup>(1)</sup> وغيرها من أسباب. وبذلك يبدو أن أسباب حدوث الأزمات مُتعددة، ومُتجددة مع تجدد سُبُل الحياة، وعلى الباحث المُدقق والإداري الناجح والخبير الممارس أن يكشف هذه الأسباب وأنَّ يُحدد جوانبها وأبعادها ويُشخصها تشخيصاً جيداً حتى يتمكن من التعامل معها وإدارة الأزمة بنجاح.

### ثانياً: مرحلة تصعيد الأزمة

في هذه المرحلة تزداد حدة الأزمة وشدها.. أي ازدياد حدة التوترات والصراعات بين أطراف الأزمة من جهةٍ واتساع نطاقها من جهةٍ أخرى أو ازدياد أطرافها. إذَّ هناك مُتغيرات أو أمثلة كثيرة قد تُصعد الأزمة، ومن أبرزها: "التصريحات المُعادية المُتبادلة أو أعمال سياسية ملموسة كخرق مُعاهدة أو اتفاقية مُعينة أو قطع علاقات دبلوماسية، أو أعمال اقتصادية مثل الحصار أو المُقاطعة الاقتصادية.. وغيرها، أو أعمال عسكرية خارجية مثل استخدام القوة المُسلحة أو التهديد باستخدامها أو تحريك قطاعات على الحدود، أو إجراء مناورات عسكرية<sup>(2)</sup>.. وهذه الأعمال دون أدنى شك تُصعد مسار الأزمة.

### ثالثاً: مرحلة حل الأزمة

لا شك في القول؛ إنَّ أي أزمة تحدث لأسباب مُعينة لا تزول إلا بزوال مُسبباتها التي أدت إلى نشوبها. فالأزمة التي تنشأ نتيجة لوجود صراع كامن أو مُسبق بين دولتين تنتهي بانتهاء هذا الصراع، وغالباً ما تنتهي هذه الصراعات عندما يشعر أحد أطراف الصراع أو كليهما بمخاطر التصعيد في مساراته<sup>(3)</sup>. وعموماً أن الأزمة الدولية تأخذ طريقها نحو الاختفاء بإحدى الطريقتين التاليتين<sup>(4)</sup>:

1. حل الأزمة سلمياً: إذ يتم التوصل لهذا الحل عندما تلجأ الأطراف المُتنازعة إلى فض نزاعاتها بالطرائق السلمية (التفاوض، الوساطة، التوفيق، المساعي الحميدة، عقد الاتفاقيات) تلافياً للخطر الذي يحل بها في حال استمرار الأزمة واللجوء للحرب.

(1) محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف، ط2، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص82-85.

(2) نعوم تشومسكي، مُداخلات، ط1، ترجمة محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص131.

(3) فاضل زكي محمد، الشؤون الدولية من التوترات إلى الأزمات، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد4، وزارة الخارجية السعودية، الرياض، 1987، ص84.

(4) أحمد مُختار، المفاوضات وإدارة الأزمات، مجلة السياسة الدولية، العدد107، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير1992، ص238.

2. انتهاء الأزمة بالحرب : إذ قد تنتهي الأزمة بالحرب فعند وصول الأزمة إلى مستويات حرجة. فهذا يعني أن مستوى الاختلاف بين أطراف الأزمة قد بلغ أعلى ذروته. لذا فالحرب تكون الاحتمال السائد في اغلب الأزمات العسيرة الحادة، وهذا يعود إلى القرارات غير الصائبة لصانع القرار الذي يندفع لخيار الحرب بحكم ضغوط الأزمة وضيق الوقت.

### المبحث الثاني: إدارة الأزمة الدولية : (المفهوم، مناهج التشخيص، الأدوات والمقومات)

يُعد التعامل مع الأزمات أحد محاور الاهتمام في إدارتها، إذ أنه يقتضي وجود نوع خاص من المديرين الذين يتسمون بالعديد من المهارات منها الشجاعة والثبات والالتزان الانفعالي، والقدرة على التفكير الإبداعي والقدرة على الاتصال والحوار وصياغة ورسم التكتيكات اللازمة للتعامل مع الأزمة. وفي هذا المبحث سيتم توضيح مفهوم إدارة الأزمة الدولية، ومناهج تشخيصها، وأدوات تحسين قدرة الدولة في إدارة الأزمات ومقوماتها.

#### المطلب الأول : مفهوم إدارة الأزمة الدولية

إنَّ الاهتمام بدراسة إدارة الأزمة الدولية جاء متأخراً نسبياً، إذ يعود التركيز على هذا الموضوع إلى المدة التي تلت أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، بسبب الآثار التي نتجت عنها التي حفزت الوعي لدى الدولتين العظميين آنذاك على البحث عن أساليب فعالة لحل التوترات في علاقاتهم المتبادلة<sup>(1)</sup>.

إنَّ إدارة الأزمة (Crisis Management) تعني "قيادة الأزمة وتوجيهها والسيطرة عليها أو ضبطها كي لا تخرج عن اليد وتعود للحرب، والإمساك بمتغيراتها وإدارة تلك المتغيرات وتشكيلها بالصورة التي تسمح بمُدير الأزمة (أو بالفرق المعنية بإدارتها) بدفعها في الطريق الذي يرغب أن تندفع فيه لإيصالها إلى النهاية التي تُحقق أهدافه ومصالحه<sup>(2)</sup>. وهذه الإدارة تختلف عن أسلوب "حل الأزمة" الذي يعني إنهاء الأزمة دون الاستفادة من الفرصة التي هي إحدى معالم الأزمة. وهناك من عرف إدارة الأزمة بأنها: "سعي صُناع القرار لدى كل من أطرافها إلى ممارسة الضغط على نحوٍ مرنٍ وحكيم ووفق مقتضيات الموقف أو سعيهم إلى التعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر عالية"<sup>(3)</sup>.

وهكذا فإن إدارة الأزمة هي علم وفن تعتمد على قدرات ومهارات المسؤولين عن إدارة الأزمة مثل قدرة الإدراك والتحليل والتقدير السليم والإبداع والتمتع بأعصاب ثابتة.. أي كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة من أجل تجنب أو تقليل سلبياتها وتعظيم إيجابياتها. وفي ضوء المفاهيم السابقة الذكر

(1) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص 216.

(2) فيليب وليامز، إدارة الأزمة والمُجاهمة الدبلوماسية في العصر النووي، ترجمة ومنشورات مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1986، ص ص 89-90.

(3) مالك خضير خلف كاظم المحياوي، الولايات المتحدة الأمريكية والأزمات الدولية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1993، ص 47.

لإدارة الأزمة الدولية يمكن القول؛ إنّ إدارة الأزمة الدولية كما نراها هي عملية إرادية مقصودة تقوم على التخطيط والتنبؤ بالأزمات والتعرف على أسبابها، وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، واستخدام كافة الإمكانيات والوسائل المتاحة لمواجهة الأزمات وتجنب ما يمكن أن ينجم عنها من تهديدات ومخاطر وذلك عبر الحرص على بناء نوع من العلاقة الايجابية بين مُدخلات الأزمة ومُخرجاتها من اجل كسب المواجهة أو التحدي، فضلاً عن منع احتمال وصول الأزمة إلى الحرب والحذر من اندلاعها.

وفي مجال الحديث عن إدارة الأزمات لا يكون التعريف مُكتملاً ما لم نتطرق إلى الوجه الآخر من هذا المفهوم ألاّ وهو "الإدارة بالأزمات" (Management by Crisis) ويُراد بها "صناعة الأزمة بصورة حقيقية، أو بصورة مُفتعلة.. ويمكن ذلك عبر التخطيط لخلق الأزمة، ثم استثمارها، أو استثمار الفرص التي يمكن أن تنتج من أزمة حقيقية، لتحقيق بعض الأهداف التي كان يصعب تحقيقها في الظروف الاعتيادية"<sup>(1)</sup>. إذ تستخدم الدول الكبرى الإدارة بالأزمات أي (صناعة أو افتعال الأزمات) كأسلوب لتنفيذ إستراتيجيتها في تحقيق أهدافها ومصالحها وإملائها على الآخرين على نحوٍ مُباشر أو غير مُباشر، وإخفاء الأزمات الداخلية وإحكام السيطرة على دول العالم، من خلال التدخل في شؤونها الداخلية أو احتلالها أو جزء من أراضيها التي قد تتمتع بأهمية في مجال الثروات والمناطق الحيوية<sup>(2)</sup>. ومن الأمثلة على ذلك، تفتعل دولة أحياناً مُشكلة ما على الحدود مع إحدى جاراتها لإحداث أزمة تهدف من وراءها إلى ترسيم الحدود أو الحصول على مكاسب مُعينة على المستوى السياسي. والإدارة بالأزمة أو ما تُسمى الأزمة المصنوعة (المُفتعلة)، لها مُستلزمات رئيسية حتى تبدو حقيقية، وحتى تُؤتي ثمارها، وأهم مُستلزماتُها هي الإعداد المُبكر لهذه الأزمة، وتهيئة المسرح الازموي، وتوزيع الأدوار على قوى صنع الأزمة، فضلاً عن تقديم المُبررات الكافية التي تُعززها، واختيار التوقيت المُناسب لتفجيرها، وإيجاد المُبرر والذريعة لهذا التفجير إلى حين تحقيق الهدف المطلوب<sup>(3)</sup>. والأمثلة على هذا الأمر عديدة، إذ مارست الإدارة الأمريكية وما زالت تُمارس هذه الآلية في إستراتيجيتها الكونية فتعمل على اختيار منطقة جُغرافية مُعينة وتعمل على خلق أزمة ما في تلك المنطقة، ومن ثم تدخل هي طرفاً ضاعطاً لتدير الأزمة مثل التشجيع على إثارة الفوضى في العديد من دول العالم تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والإطاحة بالأنظمة المُستبدة أو نشر أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب، أو أية ذريعة أُخرى، لتبرير تدخلها في شؤون الدولة أو الإقليم.

ومِمّا لا شك فيه أنّ الإدارة بالأزمات يُقابله أسلوب آخر من الطرف المُقابل وهو إدارة الأزمات. إذ أنّ هذا الموقف المُتأزم الذي أوجده الطرف الأول يستدعي قيام الخصم بتكثيف جميع إمكاناته، وتسخير كامل قواه

(1) كينيث ماكجي، إدارة أزمات، نشرة خُلاصات، العدد 208، الشركة العربية للإعلام العلمي، القاهرة، 2004، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : [www.edara.com](http://www.edara.com)

(2) نادية ضياء شكارا، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001، ص 32.

(3) محسن أحمد الخضير، إدارة الأزمات : منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات... مصدر سبق ذكره، ص 11.

للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر وبأكبر المكاسب. والواقع أنّ النتائج ليست دائماً مرضية لمن خلق الأزمة، التي قد تجلب عليه الخسائر. إذاً الإدارة بالأزمات من دولة (أ)، يُقابلها إدارة الأزمات من دولة (ب)، وقد تنجح الأولى وتخفق الثانية، وقد يحدث العكس بل وقد يخسر الطرفان معاً أو يكسبان معاً، أو يتقاسمان الكسب والخسارة معاً. فالأزمة ليست دوماً لعبة صفرية بل قد تكون لعبة غير صفرية.

### المطلب الثاني : مناهج تشخيص الأزمات الدولية

إنّ جوهر النجاح في إدارة الأزمات يكمن في القدرة على التشخيص السليم للازمات، فهو مفتاح التعامل معها، وبدون هذا التشخيص الدقيق والسليم يصبح التعامل مع الأزمات ارتجالاً ولن تجد الدولة النجاح في إدارة الأزمات والتعامل والتعاطي معها بفاعلية. وأساس التشخيص هو وفرة المعلومات، والإدراك الصحيح والمعرفة الكافية عن الأسباب الحقيقية للأزمة، ومعرفة العناصر والعوامل التي دعمتها وساعدت على نموها وتطورها وتحديد كيفية مُعالجتها، وتحديد توقيت ومكان المُعالجة، وما تحتاجه عملية إدارة الأزمة من معلومات واتصالات وأدوات مُساندة، وسيناريوهات أساسية وبديلة للتعامل مع الأزمة ووقف تناميها، واحتواءها وامتصاصها. وهناك مجموعة من المناهج التي تُستخدم في تشخيص الأزمات، وأهم هذه المناهج<sup>(1)</sup>:

#### أولاً: المنهج التاريخي

يفترض هذا المنهج أن أي أزمة من الأزمات لا تنشأ فجأة وليست وليدة اللحظة، وإنما هي نتاج تفاعل أسباب وعوامل تمت قبل وقوع الأزمة. ووفقاً لهذا المنهج فإن إدارة الأزمة والتعامل معها يجب أن يُبنى أساساً على معرفة كاملة بالماضي التاريخي المُتعلق بهذه الأزمة وتطورها التاريخي خلال المُدة التي سبقت ظهور الأزمة، فإرجاع الأزمة إلى جذورها التاريخية هو مفتاح النجاح في إدارتها ووضع جميع التصورات لِعالجها. ويتطلب استخدام المنهج التاريخي لتشخيص أية أزمة أنّ يتم تقسيم هذه الأزمة إلى مجموعة من المراحل التاريخية، والعمل على توصيف كل مرحلة وتشخيصها عبر التركيز على جميع العناصر والعوامل التي أثرت فيها ونجمت عنها. ويُساعد هذا المنهج الفرق المعنية بإدارة الأزمة من معرفة الأطراف التي تدعم هذه الأزمة وتدفع باتجاه تفاقمها وازدياد حدتها، والأطراف التي تُعارضها وتواجهها، كما يُساعد في التعرف على الظروف البيئية المُحيطة بالأزمة التي دعمتها وساندتها أو عارضتها وواجهتها<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> للاستزادة حول هذه المناهج أنظر: يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات: مدخل مُتكامل، ط1، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009. كذلك أنظر: أحمد ماهر، إدارة الأزمات، ط2، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2010.

<sup>(2)</sup> Ole. Holisti, Crisis Escalation War, Me Gll Queen University Press Montreal, London, 1972, P.11-25.

## ثانياً : منهج النظام (المنهج النظمي)

يُعرف النظام بأنه؛ مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بانتظام وفق مسالك مرتبة، تقوم على التكامل والتناسق لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف. ووفقاً لهذا المنهج فإن الأزمة هي نظام متكامل، وهذا النظام (نظام الأزمة) يتكون من مجموعة من العناصر هي<sup>(1)</sup>:

1. مُدخلات الأزمة: يبدأ تشخيص الأزمة وتوصيفها (باعتقاد منهج النظام) عبر دراسة وتحليل مُدخلات الأزمة، فالأزمة نظام، ولكل نظام مجموعة من المُدخلات، وهذه المُدخلات تؤثر في هذا النظام تأثيراً كبيراً وتؤدي إلى بنائه وتعزيزه. فعليه أن الفرق المعنية بإدارة الأزمة يجب أن تُحدد نقاط القوة ونقاط الضعف المرتبطة بهذه المُدخلات، وتحديد المُدخلات الملائمة لإعمال النظام وأنشطتها، فهذا سيساعد على إدارة الأزمة والتعامل معها بصورة كفوءة وفاعلة.

2. العمليات التشغيلية اللازمة: يُراد بها مجموعة العمليات التشغيلية التي تخلق تفاعلات مُحددة بين المُدخلات بصورة تؤدي إلى تعزيز الأزمة وزيادة قوتها وحدتها، وإخراجها على السطح. فالمُدخلات وحدها لا يمكن أن تحقق الأزمة وتطورها، إنما العمليات التشغيلية هي المُحرك الأساسي الذي يحقق ذلك.

3. مُخرجات الأزمة: تتجسد هذه المُخرجات فيما نجم عن العمليات التشغيلية للأزمة التي جرت على المُدخلات، وهذه المُخرجات تكون في صورة: نتائج الأزمة وأثارها الملموسة من الجميع، ونتائج وأثار لا يلمسها الجميع، بل يدرِكها أطراف مُحددة فقط.

4. التغذية العكسية (النظام الفرعي): عند استخدام المنهج النظمي في تشخيص الأزمة وتوصيفها، فإنه لا بُد من الاعتماد على النظام الفرعي لهذا المنهج الذي يوفر البيانات والمعلومات والمعرفة الضرورية بالأزمة، ويُشخص مجالات القوة في التعاطي مع الأزمة وإدارتها، كما أنه يُشخص نقاط الضعف في إدارتها، ويُساعد في التخلُّص منها وتحويلها إلى نقاط قوة قدر الإمكان. كما أنه يُحدد ويُشخص التهديدات البيئية التي تُرافق وقوع الأزمة، ويضع الخطط التي تكفل مواجهتها وعدم تفاقمها.

## ثالثاً : المنهج الوصفي التحليلي

يقوم هذا المنهج على تشخيص الأزمة كما هي الآن ويُحللها ويُحلل أسبابها ودوافعها وأثارها وانعكاساتها على الدولة وعلى بيئتها الداخلية والخارجية. أي يُقدم وصفاً وتحليلاً شاملاً وكاملاً للأزمة ودرجة قوتها والجهات الداعمة لها والمُعارضة لها، ويُحدد التكاليف المتوقعة لإدارتها، والفوائد التي يمكن أن تحصل عليها الدولة في حال نجاحها بإدارتها. وينتهي هذا المنهج بتوصيف الأزمة وعرض أبعادها وجوانبها والمرحلة التي وصلت إليها

(1) إبراهيم أحمد أحمد، إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص35 وما بعدها.

والتداعيات التي قد تصل إليها. بيد أن هذا المنهج يتطلب لنجاحه توافر قدرات متميزة ولأسيما لدى المعني بإدارة الأزمة، وهذه القدرات يجب أن تكون في مجالات تشخيص الأزمات والقدرة على التنبؤ في المستقبل، والقدرة على تحليل البيئتين الداخلية والخارجية، والقدرة على العمل تحت ضغوط العمل الشديدة<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً: منهج دراسة الحالة

هناك العديد من الفرق المعنية بإدارة الأزمة تتبنى منهج دراسة الحالة في تشخيص الأزمات وإدارتها، وهذا المنهج يقوم على أن كل أزمة هي حالة مُستقلة لها أسبابها وأطرافها وخصوصيتها وبيئتها، وهذه الخصوصية تتجسد في اختلاف زمان ومكان كل أزمة عن زمان ومكان الأزمات الأخرى، واختلاف الأطراف المؤثرة في الأزمة من أزمة إلى أخرى. ووفقاً لمنهج دراسة الحالة فإنه يتم إجراء تشخيص دقيق مُتعمق للأزمة ودراسة البيئة المحيطة بها ولأسبابها الحقيقية وحجمها من حيث الشدة والحدة والنتائج المُتمخضة عنها ومراحلها الزمنية وكل ما يرتبط بها واتجاهاتها المُستقبلية<sup>(2)</sup>. وهذا كله يُساعد على إعطاء صورة دقيقة ومُتعمقة عن الأزمة وطبيعتها، ويزود فرق إدارة الأزمة برؤية شاملة عن العناصر والمُتغيرات المؤثرة في الأزمة وتتأثر بها، وتسهيل إدارة الأزمة والتعاطي معها بفاعلية عالية.

#### خامساً: المنهج المُقارن

يقوم هذا المنهج على أساس المُقارنة بين الأزمات للاستفادة من الخبرات والتجارب المُتعلقة بأزمة ما في إدارة أزمة أخرى ومُعالجتها. ويمكن عقد هذه المُقارنة بين أزمات تمت في الماضي في دولة ما مع أزمات تحدث حالياً في نفس الدولة، وكذلك يمكن عقد هذه المُقارنة بين أزمات حدثت في الماضي أو في الحاضر في دول أخرى مع الأزمات التي تقع حالياً في الدولة. والمُقارنة وفق هذا المنهج قد يكون: مُقارنة زمانية تاريخية، ومُقارنة مكانية جغرافية، ومُقارنة نشاطية يتصل بالنشاط الذي حدثت به الأزمة، ومُقارنة من حيث الحجم الذي بلغته الأزمة. ومن خلال المُقارنة يتبين أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف، ومن ثم يتم تجربة استخدام العلاج فيما اتفق ونجح في الماضي، واستحداث علاج فيما اختلف في الحاضر.

#### المطلب الثالث: أدوات إدارة الأزمة الدولية ومقوماتها

إن المخاطر المُلازمة للأزمة جمة؛ بعضها يكون معها منذ اندلاعها والآخر يتكون من خلال سير الأزمة. ومن أجل أن تجري عملية إدارة الأزمة بصورة صحيحة، فلا بُد أن يلتزم الأطراف المعنيين بتلك العملية بشروط إدارة الأزمة وأدواتها ومبادئها وأسسها، وللوقوف على ما سبق تم اعتماد التقسيم الآتي.

(1) Raymond Cohen, Threat Perception in International Crisis, University Wisconsin Press, London, 1979, P.65-79.

(2) عبد الرحمن توفيق، إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2004، ص 17.

## أولاً: أدوات إدارة الأزمة الدولية

تعتمد الدولة في إدارة الأزمات الدولية، على عدة آليات أو أدوات، تتجسد في الآتي:

1. الآلية الدبلوماسية: وهي من أهم أدوات إدارة الأزمات الدولية، وخاصةً في وقت السلم، وتعرف بأنها عملية التمثيل والتفاوض<sup>(\*)</sup> بين الدول، من خلال إدارتها لعلاقاتها الدولية. إذ يغدو مطلب الاتصال والتفاوض بين أطراف الأزمة ملجأً كي لا يخرج مسار الأزمة عن إرادة الأطراف المعنية. أن عنصر التفاوض وفعله، وهو المفاوضة، يُشكل أهمية جوهريّة في فن إدارة الأزمات انطلاقاً من أنّ التفاوض في حد ذاته هو فن ودراسة وخبرة وموهبة. فالمفاوض الماهر هو الذي يكون قادراً على خلق الجوار الناجح والمتجسد بوصول الطرفين المتنازعين والمتفاوضان إلى أفضل اتفاق يحقق أقصى مصلحة لهما<sup>(1)</sup>. ولا جدال؛ إنّ الاتصالات تعد من أهم مُستلزمات إدارة الأزمة. فلكي يُسيطر على الأزمة ينبغي أن لا يصيب اقنية الاتصالات بين أطراف الأزمة عطب خشية حدوث سوء فهم وسوء تقدير وسوء تفسير، وذلك لأنها ضرورية لنقل الرسائل والإشارات والمواقف والنوايا للخصم. فمسخ الرسائل والرموز يؤدي صاحبه ومُستلمه. فالحرص على وضوح الهدف وعلانية الموقف يعفي كل طرف من الوقوع ضحية الخطأ أو عدم التأكد ما المطلوب منه أن يفعله<sup>(2)</sup>. وعليه، تتعدد استخدام الأساليب الدبلوماسية لأدوات الضغط الإكراهي، الذي قد تلجأ إليه الدولة، عند محاولة تحقيق مكاسب مُعينة، غير أنّها لا تتمادى فيه، كي لا ينعكس على مصالحها؛ وهو يتجسد في كل تحركاتها الضاغطة على الخصم ليقبل مطالبها. ويمكن الدولة، كذلك، أن تلجأ إلى أدوات التعايش التوفيقية، الذي يشمل كافة إجراءاتها المُعبرة عن رغبتها في تسوية الأزمة، فضلاً عن الإشارة إلى المصلحة المشتركة لأطرافها في تجنب تفاقمها. ومزج الضغط الإكراهي بالتعايش التوفيقية مزجاً مرناً ومُتزنّاً، قد يسوّي الأزمة الدولية، ويحفظ المصالح الحيوية للدولة.
2. الآلية العسكرية: تُعد القوة العسكرية، هي الأداة الرئيسة لفرض الإرادة على الغير. ولكي تُحقق دورها في إدارة الأزمات، يجب أن يكون هناك استعداد كامل للدفاع عن أراضي الدولة ونظامها السياسي<sup>(3)</sup>. ولا يأتي لها ذلك إلا بدقة المعلومات وتكاملها، الذين يُساعدانها على احتواء الأزمة، أو إنهائها وإزالة آثارها، فضلاً عن مدى قدرة الدولة وأجهزتها، على التجاوب والتنسيق مع القوة العسكرية، في إدارة الأزمة.

(\*) التفاوض: هو تبادل الرأي بين دولتين مُتنازعتين أو أكثر، بقصد الوصول إلى تسوية للنزاع أو الأزمة القائمة بينهما، ويتطلب أن تكون القوى السياسية المُتنازعة مُتكافئة وإلا سيؤدي إلى ضرر في الدولة الضعيفة. أنظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص359.

(1) أحمد فخر، التفاوض، سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد7، المركز الدولي للدراسات المُستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، حزيران 2005، ص4 وما بعدها.

(2) محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولة والأمركة، المكتب الإعلامي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص274.

(3) Michael Ohanlon, Hard Power: The New Politics of National Security, Basic Books, 2006, P.22.

3. الآلية الاقتصادية : تعد القوة الاقتصادية والمساعدات الاقتصادية على نحو خاص عامل من العوامل المهمة في العلاقات الدولية، ولذلك فهي أداة مهمة في إدارة الأزمات الدولية، إذ يمكن التوسل بها في فرض الإرادة، ولأسيما على دول عالم الجنوب، التي تحتاج إلى الدعم الاقتصادي الدائم<sup>(1)</sup>.

4. الآلية الاستخباراتية : لا بُد لإدارة الأزمات من أعمال الجاسوسية والاستخبارات، التي تتيح تحديد قدرات الخصم، السياسية والاقتصادية والعسكرية، بل يمكنها كذلك إضعاف قدراته، ودعم مُعارضيه، وتخريب مرافقه ومُنشاته الحيوية، فضلاً عن تأثيرها في الرأي العام لشعبه<sup>(2)</sup>.

5. الحرب النفسية : ساعد تطور وسائل الاتصال، وأجهزة الإعلام، وفاعلية دورها المؤثر، على جعل الحرب النفسية أداة من أدوات إدارة الأزمات، بتناسق متكامل بين مختلف آليات تلك الإدارة. فالدعاية قد تسبق العمل العسكري، وتُمهّد له، وتؤهل المجتمع الدولي لتدابيره، وإضفاء الشرعية عليه، بل تُصاحب العمل الدبلوماسي أو الاقتصادي، كذلك، لإثارة جبهة العدو الداخلية، أو تكثيف الحملات الإعلامية، لدفع الرأي العام إلى مُنصرة موقف ما، أو التشكيك فيه.

#### ثانياً: مقومات إدارة الأزمة الدولية

إنَّ أبرز ما يتسم به القرار السياسي، في ظروف الأزمة، هو الصعوبات الشديدة في تحليلها، التي تواجه مُتخذي القرار، ولأسيما تحديد أهداف الخصم. فالضغط النفسي، ومحدودية الوقت، وتضارب المعلومات، هي من العوامل التي تنعكس على السبّر الموضوعي اللازمة، وحصر أهداف الخصم وتحديدها. ولتقليل الآثار السلبية للعوامل المُصاحبة اللازمة، لا بُد من تحليل مقوماتها، وفق الآتي:

1. بناء فريق مُتخصص في إدارة الأزمات : لا شك في القول؛ إنَّ إدارة أية أزمة دولية تتم عبر فريق عمل مُصغر مُتخصص مُتكامل يُسمى "فريق إدارة الأزمة Crisis Management Team". يستطيع القيام بكافة خطوات ومراحل إدارة الأزمة بكفاءة وفعالية عاليتين.. ولهذه الفرق أهمية كبيرة في التعامل مع الأزمة قبل حدوثها وأثناءها وبعدها. ويكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات المهمة والسريعة والإعداد والتنسيق للتعاطي مع الأزمة في ضوء التوقعات المبنية على مؤثرات الأزمة. وأول الأعضاء وأهمهم هو قائد فريق إدارة الأزمة، وهذا الشخص ينبغي أن يمتلك الخبرة الكافية في إدارة الأزمات، وان يمتلك السمات الشخصية المناسبة التي تؤهله لإدارة الأزمات، وان يتم منحه الصلاحيات الكافية للتعاطي مع الأزمة دون الحاجة إلى مُراجعة الإدارة العليا في كُل قرار وفي كُل

<sup>(1)</sup> مروان سالم العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي: دراسة في التأثير والتأثر، دار السنهوري، بيروت، 2017، ص 115-130.

<sup>(2)</sup> هارلان اولمان وجيمس بي. ويد، الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية. ط 1، دراسات عالمية (31)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص 23. كذلك أنظر: إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 34.

صغيرة وكبيرة. وينبغي أن يقوم قائد فريق إدارة الأزمة باختيار قائد مُنابوب الذي يجب أن يكون قادراً على أداء جميع الوظائف الأساسية لإدارة الأزمات وإدارة فريق إدارة الأزمة<sup>(1)</sup>. أما اختيار أعضاء هذا الفريق فيتم بالاتفاق والتنسيق بين قائد فريق إدارة الأزمة، والقائد المناوب والإدارة العليا في الدولة. ويتم اختيار هذا الفريق وفق قواعد ومبادئ أساسية أهمها الكفاءة والمهارة والخبرة العالية في إدارة الأزمات واحترام المسؤولية والقدرة على التحكم بالأعصاب وضبط النفس والتفكير الإبداعي وامتلاكهم لروح الفريق الجماعي والولاء للوطن.. وغيرها. ومن أهم أعضاء هذا الفريق (مدير العلاقات العامة، وضابط ارتباط الأمن، ضابط ارتباط الحكومة، المتخصص القانوني، المتخصص المالي، متخصص عمليات الإغاثة، ضابط ارتباط طبي، ضابط ارتباط الضحايا وعائلات الضحايا، وضابط ارتباط دولي). وينبغي على المسؤولين الكبار في الدولة توفير البيئة الملائمة لعمل الفريق من إمكانات مادية وبشرية. ومن الضروري أيضاً عقد دورات تدريبية لهم في مجال إدارة الأزمات مع تطبيقات على الواقع، وتعريف كل عضو من أعضاء الفريق بواجباته ومهامه وكيفية أدائها<sup>(2)</sup>. وما سبق يؤكد الدكتور (مازن إسماعيل الرمضاني) بقوله: إنَّ "الأزمة الدولية عندما تبدأ فإنها منذ اللحظة الأولى لظهورها وحتى لحظة تسويتها - سواء أكانت بالوسائل السلمية أو بوسيلة الحرب- فإنها بحاجة إلى إدارة رشيدة عالية الكفاءة.. ويوضح أن الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك العلاقة الإيجابية بين المدخلات والمخرجات وبين المقدمات والنتائج. أي بمعنى آخر العمل على استغلال الموارد المتاحة مهما كانت ضئيلة لتحقيق نتائج ذات مردود أفضل وإيجابي"<sup>(3)</sup>.

2. إنشاء مركز لإدارة الأزمات: لا يخطئ من يظن؛ إنَّ النجاح في إدارة الأزمات التي تواجه أية دولة يتطلب إنشاء مركز لإدارة الأزمات في هذه الدولة، إذ ليس كافياً أن تقوم الدولة بصياغة السياسات، واختيار فريق إدارة الأزمات، ووضع خطة/خطط لإدارة الأزمة/الأزمات، ووضع آليات وإجراءات واضحة للعمل في أثناء الأزمة، بل لا بُد من وجود مركز لإدارة الأزمات يُساعد في أداء جميع المهام المذكورة بصورة أكثر نجاحاً، ويجب تجهيز وتزويد مركز إدارة الأزمات بالطاقة الكافية اللازمة لتشغيل جميع أجهزة ومعدات هذا المركز، وجمع فريق إدارة الأزمات في مكان واحد وعدم تشتيتهم.

3. إدراك أهمية الوقت ومهارة إدارته: إنَّ أهم مهارة في إدارة الأزمة التي تُحدد نجاح فريق إدارة الأزمة هو التحكم بالوقت وتحديده بصورة صحيحة، ولاسيما إذا ما علمنا أنَّ الوقت المُتاح للأزمة محدود وقصير..

(1) عبد القادر محمد فهد، مجالات فكرية حول مفهوم الأزمة وطرائق إدارتها، مجلة العلوم السياسية، العدد 22، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001، ص 21-23. كذلك أنظر: عبد الله متعب، اللجان الأمنية ودورها في إدارة الأزمات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 54-56.

(2) للاستزادة حول هذه الفرق أنظر: يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات: مدخل متكامل، مصدر سبق ذكره.

(3) مازن إسماعيل الرمضاني، إدارة الأزمة الدولية: إطار عام، مجلة أم المعارك، العدد 3، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، تموز 1995، ص 23.

وينبغي اتخاذ القرارات المناسبة في ظل المدة الزمنية المحددة.. فعنصر الوقت مهماً جداً من أجل تنفيذ خطط إدارة الأزمة ضمن الأوقات المحددة<sup>(1)</sup>. وإذا لم ينجح فريق إدارة الأزمة في التعاطي مع الأزمة عبر إدارة الوقت بصورة فاعلة، فإن هذا الإخفاق سوف ينعكس في صورة إخفاق حقيقي في إدارة الأزمة، بحكم أن عامل السرعة مطلوب لإدارة الأزمة والتفكير بالبدائل.

4. الإدراك "إدراك التهديد"<sup>(\*)</sup>: لاشك في القول؛ إنَّ الأزمة الدولية يتم إدارتها أو التعامل معها في ضوء مُدركات صنّاع القرار للتهديدات المُختلفة المُرافقة لها، واثرتلك المُدركات في تفعيل أداء صنّاع القرار بما تُمكنهم من الإدارة الرشيدة للأزمة<sup>(2)</sup>. فالأزمات تأتي نتيجة التهديدات، وهذه التهديدات تُمثل مواقف قائمة أو وشيكة الوقوع يمكن أن تمس النظام العام والمصلحة العليا للدولة. فالتهديد هو أحد الموضوعات التي يختص بها الإدراك. أي لا بُد من إدراك التهديد أو الموقف، أي أن الفعل الصادر من صنّاع القرار في دولة (أ) هل أدرك من صنّاع القرار في دولة (ب) على أنه تهديد أم لا، وبذلك يُحدد الأغراض والبدائل واتخاذ القرارات<sup>(3)</sup>.

5. المعلومات: تحتاج إدارة الأزمة إلى كم مُناسب من المعلومات، وإلى مُتابعة فورية لتداعيات أحداث الأزمة، وسلوكيات أطرافها ونتائجها، ومن ثمَّ فإن فتح قنوات الاتصال مع الطرف الآخر يُساعد على تحقيق هذا الهدف، وعادةً ما تكون المعلومات غزيرة ومُتدفقة وجديدة في إطار الثورة التكنولوجية، وهذا ما يُشكل عنصر ضغط على صنّاع القرار الذين لا يُتاح لهم فرصة تقويم ودراسة هذه المعلومات بشكلٍ سليم، وعدم التمكن

(1) مازن إسماعيل الرمضاني، نحو تخطيط سياسي خارجي عربي، مجلة العلوم السياسية، العدد1، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، آذار1988، ص108. كذلك أنظر: إبراهيم عرفات، التحذير من الأزمات الدولية، مجلة العلوم السياسية الدولية، العدد80، مؤسسة الأهرام، القاهرة، نيسان1985، ص245.

(\*) الإدراك لغةً يعني بلوغ الشيء، درك: الدرك، وقد أدركه (فهمه). فهو "عملية تصور ذهني تتفاعل فيه مجموعة المؤثرات الداخلية والخارجية والعوامل الذاتية التي تُشكل معاً إدراك المُتغيرات الخارجية في إطار ديناميكي مُتحرك يتعامل مع المواقف وفقاً لمُتغيراتها المُستمرة وقد يعتمد على التصور لتشكيله، أي أنه يعتمد على الثوابت والمُتغيرات في آن واحد". أما إدراك التهديد فيُعرف بأنه؛ "توقع دولة ما بان دولة أخرى رُبما ستُشكل أذىً أو خطراً ما على أهدافها الأساسية". وإدراك التهديد يعني تخمين أو تقدير الماضي والحاضر، واستنتاج صور وجودهما من المعلومات المتوفرة والواردة، التي رُبما تكون مُتشظية ومُتناقضة، كما ويختص برؤية المُستقبل على عدّ أن الأخير غالباً ما يكون قائماً على التوقع والحدس والتخمين. وإدراك التهديد يعني كذلك محصلة لتقدير ما تملكه الدولة من قدرات وإمكانات وما يتم تخمينه من نوايا وبالصيغة الآتية: (إدراك التهديد = تخمين الإمكانات والقدرات + تخمين النوايا). للاستزادة أنظر: أبن منظور، لسان العرب، المُجلد السادس، الدار العلمية، بيروت، 2005، ص32. كذلك أنظر: البعلبكي، الموسوعة العربية المُيسرة، دار الشعب، القاهرة، 1965، ص68. كذلك أنظر: شيماء معروف فرحان، إدراك التهديد وأثره في إدارة الأزمة الدولية: دراسة في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2007، ص53.

(2) Integrated Crisis management: Defined CMI Staff Writer Disaster Resource Guide, 2004.net.

(3) حسن البزاز، إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2001، ص114.

من معرفة المعلومة التي لها علاقة بالأزمة، والمعلومة التي هي محض تمويه وتشويش<sup>(1)</sup>. لذا فالحل يكمن في نظم المعلومات بإنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات الخاصة بكافة الأزمات والمخاطر التي قد تتعرض لها الدولة، لكن يجب المحافظة على سرية المعلومات والاتصالات، كما لا بُد من توفر نظام إنذار مُبكر يتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد المخاطر وتفسيرها<sup>(2)</sup>.

6. الخطة الإعلامية في الأزمة: تُعد الخطة الإعلامية من أهم مقومات إدارة الأزمات، والضرورة تُحتم وجود سياسة إعلامية قبل وأثناء وبعد الأزمة. ونظراً لما للإعلام من أهمية كبرى في إدارة الأزمات، لذ يُقترح إزاء ذلك تعيين مُتحدث رسمي على قدر من الكفاءة والتأهيل والخبرة، إذ يتولى الإلقاء بكافة التصريحات عن الأزمة، على أن يتم إعداد هذا التصريح من جانب فريق (إعلامي، سياسي، أمني) مُختص بمُراعاة كافة أصدائه وانعكاساته المُحتملة. كما لا يمكن مواجهة أي أزمة بفاعلية دون إعلام يقوم بتوعية المواطنين والمقيمين بالدور المطلوب منهم القيام به عند وقوع الأزمة لمواجهتها<sup>(3)</sup>.

### ثالثاً: مبادئ إدارة الأزمات الدولية وأسسها

تتجسد المبادئ والأسس، التي يجب مُراعاتها في إدارة الأزمات الدولية، في عدة قواعد، ومن أهمها<sup>(4)</sup>:

(1) تحديد الأهداف: إذ لا شك في أن إدارة الأزمة بنجاح يعني من ضمن ما يعنيه أن كل جانب متورط بها عليه أن يع وبكل الأحوال، بأنه ليس باستطاعته الوصول إلى أقصى أهدافه. فالسعي وراء مكاسب كبيرة يُقابلُهُ خسارة كبيرة للطرف المُقابل لا يقدر على تحملها لتقلها. أي أن إدارة الأزمة يجب أن لا تأخذ صيغة مُباراة صفرية تكون محصلتها صفر لأحد الخصمين<sup>(5)</sup>.

(2) تبني الحل العقلاني التوافقي: في أحيان كثيرة يصبح الخصم في أثناء الأزمة هو الشريك بتسويتها. إذ قد تنتهي الأزمة إلى مُجابهة أو حل توافقي أو عودة الأمر إلى وضعه السابق. والحل التوافقي يأتي من تعديل في موقف الطرفين أو احدهما. ولما كان غرض كل طرف أن يظهر عزمه وتمسكه بمصالحه. فان البديل عن المُجابهة هو أن يقوم كل طرف بإتاحة الفرصة أمام الآخر لكي يتراجع عن موقفه. لذلك فان المعنيين بإدارة الأزمة مطالبون بان لا يقطعوا خطوط الرجعة على الخصم. بل من الأفضل أن يُقدم كل طرف للآخر العون ليتراجع مع حفظ ماء وجهه. فالحل العقلاني مُمكن أن يُمهّد لعلاقة ايجابية بين الطرفين.. والعكس سيؤدي إلى تدهور مُميت للطرفين. ففي حالة (أزمة الصواريخ الكوبية) فان موافقة القوتين العُظميين (الولايات المتحدة

(1) مازن إسماعيل الرمضاني، في التخطيط السياسي الخارجي، مجلة الحقوق، العددان (1 و2)، بغداد، 1978، ص 50.

(2) مالك خضير خلف كاظم المحياوي، الولايات المتحدة الأمريكية والأزمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 56.

(3) فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس- المراحل- الآليات، مصدر سبق ذكره، ص 169-181.

(4) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988، ص 229-232. كذلك أنظر: نعيم

إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، ط1، عالم الكتب الحديثة، اربد، 2009، ص 167-177.

(5) عبد القادر محمد فهبي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 244.

والاتحاد السوفيتي السابق) على التسوية لم تكن إهانة لأحد أو انتصار فريق على آخر، بل نصراً للبشرية جمعاء. إذ أن تفكيك منصات الصواريخ السوفيتية وسحبها من كوبا أزال تهديداً للأمن والمصالح الأمريكية وهو ما أُعتبر نصراً في المنظور الأمريكي.. كما أن تعهد الولايات المتحدة بعدم مهاجمة كوبا وبفك الحصار عنها مكن رئيس الاتحاد السوفيتي السابق (خروشوف) من الزعم بان أهدافه الأساسية قد تحققت وهي حماية نظام (كاسترو)<sup>(1)</sup>.

**3) حصر استعمال القوة العسكرية بمنطقة جغرافية محددة :** من أجل إحكام السيطرة على إدارة الأزمة وكسب الوقت يجب أن يبقى النزاع العسكري محصوراً جغرافياً، وهذا يتطلب أن ترعى "الفرق المعنية بإدارة الأزمة" من صنّاع القرار المدنيين قيادة العمليات العسكرية ومراقبتها مراقبة شديدة كي لا تقود العمليات العسكرية إلى تصعيد الموقف المتأزم. وهذا ما حدث فعلاً في الولايات المتحدة في أثناء الأزمة الكوبية، إذ تم تشكيل "فريق المهمات" من (17) عضواً لمساعدة الرئيس الأمريكي آنذاك (جون كينيدي) باتخاذ القرار والرد المناسب على التحدي السوفيتي، وصوتت الأغلبية من الفريق لصالح حصار الشواطئ الكوبية مع إرسال إشارات للسوفيت بان الولايات المتحدة تحاول كسب الوقت. كما يجب التنسيق بين التحركات الدبلوماسية والعسكرية، في إطار إستراتيجية متكاملة، تستهدف حل الأزمة، من دون الدخول في صراع مسلح، والعمل على تحديد التحركات العسكرية، لتكون في صورة واضحة تجاه الحل المرغوب فيه، وملائمة للأهداف المحددة من الأزمة. والعمل على الحد من التحركات العسكرية التي توحى للخصم بقرب نشوب الصراع المسلح، ما قد يجبره على توجيه ضربة إجهاض.

**4) من شروط لعبة إدارة الأزمة الدولية لغرض السيطرة عليها أن لا تكون ردود الفعل ذا طابع يفوق ما هو حاصل من منظور الجغرافية والهدف والوسيلة.** فالأزمات المحلية يجب أن لا يبحث عن حل لها بفتح جبهات أخرى عن عمد وقصد، بل يجب أن تُحل الأزمة المحلية بإجراءات محلية.

**5) تحاشي البدائل الأكثر خطورة :** من الأساليب الأخرى التي يجب أتباعها لتسوية الأزمة، هي تحاشي الخيارات (البدائل) الأكثر خطورة التي لا تترك مجالاً تُعين على تلطيف اثر ذلك الخيار، مما يؤول بالمعنيين إلى تنفيذ الخيار المحفوف بالمخاطر<sup>(2)</sup>. ففي (أزمة برلين الغربية 1948-1949) لم يُغلق السوفيت المنافذ كافة على برلين الغربية في حصارهم لهم، بل أعطوا مجالاً للولايات المتحدة أن تختار بين التصعيد الأزمة أو بين تسويتها ببديل لا يترتب عليه كُلف ومصاعب. فموسكو كانت حذيرة من إقدام واشنطن بالرد عليها عبر هذه الأزمة أو تصعيدها فلجا الطرفان إلى حل الأزمة وتسويتها سلمياً<sup>(3)</sup>.

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص362.

(2) محمد شومان، الأزمات وأنواعها، بحث منشور عبر شبكة المعلومات (الانترنت) على الموقع: www.al-jazirah.com.

(3) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، الشركة الحديثة، بيروت، 1979، ص647.

(6) البحث عن الدعم العريض : ولاسيما إذا ما لجأ الطرف المتورط في أزمة ما إلى القوة العسكرية، فعليه البحث عن الدعم العريض ومن أبرزها الدعم المعنوي والأخلاقي، والتفويض لخطه من الدول الأخرى عندما يكون ذلك مُمكنًا. وقد تعاملت الولايات المتحدة مع (أزمة الصواريخ الكوبية) بعيداً عن الأمم المتحدة واختارت فقط الدعم القانوني والسياسي من منظمة الدول الأمريكية، فضلاً عن حلفائها الأوروبيين الأساسيين. وفي حين عملت الولايات المتحدة وحيدة في الأزمة المذكورة.. بيد نجدُها فضلت في أثناء الأزمة الكورية عام 1950 بالعمل تحت لواء المنظومة الأممية.

(7) الاعتبار من السوابق ودروس الأزمات : على الرغم من الصلة بين الأزمات والحروب والقرارات التي تُتخذ أثناء الأزمات التي تؤثر في احتمالية اندلاع الحرب، فإن ليس كل أزمة تُسبب الحرب، وغالباً ما تسبق الأزمات الحروب كما حدث في الحرب العالمية الأولى. وتُعد دراسة الأزمات السابقة وسيلة نافعة لمعالجة الأزمات المُستقبلية. وينبغي علي صُناع القرار دراسة الأزمات السابقة ليتعلموا منها كيفية إدارة المواقف والأزمات بفاعلية ليتفادوا الحرب<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الرابع : إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد

يوصف النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بأنه يُعاني من اللامركزية والفوضى وغياب آليات الضبط، وظاهرة افتقاد الضوابط والقواعد ليست خاصية مميزة للعلاقات الدولية فقط، بل أن كل نظام اجتماعي يحمل في ذاته أزمات تنظيمية حادة وعنيفة، وهذه الأزمات هي بمثابة آليات ضبط ذاتي للنظام الدولي<sup>(2)</sup>. فقد أدت التغييرات التي طرأت على النظام الدولي بطريقة دراماتيكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية (حلف وارشو) إلى بعض التعديل في عملية التعاطي مع الأزمات الدولية، وأصبحت إدارة الأزمات مُختلفة في ظل الوضع الجديد، فبدأت الولايات المتحدة بالتفكير للعودة إلى ما كان يُنادي به الرئيس الأمريكي الأسبق (ودرو ولسون) في مطلع القرن العشرين؛ من شعار وحدة القوة ضد المُعتدي بدلاً من إستراتيجية توازن القوى التي أُتبعت في عصر سباق التسلح. وقد اتسمت الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، بالاتي<sup>(3)</sup>:

(1) عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، سياسة الردع في مواجهة الأزمات الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1988، ص 41 وما بعدها.

(2) محمد سعدي، مُستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى انسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة الدولية، بيروت، 2006، ص 300.

(3) مروان سالم العلي، مُستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية، مجلة قضايا سياسية، العدد 26، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2012، ص 107-110. كذلك: مروان سالم العلي، النظام الدولي: دراسة نظرية في المفهوم والخصائص واليات التغيير، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 20، كلية القانون، جامعة الكوفة، 2014، ص 221-223. كذلك: أمين هويدي، إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي...، مصدر سبق ذكره، ص 178-180.

1. ظهور الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة دون أي مُنافس على مُختلف الجنبات، وظهر هذا الأمر جلياً وواضحاً في عملية إدارة أزمة الخليج الثانية، بعد انضمام الدول الكبرى كلها إلى تحالف دولي في مواجهة العراق. ويتكرر هذا التحالف، بصورة أُخرى في مواجهة الإرهاب، ولكن إدارة الأزمة الإقليمية فقدت آليتها، إذ لم تقتصر على قوى مُتدخلة، وأخرى مُراقِبة، بل أصبح لكلّ الدول دور فيها ولكن تحت القيادة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

2. على الرغم من أنّ الولايات المتحدة بشرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بعالم يسوده السلام والاستقرار، بيد أن أعمال العنف والعنف المضاد تصاعدت، وازدادت الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية. وواجه العالم حقيقة زيادة الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب، وزيادة حالات عدم احترام القانون الدولي، وأصبح استخدام القوة في إدارة الأزمات الإقليمية أمراً طبيعياً تحت قيادة الولايات المتحدة، وفي ظل تجاهلاً واضحاً للشرعية الدولية، بعد اختفاء تحدي القوات العالمية الأخرى لها<sup>(2)</sup>. وفي الوقت نفسه أصبح استخدامها أكثر صعوبة، ومحفوفاً بالأخطار، لأنه صار محكوماً بقوى عالمية مُستعدة للتدخل. وكان واضحاً أنّ الولايات المتحدة تسير وفق نهج فرض الحلول على العالم بالقوة وإدارة الأزمات وصولاً إلى الحرب وليس إلى التهدئة وهو ما اتضح في ازدياد عدد العمليات العسكرية التي شاركت فيها القوات العسكرية الأمريكية في تسعينيات القرن المنصرم، وفي أكثر من منطقة، وكثيراً ما كانت تستعين بحلفائها في حلف شمال الأطلسي لأداء أدوار مُحددة في العمليات العسكرية أو في إمساك الأرض بعد انتهائها، كما حدث في كوسوفو مثلاً.

3. في حين كان الخوف (في ظل النظام الدولي الثنائي القطبية) من استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي يقود إلى إدارة الأزمات والتدخلات العالمية بالتوافق وبعيداً عن الشرعية الدولية، فإن التدخلات العالمية في التحكم في بعض الصراعات الإقليمية تحت ستار الشرعية الدولية وبموجب قرارات دولية أصبحت أكثر سهولةً وازدياداً، رغم تطبيقها بصورة انتقائية، فقد كانت قرارات الأمم المتحدة لإدارة أزمة الخليج الثانية هي التي أوصلت الأزمة بين العراق والكويت إلى الحرب بدلاً من التهدئة أو الحل السلمي<sup>(3)</sup>، وفي المقابل استمر التجاهل الأمريكي لعشرات القرارات الدولية، المُتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي.

(1) ريتشارد هاس، الفرصة : لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ط1، ترجمة سعد كامل الياس، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص42-44. كذلك أنظر: صاموئيل هنتغتون، صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي، ط2، ترجمة طلعت الشايب، الجزائر، 1999، ص200 وما بعدها.

(2) توماس شيلينج، إستراتيجية الصراع، ط1، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010، ص311.

(3) Moisés Naim, Globalization: Passing Fad or Permenen Revolution?, Harvard International Review, Vol.26, No.1, Spring 2004, P.84. Also: Adam Roberts and Bendict Sburg, United Nations-Divided World: The UN Roles in International Relations, Carendon Press, Oxford, 1993, P.10.

4. إذا كان الغرض من إدارة الأزمة، في النظام العالمي ثنائي القطبية، هو منع استخدام القوة، فإن هذا الأسلوب، يظل قائماً في ظل النظام العالمي الجديد، مع استثناء أن وصول الأزمة إلى ذروتها، قد يمهّد الطريق لتدخل قوى عالمية، لحسم الموقف، بعد أن كان مُقيداً في السابق.

5. نقل السلاح إلى مناطق التوتر، أصبح تجارة أكثر منه سياسة. وعلى الرغم من اتفاقيات الحد من انتشار السلاح، والقيود المفروضة على انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، بيد أنه ثمة سيولة في سوق السلاح العالمي، الأمر الذي قد يستمر مدة طويلة، في ظل التنافسات الاقتصادية المتصاعدة<sup>(1)</sup>.

#### المبحث الثالث: إستراتيجيات إدارة الأزمة الدولية ونماذج في الممارسة العملية

على الرغم من تعدد أشكال الأزمات وأنواعها، إلا أن الهدف من مواجهتها، يتجسد في الحد من التدهور والخسائر، والاستفادة من الموقف المُستجد، في الإصلاح والتطوير، ودراسة أسبابها وعواملها، للتمكن من اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع تكرارها. ولتحقيق ذلك، تُنتهج عدة إستراتيجيات أو أساليب تم تقسيمها إلى الإستراتيجيات التقليدية، والإستراتيجيات غير التقليدية، والإستراتيجيات العلمية العملية.

#### المطلب الأول: الإستراتيجيات التقليدية

تتميز الإستراتيجيات التقليدية بطابعها الخاص، المُستمد من خصوصية الأزمة، وتشمل الأتي<sup>(2)</sup>:

1. إنكار الأزمة وعدم إعلانها: وهذا الأسلوب تستخدمه غالباً الإدارات المُتسلطة، التي ترفض الاعتراف بوجود الأزمة وتسعى إلى عدم إعلانها، مُنكرةً حدوث الأزمة، وعبر ذلك يمكنها السيطرة على الموقف.
2. تأجيل ظهور الأزمة: تمثل هذه الطريقة نوعاً من التعامل المباشر مع الأزمة بهدف تدميرها، عبر عنف التعامل والمواجهة، سواءً مع إفرزاتها أو أسبابها.
3. تكوين لجان لدراسة الأزمة: يعتمد هذا الأسلوب، حينما تُفتقد المعلومات الكافية عن القوى الفاعلة في الأزمة. ويكون الهدف الأساسي من تكوين اللجان، هو تحديد الفاعلين الأساسيين في نشوؤها، والمُحركين لها.
4. التقليل من شأن الأزمة: بعد الاعتراف بوجود الأزمة، يُعمد إلى الاستخفاف بها، والاستهانة بتأثيرها ونتائجها، وإنما يُتعامَل معها بالأسلوب الملائم.

<sup>(1)</sup> مروان سالم العلي، مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة: العراق أنموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2010، ص 161.

<sup>(2)</sup> للاستزادة حول تلك الإستراتيجيات أنظر: أحمد ماهر، إدارة الأزمات، مصدر سبق ذكره. كذلك أنظر: يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات: مدخل مُتكامل، مصدر سبق ذكره. كذلك أنظر: نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، مصدر سبق ذكره. كذلك أنظر: مُهند قاسم علي التميمي، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2007.

5. السماح بظهور الضغوط الداخلية للآزمة: إذ أنّ كبت الضغوط الداخلية للآزمة يزيد من قوتها وأثارها السلبية، وقد يؤول إلى انفجارها المدمر. ولذلك يُبادر أحد أطرافها إلى مُعالجتها، من خلال الدراسة المُتعمقة لقوى الضغوط الداخلية، لتحديد مصادر تصاُغ المصالح والحقوق، فيمكن من تعيين مكامن الضعف في بُنية الآزمة، والسعي إلى القضاء عليها.

6. تفرّغ الآزمة: لا شك في أن تعدّد مسارات الآزمة، يحدّ من خطرها. ولذلك تُفرّغ ثلاث مراحل أساسية. تشهد الأولى مواجهة عنيفة للقوى الدافعة للآزمة، أما الثانية؛ فتُحدد خلالها أهداف بديلة لكل اتجاه فرعي من اتجاهات الآزمة لتسهيل التعامل مع كل منها على حدة. وفي المرحلة الثالثة تبدأ عملية استقطاب كل تلك الاتجاهات ومفاوضاتها برؤية شاملة.

7. عزل القوى الفاعلة في الآزمة: وذلك عن طريق إرسال أشخاص سراً إلى نطاق عمل الآزمة لتحديد القوى المُسببة لها، وعزلها عن مركز الآزمة وعن مؤيديها.

8. إخماد الآزمة : يتم إخماد الآزمة عبر مُصادمة قواها كافة مُصادمة عنيفة وعلنية، والقضاء عليها. ويتم اللجوء إلى ذلك عندما يشتد خطر الآزمة المُباشرة ويُهدد استمرارها بتدمير الدولة.

#### المطلب الثاني: الإستراتيجيات غير التقليدية

تشمل الإستراتيجيات غير التقليدية الآتي<sup>(1)</sup>:

1. الفريق المتكامل : هو من أكثر الأساليب استخداماً، اقتضاه تشعب عوامل الآزمة وتداخلها، اللذان حتماً بإشراك مُتخصصين، في المجالات المُختلفة لمواجهتها مواجهة علمية. وفريق العمل، قد يختص بالتعامل مع أزمة مُعينة، وقد يكون فريق عمل دائم.

2. احتواء الآزمة : وقوامه حصار الآزمة في نطاق محدود، واستيعاب الضغط المولد لها، وإفقادها قوتها التدميرية. وغالباً ما يتبع هذا الأسلوب في الأزمات العمالية.

3. تصعيد الآزمة : يُلجأ إليها حينما تكون معالم الآزمة غير واضحة، بسبب تعدّد التكتلات، عند تكوينها. ولإضعافها، لا بُد من تصعيد الآزمة حتى تصل إلى مرحلة تعارض المصالح، الذي ينجم عنه تفكك تكتلاتها. وغالباً ما يتبع هذا الأسلوب في الأزمات السياسية، بين الأحزاب الجماهيرية المُتنافرة التوجهات.

<sup>(1)</sup> للاستزادة حول تلك الإستراتيجيات أنظر: المصدر نفسه. كذلك أنظر: محمد صدام جبر، إدارة الأزمات: إستراتيجيات وتكتيكات، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 83، إتحاد الغرف التجارية والصناعية، أبو ظبي، 2000. كذلك أنظر: أكرم سالم، إدارة الأزمات وُسبل التعامل معها ومواجهتها، صحيفة الحوار المُتمدن، العدد 1737، كانون الأول 2006، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: <mailto:akramsalem20@hotmail.com>.

4. تفرغ الأزمة من مضمونها: وهو من انجح الأساليب غير التقليدية، إلا أنه يجب تحديد ذلك المضمون: السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، لتفريغها منه، فتفقد هويتها، وقوتها الدافعة، ويمكن تفرغ الأزمة من مضمونها؛ أما بالتحالفات المؤقتة مع القوى المسيبة لها، أو بالاعتراف الجزئي بالأزمة، ثم إنكارها.

5. تفتيت الأزمة: وهو من أفضل الإستراتيجيات أو الأساليب للتعامل مع الأزمات الضخمة، وشديدة القوة، التي تنذر بأخطار عديدة. وتعتمد هذا الإستراتيجية على المعرفة الكاملة بكافة القوى المسيبة للأزمة وتحديد مصالحها المتعارضة ومنافعها المحتملة وتحالفاتها القائمة ثم التأثير في وحدة تلك التحالفات، وتحويل الأزمة الأساسية إلى أزمات محدودة الحجم، تفقدها ضغطها الذي كان موجوداً في إطار التحالفات.

6. تدمير الأزمة ذاتياً من الداخل: وهو من أصعب الأساليب غير التقليدية، ويستخدم في الأزمات العنيفة والمدمرة، التي يفتقر فيها إلى المعلومات. فيتعامل معها بعنف، ويسعى إلى التأثير في مكان الضعف فيها، واستقطاب بعض القوى ذات التأثير المباشر في قوى الدفع في الأزمة، للتأثير في استقرارها، وإفقادها التماسك، وإيجاد حالة من الصراع الداخلي بينها، مما يؤدي إلى تدميرها. ثم القضاء على القوى المترعمة للأزمة وإفقادها مصداقيتها.

7. تحويل مسار الأزمة: يستخدم هذا الأسلوب في الأزمات العنيفة، التي لا يمكن إيقاف تصاعدها، فيُعمد إلى تحويل مسارها إلى مسارات بديلة أخرى، تتيح احتواءها باستيعاب نتائجها، والخضوع لها، والاعتراف بمسبباتها، ثم التغلب عليها، تغلباً يحسر أضرارها إلى أدنى مستوى ممكن.

#### المطلب الثالث: الإستراتيجيات العلمية والعملية

يتم التعامل مع الأزمات، وإدارتها إدارة علمية رشيدة متكاملة ومترابطة من خلال الإستراتيجيات العلمية والعملية التي تُعد الأكثر ضماناً للسيطرة على الأزمة، وتمرر تلك الإستراتيجيات بمجموعة من الخطوات المتتابعة والمترابطة في التعامل مع الأزمة، وفيما يأتي عرضاً موجزاً لكل خطوة، ومن أبرزها<sup>(1)</sup>:

#### أولاً: تقدير موقف الأزمة

إن وقوع أية أزمة في الدولة يُرافقها مجموعة كبيرة من المتغيرات والعناصر غير المفهومة جيداً لصانع القرار وغير الواضحة المعالم، وهذا يتطلب قيام الفرق المعنية بإدارة الأزمة بإجراء تقدير سليم وسريع لموقف الأزمة التي تمر بها الدولة. ويقصد بتقدير الموقف تشخيص وتحديد أسباب الأزمة وتطورها، وتحديد دقيق وشامل للقوى الصانعة للأزمة، والمساعدة لها، والمؤثرة فيها، وتقدير مضمون علاقات التكامل والتصارُع والتنافس والمصالح بين الطرفين (الطرف الداعم للأزمة والطرف المناهض لها)، ثم تقدير عناصر ومكونات القوة التي يستند إليها الطرفين، وتقدير قدرة كل طرف على المناورة والحركة وعلى الحصول على موارد جديدة لدعم

(1) للاستزادة حول تلك الخطوات أنظر: أحمد ماهر، إدارة الأزمات، مصدر سبق ذكره. كذلك أنظر: يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات: مدخل متكامل، مصدر سبق ذكره. كذلك أنظر: نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، مصدر سبق ذكره.

موقفه، وتقدير أسباب نشوء موقف الأزمة الحالي<sup>(1)</sup>، وتقدير الآثار والنتائج الناجمة عن هذه الأزمة، وتقدير الآراء والمواقف المختلفة المتعلقة بالأزمة (المؤيدة والداعمة لها والمناهضة والمعارضة لها). وهناك مجموعة من البيانات التي تحتاجها فرق إدارة الأزمة لتحقيق عملية تفكير فاعلة في إدارة الأزمة، وهذه البيانات تنطوي على مجموعة من الأسئلة، منها؛ من هي القوى المعارضة للأزمة؟، ومن القوى التي صنعتها (قوى الأزمة)؟، إلى أين تتجه الدولة في التعاطي مع الأزمة؟، إلى أين تتجه قوى الأزمة في ممارستها المتعلقة بالأزمة؟، ماذا تملك الدولة من موارد وإمكانات في مواجهة الأزمة؟، ماذا تملك قوى الأزمة من موارد وإمكانات تمكنها من تصعيد الأزمة؟، وكيف بالإمكان استخدام تلك الموارد من الطرفين؟... وغيرها من الأسئلة.

### ثانياً: تحليل موقف الأزمة

بعد تقدير موقف الأزمة وتحديده تحديداً دقيقاً وبعد جمع البيانات المتعلقة بإجابات الأسئلة المطروحة في تقدير الموقف، يقوم الفريق المعني بإدارة الأزمة بتحليل موقف الأزمة وعناصرها ومكوناتها المختلفة، بهدف اكتشاف الأهداف والمصالح الحقيقية الكامنة من صنع الأزمة.

إن تحليل الموقف الأزموي يُراد به التعامل مع موقف الأزمة تعاملًا تفكيكياً، أي تفكيك وتجزئة موقف الأزمة إلى عناصر ومكونات وأجزاء بسيطة وصغيرة بإجراء تحليل شامل ومُتعمق لجميع هذه العناصر والمكونات لتسهيل عملية تحليل هذا الموقف، ومن ثم القيام بإعادة تركيب هذه العناصر على نحو مُنتظم، إذ يتم التوصل إلى معلومات جديدة عن صنع الموقف الأزموي، وكيفية مُعالجته<sup>(2)</sup>. ويتكون تحليل الموقف الأزموي من مجموعة أبعاد، أهمها تحديد وتحليل كل من؛ العناصر والمكونات الأساسية والفرعية لموقف الأزمة، المنافع والمصالح الحقيقية الكامنة وراء إشعال الأزمة وتصعيدها، مستوى المخاطر والتوتر والضغط التي تواجه فرق إدارة الأزمة وقت وقوعها، القوى اللازمة لمواجهة الأزمة وكبحها ومُعالجتها والتعاطي معها، وتحديد وتحليل التكاليف اللازمة لمواجهة الأزمة وإدارتها بكفاءة وفاعلية، وتحديد وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف لدى الطرف الصانع للأزمة والطرف الكابح لها في البيئة الداخلية، وتحديد وتحليل الفرص القائمة والكامنة في البيئة الخارجية للدولة، التي يمكن الاستفادة منها في مواجهة الأزمة والتصدي لها، فضلاً عن تحديد وتحليل التهديدات القائمة والكامنة في البيئة الخارجية للدولة، التي قد تستغلها قوى الأزمة لتصعيد حدة الأزمة، وتحديد وتحليل إمكانات الدولة في مواجهة هذه التهديدات.

بعد هذا كله يتم استخراج الحلول الكلية والجُزئية والبدائل المختلفة التي يتعين الاختيار فيما بينها، للتقليل من احتمالات الخطأ عند القيام بعملية التخطيط لمواجهة الأزمة.

### ثالثاً: التخطيط العلمي للتدخل في الأزمة

(1) عباس أبو شامة، إدارة الأزمة في المجال الأمني، مجلة الفكر الشرطي، العدد3، أبو ظبي، 1995، ص300.

(2) عاصم محمد، سرية وعلانية المعلومات في ظروف الأزمات، معهد الإدارة العامة، عمان، 1993، ص157 وما بعدها.

هي مرحلة رسم ووضع السيناريوهات والخطط والبرامج المختلفة وحشد القوى للتعامل مع الأزمة ومواجهتها، وقبل أن يتم هذا كله يتم رسم الخريطة العامة لمسرح عمليات الأزمة بوضعه الحالي وإجراء التغييرات عليه. وعلى هذا المسرح يتم وضع كافة الأطراف والقوى التي تم حشدتها من جانب صانعي الأزمة، ومقاومي الأزمة، وتحديد بؤر التوتر والصراع ومناطق الغليان بعدها جميعاً مناطق ساخنة. ومن خلال ذلك يتم تحديد الأماكن الأكثر أمناً والمُحصنة تماماً لاتخاذها مناطق ارتكاز وقواعد للانطلاق، وأهم ما يجب عمله في هذه الخطوة هو تحديد ساعة الصفر لبدء تنفيذ خطة التعامل مع الأزمة، مع الأخذ بنظر الاعتبار من جانب فريق الإدارة بان الوقت المُتاح لمواجهة الأزمة هو وقت مُحدد، لذلك يجب الاستفادة من جميع الخطط والسيناريوهات الجاهزة التي تم إعدادها سابقاً، وإجراء التعديلات الطفيفة عليها إن لزم الأمر<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً: التدخل في الأزمة لمعالجتها

بعد أن تتمكن الفرق المعنية بإدارة الأزمة من إنهاء جميع خططها واستعداداتها ضمن الخطوة السابقة (الخطوة الثالثة)، فإنها في هذه الخطوة تبدأ في عملية التدخل في الأزمة من اجل مُعالجتها بالصورة الكفوة والفاعلة، ويكون التدخل بتبني وتطبيق الخطة المُعتمدة والسيناريو أو السيناريوهات أو البرامج التي تم إقرارها للتعاطي مع هذه الأزمة. وتتضمن عملية التدخل لمعالجة الأزمة مجموعة من المهام، وهذه المهام هي<sup>(2)</sup>:

1. مهام أساسية: أهم هذه المهام تتعلق باستيعاب الأزمة وامتصاصها واستنزافها ومنعها من التصاعد والتزايد والتفاقم، ومهام تتعلق بالوقاية من الأزمة والعمل على تحويل مسارها باتجاه آخر لا يؤدي إلى خسائر وأضرار كبيرة.
2. مهام ثانوية: تتجسد المهام الثانوية في عمليات تهيئة المسارات وتقديم التأييد والدعم المطلوب إلى الفريق المُكلف بالمواجهة، سواء كان تأييداً علنياً مؤثراً أو خفياً.
3. مهام تكميلية: إنَّ المهام التكميلية هي مهام تجميلية وعلاجية؛ تهتم في إزالة الآثار الناتجة من عملية المواجهة، ومحاولة إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

#### المطلب الرابع: أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجاً في الممارسة العملية

وجدت إدارة الأزمات في الممارسة منذُ عصور موعلة في القدم. وكانت مظهراً من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة، التي واجهها الإنسان منذُ أن جوبه بتحدي الطبيعة وغيره من البشر، ولم تكن

<sup>(1)</sup> فاضل زكي محمد، الأزمة الدولية: دراسة في التفاعلات الإستراتيجية التكتيكية، مجلة أم المعارك، العدد3، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، تموز1995، ص14. كذلك أنظر: أميمة الدهان، إدارة الأزمة في المنظمات، الأهلية للنشر، عمان، 1993، ص207.

<sup>(2)</sup> سرمد زكي الجادر، إدارة الأزمة الدولية، مُحاضرات مُلقاة على طلبة قسم الإستراتيجية/ مرحلة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العام الدراسي2011-2012.

تعرف في وقتها باسم إدارة الأزمات وإنما تحت مُسميات أخرى مثل الحنكة الدبلوماسية، أو براعة القيادة، أو حسن الإدارة... وغيرها من مُسميات، وكانت هذه الممارسة هي المحك الحقيقي لقدرة الإنسان على مواجهة الأزمات، وتستفز قدراته على الابتكار<sup>(1)</sup>. وللحق فإن الباحث يعتقد أن أي إنسان يُريد أن يفهم إدارة الأزمة ولاسيما على المستوى الدولي، يجب عليه أن يقرأ بتمعن كيف أُديرت أزمة الصواريخ الكوبية 1962، فهي من أفضل النماذج على الإطلاق في هذا المجال.

إذ أسفرت الحرب الأمريكية-الاسبانية، التي انتهت بانتصار الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1898 عن استقلال كوبا، وقد أعقب هذا الاستقلال وكنتيجة للدور الأمريكي في تحقيقه، إلى توثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى حد كبير، إلا أنه بعد عام 1945 أخذت الولايات المتحدة تُخفف من قبضة سيطرتها الاقتصادية على كوبا. وفي كانون الثاني 1959 نجح (كاسترو) في الإطاحة بحُكم (باتيستا) واستولى على الحُكم، ولجا (كاسترو) إلى توثيق تحالف بلاده مع الاتحاد السوفيتي (السابق) واعتنقت كوبا الشيوعية الماركسية مُنتصف 1959. وحدث هذا التحول إخلالاً كبيراً بتوازن القوى العالمي لغير صالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة من العالم، الرئيس الأمريكي السابق (جون كندي) الإطاحة بكاسترو من خلال عملية "خليج الخنازير" دون جدوى، مما دفع الولايات المتحدة إلى فرض تدابير الحظر الاقتصادي على كوبا<sup>(2)</sup>.

وهكذا تميزت العلاقات الأمريكية السوفيتية في تلك المُدة وطوال الحرب الباردة بالتوتر الشديد والصراع المُحتدم، وكان من أهم مظاهر هذه الحرب سباق التسلُح النووي، حتى شهدت العلاقات بين الكُتلتين ذروة التحدي "بأزمة الصواريخ الكوبية" في تشرين الأول 1962، إذ كانت هذه الأزمة تعد بمثابة نقطة الذروة في العلاقات الأمريكية الكوبية من جهة، وكانت نذيراً باندلاع مواجهة نووية شاملة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) من جهةٍ أُخرى<sup>(3)</sup>. وتعود جذور هذه الأزمة إلى تدخل الاتحاد السوفيتي (السابق) في كوبا منذ عام 1961 بالمُساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة السوفيتية التي استهدفت من ورائها إضعاف سياسات الاحتواء وتدابير الحظر الاقتصادي التي ضربتها الولايات المتحدة حول كوبا لإسقاط نظام (كاسترو) وبالتالي تصفية محاولته ومن ورائه الاتحاد السوفيتي (السابق) من تصدير الثورة الماركسية إلى منطقة أمريكا اللاتينية بأكملها<sup>(4)</sup>. واشتملت المُساعدات العسكرية السوفيتية لكوبا على إقامة قواعد لإطلاق الصواريخ التي يُمكن أن تُزود برؤوس نووية داخل الأراضي الكوبية مع إرسال مجموعة من الفنيين العسكريين السوفيت لتشغيل هذه القواعد وقيام السوفيت بنصب صواريخهم في كوبا، وحدث هذا الفعل رداً عنيفاً من الولايات المتحدة وعدت هذا التصرف تهديداً كبيراً لمصالحها. وبدلاً من أن تلجا إلى الاحتجاج المُباشر لدى الاتحاد

(1) سامي الصمادي، إدارة الأزمات، معهد الإدارة العامة، عمان، 1997، ص 1-5.

(2) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم مُتغير، مصدر سبق ذكره، ص 91.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 362.

(4) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مصدر سبق ذكره، ص 560.

السوفيتي (السابق) على سياسته في كوبا أو رفع الأمر إلى الأمم المتحدة.. فضلت أن تتصرف على مسؤوليتها، وكان أمامها ثلاثة بدائل<sup>(1)</sup>:

1. القيام بهجوم مباشر ضد كوبا يسبقه هجوم جوي خاطف لتدمير قواعد الصواريخ السوفيتية.
2. الاكتفاء بتدمير هذه القواعد السوفيتية دون أن يمتد الأمر إلى هجوم شامل ضد كوبا لإسقاط نظامها الموالي للاتحاد السوفيتي (السابق).
3. فرض حصار بحري حول الشواطئ الكوبية حتى يتخذ (خروشوف) رئيس الاتحاد السوفيتي (السابق) قرار بسحب صواريخ بلاده من كوبا.

وفي ضوء هذه البدائل الثلاث كان يتوجب على صانعي القرار في الولايات المتحدة اختيار البديل المناسب، مما دفع صانعي القرار في الولايات المتحدة استبعاد الخيارين الأول والثاني لأنهم يحملان في طياتهم خطر وقوع حرب نووية عامة بين الكتلتين وتزيدان من حدة الأزمة، لذا لجأت الولايات المتحدة إلى فرض الحصار البحري حول كوبا كرد فعل على الفعل السوفيتي وازدانة قواتها وأسلحتها النووية في أقصى حالات التأهب لمُقابلة احتمال رفض السوفيت للإنذار الأمريكي لهم<sup>(2)</sup>.

ولا مراء في القول؛ إنَّ خيار الحصار البحري أبقى هذه الأزمة داخل حدود معقولة ومقبولة لا تشجع ولا تدفع السوفيت إلى احتمالية الرد الانتقامي الكبير الذي قد يوصل إلى كارثة عالمية فيما لو تم توجيه ضربة عسكرية أمريكية إلى القواعد الصاروخية السوفيتية في كوبا.. إذ وعلى الرغم من هذا الحصار بيد أن الولايات المتحدة سمحت لأول سفينة سوفيتية اقتربت من خطوط الحصار بالمرور وكان (كندي) وزير دفاعه (روبرت مكنمار) حريصين على أن يعلنوا عن هذه الإجراءات لتصل إلى إسماع السوفيت، وبذلك يكون (كندي) قد أعطى للسوفيت فرصة إعادة النظر في إجراءاتهم بوضع الصواريخ في كوبا والعمل على سحبها<sup>(3)</sup>. وما هي إلا بُرهة من الزمن حتى سطعت بوادر الاستجابة السوفيتية لضغوط الحصار الأمريكي عندما استدارت بعض السفن السوفيتية المحملة بالأسلحة التي كانت في طريقها إلى كوبا راجعة إلى الاتحاد السوفيتي (السابق)، وفي أثناء ذلك أعلن (خروشوف) قبوله بسحب قواعد صواريخه من كوبا ونقلها خارج كوبا تحت إشراف "الأمم المتحدة" مُعلنًا مبدأ التعايش السلمي مع الولايات المتحدة. وفي مُقابل ذلك تعهد (كندي) بعدم العودة إلى غزو كوبا وبإنهاء الحصار عليها عندما تنتهي "الأمم المتحدة" من عملية نقل الصواريخ<sup>(4)</sup>.

(1) المصدر نفسه، ص 561-562.

(2) أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1988، ص 93-94.

(3) عبد القادر محمد فهيم، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 239.

(4) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مصدر سبق ذكره، ص 562-563.

وهكذا أُديرت هذه الأزمة على أساس قبول الحلول الوسطى وتفادي جر العالم إلى مواجهةٍ مُباشرةٍ، مما دفع (مكنمار) إلى إطلاق مقولته الشهيرة "بان عهد الإستراتيجية قد انتهى وبدأ عصر إدارة الأزمات"<sup>(1)</sup>.

نفهم مما سلف ذكره؛ بان أزمة الصواريخ الكوبية تُمثل أنموذجاً يُحتدى به للتدخل في إدارة الأزمة ومُعالجتها سلمياً دون خسائر جوهريّة للطرفين بحُكم القرارات الصائبة والعقلانية التي تم اتّخاذها من الطرفين لإدراكهما خطورة تصعيد الأزمة.

## الخاتمة

تبعاً لما ذكر سابقاً في متن الدراسة ولما احتوته من مفاهيم ومُصطلحات وما سطرته من عناوين، دعونا نقول؛ إنّ مُصطلح الأزمة هو من المُصطلحات المُعقدة نظراً لما يحويه من تطبيقات مُختلفة على مستوى الفرد والجماعة والدول، بيد أنّ ذلك لا يمنع القول؛ إنّ الأزمة على نحوٍ عام هي نقطة تحول أو هي حدث حاسم وموقف فاصل وحرّج تؤثر نتائجه على مُستقبل أطرافها ولأجل ذلك غالباً ما يتم تعريفها بأشكال مُختلفة وصور مُتباينة بالاعتماد على طبيعة الأزمة وبيئتها وأسلوب إدراكها والأسباب المؤدية إليها. فللأزمة أسباب عديدة فقد تكون مُسبباتها داخلية، أو قد تكون خارجية؛ فهناك الأزمات المُخطّط والمُدبر لها من بعض الدول بهدف تحقيق أهداف ومصالح إستراتيجية مُعينة أو ما يُعرف بـ "الإدارة بالأزمة".

ومن ضمن ما خلصنا به من استنتاجات؛ إن إدارة الأزمة تعني السعي للتعامل مع الأزمة الدولية والعمل على توجيها وإدارتها بشكلٍ يُحقق لمدير الأزمة (أو وحدة صنع واتخاذ القرار الازموي) أهدافاً ومصالح يرى أو يقدر بأنها أكبر بكثير من تلك التي يوفرها له تجميد الأزمة أو حلها بصورة نهائية. أي تعني الإبقاء على الأزمة مع امتصاصها ومحاولة الوصول بها إلى ما يُحقق لمدير الأزمة أو صانع القرار الازموي أكبر قدر من الأهداف وحماية مصالحه الحيوية. وتتم إدارة الأزمة الدولية عند أغلب الباحثين بثلاث مراحل؛ أولهما مرحلة ما قبل الأزمة؛ وهي المرحلة التي تندر بوقوع الأزمة، وهي غالباً ما تكون مرحلة تبلور فيها مُشكلة ما، وتتفاقم حتى تنتج الأزمة عنها. وثانيهما مرحلة التعامل مع الأزمة؛ وهذه المرحلة هي المحور الرئيس لمفهوم إدارة الأزمة إذ يتولى فريق إدارة الأزمة استخدام الصلاحيات المخولة له، ويطبق الخطط الموضوعة. وثالثهما مرحلة ما بعد الأزمة؛ وهي المرحلة التي يتم فيها احتواء الآثار الناتجة عند حدوث الأزمة، وعلاج تلك الآثار يُعد جزءاً مُهماً من عملية إدارة الأزمة.

ولا شك في أنّ إنهاء الأزمة الدولية عن طريق التدخل وتسويتها سلمياً تُعد من الوسائل المُهمّة التي تم إتباعها ولا تزال تُتبع من الكثير من الدول كجزء مُهماً في مساعي هذه الدول المتورطة في أزمات دولية لإدارة ومُعالجة أزماتها تفادياً للجوء إلى الحرب أو إلى كارثة لا يعرف عُقباها احد. إذ يتم توظيف مُعالجة الأزمة بالتدخل للموائمة بين مُتطلبات الجهد السياسي والدبلوماسي وإظهار العزم والتصميم لمُعالجة الأزمة والابتعاد عن قواعد اللعبة الصفريّة والمُحافظة على أفضلية الاتّصالات لأهميتها في إدارة الأزمة. وهُنّا ثمة حاجة إلى اختيار فريق

(1) نقلاً عن: أمين هويدي، إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي الماروغ، مصدر سبق ذكره، ص 177.

لإدارة الأزمة ذات كفاءة ومواصفات وتأهيل عاليين. وهذه العملية تعني تطوير القدرات العملية لإدارة الأزمة ومراجعة إجراءات الوقاية ووضع الخطط وتدريب فرق إدارة الأزمة جيداً على الإدارة. ويتم التعامل مع الأزمات، وإدارتها إدارة علمية رشيدة متكاملة ومُترابطة من خلال الخطوات المتتابعة المتجسدة بتقدير الموقف الازموي، ثم تحليل الموقف الازموي ثم التخطيط العلمي للتدخل في الأزمة.

## السياسة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين

### "دراسة في المتغيرات والثوابت-

أ. صادقي نعيمة : باحثة دكتوراه علوم سياسية - جامعة بسكرة- الجزائر

#### الملخص:

تعتبر تركيا إحدى الدول التي بادرت إلى إعادة هندسة سياساتها الأمنية تجاه المخاطر الأمنية الجديدة التي تهدد أمنها الداخلي ، والتعاطي معها من منطلق المبادئ الثابتة والناظمة لسلوكياتها تجاه البيئة الدولية ، حيث أن تواجدها في بيئة إقليمية متأزمة وغير مستقرة ، جعلها تتخذ إجراءات استباقية تجاه مخاطر الإرهاب والتمدد الداعشي في المنطقة ، وكذلك أمام موجات المهاجرين الفارين من نار الحرب الدائرة في سوريا ، خصوصا بعد تفاقم الأزمة السورية واتساع نطاقها وامتدادها زمانيا و جغرافيا ، ومن تداعياتها تحول تركيا إلى دولة عبور *transite state* لهؤلاء المهاجرين نحو الاتحاد الأوروبي خصوصا نحو ألمانيا واليونان، حيث استُعملت عدة مفاهيم بين الهجرة القسرية ، اللجوء، والنزوح لتوصيف حالة الوضع اللا إنساني بعد ترك الوطن .

#### Abstract :

*Turkey is one of the countries which initiated to re-engineering its security policies towards the new threats to protect the internal security, and dealing with them ,based on the established principles and conduct of its behavior towards the international environment. Its location in a regional crisis environment has made it proactive procedures face of the terrorism dangers and the fleeing refugees from the war in Syria, especially after the Syrian crisis has been exacerbated, expanded and extended geographically and geographically. Kia to a transit state of these immigrants towards the European Union, especially towards Germany and Greece, where several concepts used between forced migration, asylum, displacement and to characterize the state of the inhumane situation after leaving the motherland.*

## مقدمة:

تتواجد تركيا في حاضنة إقليمية غير آمنة تصور تعقيدات الوضع الدولي ككل ، وتتداخل فيها التهديدات التقليدية الحدودية مع التهديدات الأمنية الجديدة ، كما أثرت الأزمة السورية بشكل واضح على الأمن التركي نظراً لأنها اقرب مكان جذب للمهاجرين السوريين وهي ملاذ آمن في تصورهم، مما جعل تركيا تتبنى مقارنة أمنية فعالة لطرق التكفل بهم على أراضيها ، وقد أثّرت إشكاليات عديدة حول مدى نجاعة الحلول والسياسات التي اتبعتها تركيا للتقليل من ظاهرة اللجوء والهجرة والحد من ارتداداتها اللا محدودة في المنطقة ككل . من هذه المنطلقات وفي ثنايا هذه الجزئية ستعكف الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية:

*ما مدى نجاح المقاربة الأمنية التركية في الحد من خطر اللاجئين السوريين؟*

*هذه الإشكالية تتفرع عنها التساؤلات التالية:*

*- ما هو التصور التركي لخطر اللاجئين السوريين؟*

*- ما هي العوامل التي المتحكمة في سياسة تركيا الأمنية تجاه اللاجئين السوريين؟*

*- ما مضمون المقاربة الأمنية التي تبنتها تركيا تجاه اللاجئين السوريين؟*

*- كيف نقيم الحلول الأمنية التي اتخذتها تركيا لمواجهة ظاهرة اللاجئين السوريين؟*

*لدراسة هذه التساؤلات تفترض الباحثة ما يلي:*

- نجاح تركيا في تبني مقارنة أمنية شاملة ومتعددة الأبعاد تجاه المهاجرين السوريين مرتبط بتغيير البيئة المنتجة لظاهرة الهجرة واللجوء (عوامل الطرد) ، وذلك بتوفير عوامل الجذب في وطنهم الأم.

*لدراسة هذه الفرضية أخذت الباحثة المحاور التالية :*

*المحور الأول: معطيات عامة حول الدراسة*

*المحور الثاني: محددات السياسة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين*

*المحور الثالث: واقع السياسة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين -مقاربة تقييمية-*

*المحور الأول: معطيات عامة حول الدراسة*

**1) ضبط مفهوماتي للمصطلحات المفتاحية**

إن ضبط المفاهيم خطوة أساسية يوضح فيها الباحث بعض التصورات التي قُدمت لتحديد الأطر المفاهيمية لتغيرات دراسته من أجل إزالة الغموض.

## أ. مفهوم السياسة الأمنية:

قبل التطرق لمفهوم السياسة الأمنية بجدد بنا إعطاء تعاريف لمفهوم الأمن:

**Etymologie** أصل كلمة الأمن (Sécurité) لاتيني من كلمة (Securitas) ومعناها: غياب القلق، سلامة الروح، مشتق منه **dérivé** أي مشتق من: **Securus**: أي خالية من القلق وخالية من الخوف.<sup>(1)</sup> أرنولد وولفرز **Arnold Welferz**: "الأمن يعني في شقه الموضوعي غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي هو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"<sup>(2)</sup> وتشمل هذه القيم: الاستقلال الوطني، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية.

باري بوزان **Barry Buzan** يعرف الأمن كما يلي: "العمل على التحرر من التهديد" **"move to be free from threat"** ويمكن أن نأخذ مقارنة باري بوزان لتفسير حركة اللاجئين السوريين نحو تركيا، لأنه وضع 03 مستويات للأمن: الأمن العالمي، الأمن الإقليمي، أمن الأفراد، "كما يرى أن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة".<sup>(3)</sup>

وضفت أدبيات دراسة الظاهرة الأمنية عدّة مفاهيم لها صلة باستعمالية مفهوم الأمن وهي: المخاطر- التهديدات- التحديات. ونظراً للتداخل فيما بينها ترى الباحثة ضرورة الفصل بينها.

المخاطر: أو الخطر (**Risk**) يعتبر الخطر المرحلة الأولى لإدراك التهديد وعندما يتم إدراك الخطر يصبح عبارة عن تهديد.<sup>(4)</sup>

التهديد: (**Threat**) هدد يهدد تهديداً، فهو مُهدّد والمفعول مُهدّد: هدد فلان تهديده: خوّفه وتوعده بالعقوبة هدد سلامته- يشكل تهديداً خطيراً للسلام- اعترف تحت التهديد (معجم اللغة العربية المعاصر)<sup>(5)</sup>، هذا لغةً أمّا التهديد في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتغيّر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري في مقابل قصور قدرتها لموازنة

<sup>1</sup> - Toupictionnaire : « Le dictionnaire de la politique » Sécuritaire [www.toupie.org/dictionnaire/securite.htm](http://www.toupie.org/dictionnaire/securite.htm).

<sup>2</sup> - John Baylis, Steven Smith, The globalisation of world politics, 3rd, USA : Oxford university press, 2005, P300.

<sup>3</sup> - عادل زقاغ، إدارة النزاعات الاثنائية لفترة ما بعد الحرب الباردة- "الطرف الثالث" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2003-2004، ص66.

<sup>4</sup> - عمر بوعزوز، فكرة الامن الوطني الشامل في مواجهة فكرة المنازعات والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني، العدد 06، جويلية 2004، ص177.

<sup>5</sup> - معجم المعاني الجامع، متحصل عليه: <http://www.almaany.com/ar/dic/ar-ar/>تهديد

الضغوط الخارجية، الأمر الذي يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي للخطر.<sup>(1)</sup>

لكن المفهوم الذي قدمه عمر بوعزوز هو مفهوم واستفالي مرتبط بالأمن في شقه العسكري، ترى الباحثة أن التهديد يكون على مستوى الخارطة الذهنية العقائدية لصناع القرار، فهو نوع من القلق والارتباك في إدراك صانع القرار لمستويات الخطر، حيث يضعه في خانة التهديد من أجل حله وفهم أسبابه، فالتهديد أصبح متعدد الأبعاد ومتشابك في مكوناته وعناصره.

التحديات: (Les Défits, Challenges) التحدي هو تهديد على المدى المنظور، مستقبلاً، فالتحديات هي جملة من المشاكل والصعوبات التي تواجه الأمن الوطني للدولة وسلامة إقليمها، حيث تحد التحديات أو تعوق من تقدمها وتشكل مانعاً أمام إدراك أمنها واستقرارها ومصالحها الذاتية.

كمفهوم إجرائي ترى الباحثة أن مفهوم الأمن قد اتسع نطاق تداوله في فترة ما بعد الحرب الباردة ضمن حقل الدراسات الأمنية إذ أصبح كمتغير تفسيري للنزاعات الإثنية والانقلابات الأمنية التي ظهرت بعد تفكك المنظومة السوفياتية (منطقة البلقان مثل يوغسلافيا)، كما أنه أخذ أبعاد جديدة واتسع ليشمل إلى جانب الأبعاد العسكرية، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، الأمن الثقافي والهوياتي، الأمن النفسي، الأمن الوظيفي، الأمن الصحي.

مستوى الأمن الوطني: المرتبط بجغرافيا الدولة وحدودها من وجهة نظر الباحثة فالحدود في ظل العولمة هي محل تساؤل خاصة أمام الطرح الذي يدافع على فرضية زوال الدولة في ظل العولمة نظراً لانكماش الدولة وضعفها في التحكم في التهديدات العابرة للحدود، كالشبكات الإرهابية- موجات المهاجرين، لا تملك جهاز لضبط المدخلات الاضطرابية في نسقها الداخلي كالسابق أي الفواعل ما تحت الدولة وما فوقها التي أصبحت أقوى من سلطة الدولة وتفرض توجهاتها على الدولة، حتى مصطلح وطن "partie" nation في ظل موجات الهجرة واللجوء لم يعد مفهومه كالسابق: حيث يعني الوطن الانتماء إلى الأرض، حيث تتجسد رمزية الدولة في شعارها وعلمها وعملتها... لكن ولاء الفرد اليوم في ظل التيارات الكازموبوليتانية (الحكومة العالمية) أصبح إمّا لتنظيمات ما فوق الدولة لأنها تحقق منافعه ومصالحه وإمّا العودة إلى الولاءات ما تحت الإثنية (القبلية).

مستوى الأمن الدولي: والمرتبط بالاستمرار والأمن الذي تدافع عنه المنظمات الدولية.

مستوى الأمن الإنساني: المرتبط بصون كرامة الإنسان واحترام إنسانيته.

<sup>1</sup>- عمر بوعزوز، المرجع نفسه، ص 177.

وقد وصف بعض الباحثين الأمن بأنه مفهوم متنازع عليه أساساً<sup>(1)</sup> **contested concept**  
**Essential**

y

ب. مفهوم اللجوء والمفاهيم ذات الصلة:

يعتبر مصطلح اللاجئ مصطلح حديث في الفقه القانوني الدولي والاتفاقيات الدولية، إلا أن الباحثة ترى أنه ظاهرة قديمة ارتبطت بحر كيات الإنسان الذي كان يرتحل نحو الكلاء والماء والأمن، وقد أشار القرآن الكريم في سُورَةِ قُرَيْشٍ «رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ \* فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ \* الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ»

البعد التاريخي لاستعمالية المصطلح **L'usage de concept** استعملت كلمة لاجئ لأول مرة في فرنسا للدلالة على البروتستانت المطرودين من فرنسا خلال القرن السابع عشر (17)، بعد إلغاء مرسوم Nantes، ولم تظهر هذه الصيغة الرسمية في المواثيق الدولية إلا مع بداية القرن التاسع عشر (19)، خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية كما أن أمريكا اللاتينية واجهت اللاجئين عام 1889، حيث كانت اتفاقية "مونتيفيديو" الخاصة بالقانون الجنائي الدولي أول وثيقة إقليمية تناولت اللجوء<sup>(2)</sup>

تعريفات:

"اللاجئ هو الشخص الذي فرَّ من بلده جراء ما تعرَّض له من انتهاكات لحقوق الإنسان أو بسبب معتقداته، وتكون حكومة بلده غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية له، ما يضطره للمغادرة سعياً وراء الحصول على الحماية الدولية. وثمة حالياً ما يزيد عن 21 مليون لاجئ في العالم، تعيش الأغلبية العظمى منهم 86% في المناطق النامية."<sup>(3)</sup>

"طالب اللجوء هو الشخص الذي فرَّ من بلده سعياً وراء الحصول على الحماية الدولية ولكن لم يتم بعد الاعتراف به كلاجئ رسمياً."<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup>- David A. Baldwin, The concept of security, Review of international studies (1997), 23, 5- 26, British International Studies Association, P10.

<sup>2</sup>- بلمديوني محمد، وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17، جانفي 2017، الشلف، ص 161.

<sup>3</sup>- منظمة العفو الدولية "اللاجئون وطالبوا اللجوء والمهاجرون".

<http://www.amnesty.org/ar/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-migrants>

<sup>4</sup>- المرجع نفسه.

المهاجر ينتقل المهاجر داخل حدود بلده أو من بلد لآخر بحثاً عن عمل أو مدفوعاً بأسباب أخرى من قبيل الالتحاق بعائلته، وينتقل البعض طوعاً فيما يُضطر آخرون لذلك مجبرين جراء ما يواجهونه من مصاعب اقتصادية وغير ذلك من المشاكل، وقد يهاجر الناس بصورة نظامية من خلال الحصول على تصريح قانوني بالعمل والإقامة داخل بلدٍ ما، أو بصورة غير نظامية دون الحصول على تصريح من البلد الذي يقصدونه للعمل والإقامة فيه.<sup>(1)</sup>

فالفرق بين اللاجئ والمهاجر: أن المهاجر يهاجر في ظروف السلم بينما اللاجئ في ظروف الحرب، الأول طوعي وتبقى علاقته بدولته أمّا الثاني فيُنهي علاقته بدولته.

### التفسيرات النظرية للأمن :

بالنسبة للنيوريالين "Néo-Réalistes" الأمن هو الهدف الاسمي للدولة يمكن أن يكون بنفس الطريقة التي يتنافس فيها اللاعبون (الفرق الرياضية) على التتويج بالكأس، كذلك الدول تتنافس فيما بينها من أجل الفوز بالأمن<sup>(2)</sup> فالفواعل هم الدول والنظام الدولي ، بينما ركز التفسير الليبرالي للأمن على دور الفواعل المجتمعية<sup>(3)</sup> ماتحت وما فوق الدولة كامن الفرد وامن الجماعة ، فالأجندة الأمنية الليبرالية موسعة تشمل قضايا سويسيو-اقتصادية كالجريمة المنظمة- المهاجرين-اللاجئين- الإرهاب- الأمن البيئي- التجارة غير الشرعية – الأزمات الإقليمية وأزمة الغذاء، أزمات التلوث البيئي- المناخ ...

المعضلة الأمنية الاثنية الداخلية: دافع باري بوزن Barry Buzan، أوليفر Olwiver في إطار مدرسة كوبنهاغن على توسيع مفهوم الأمن ليتجاوز الأبعاد التقليدية الضيقة.

### (2) أنماط الهجرة في المنطقة العربية: اختلفت الطروحات حول أنماط الهجرة في المنطقة العربية.

➤ هجرة العمالة النظامية وغير النظامية.

➤ الهجرة القسرية / والنزوح الثانوي.

➤ الهجرة المختلطة.

(1) تشكل بلدان التعاون الخليجي الوجهة الرئيسية للعمال المهاجرين في المنطقة العربية<sup>(4)</sup>، ومن خارجها، وسببها الأساس هو الأجور ونقص استغلال الكفاءات في الدول العربية الأخرى، بينما في دول الخليج تفتح المجال واسعاً أمام الكفاءات وبأجور مقبولة.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه.

<sup>2</sup>- David A. Baldwin, The Concept of sécurité, Review of international studies (1997) 23, 5-26, British international Studies Association.

<sup>3</sup>- أندرو مورافسك، الفدرالية والسلام: منظور لبرالي بنيوي، تر: عادل زقاع، مجلة علم السياسة والعلاقات الدولية، قراءات عالمية، 01، باتنة، 2005، ص 27.

<sup>4</sup>- الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق.

(2) الهجرة القسرية هي نمط منتشر في المنطقة العربية إليها وعبرها ، لأسباب أهمها الهروب من النزاعات وتزعزع النظام ، " يحدث هذا النمط من الهجرة في موجات مفاجئة وواسعة، قد تنتج حالات نزوح مؤقت ومزمن للمواطنين داخل بلدانهم أو خارجها . كما يوجد النزوح الثانوي : أو ما يعرف بالهجرة المتجددة .

(3) الهجرة المختلطة: هي عبارة عن حركات هجرة غير نظامية إذ تنتقل عبر الحدود الدولية أعداد كبيرة من الأشخاص لأسباب شتى ويصنف عدد كبير من هؤلاء في فئة المهاجرين إما طوعاً أو قسراً بحثاً عن حماية دولية أو فرص اقتصادية . وعادة ما تكون أشكال الهجرة المختلطة هي : الاتجار بالبشر – الإرهاب – تجارة السلاح ... الملاحظ أن حركة الهجرة المختلطة هي النمط البارز ويطلق مصطلح الهجرة المختلطة على تحركات سكانية ، معقدة تشمل موجات اللاجئين والنازحين وطالبي اللجوء والعمال وغيرهم ، وتزداد موجات الهجرة المختلطة في المنطقة العربية بهدف الفرار من النزاعات والعنف المتفشي والاضطهاد وتعطل النظام العام والمجاعة والجفاف والرغبة في الانضمام إلى أفراد الأسرة في الخارج وهرباً من الضائقة الاقتصادية وسعياً للحصول على سبل عيش و فرص أفضل للحياة في الخارج .

### 3-مقاربة تاريخية لظاهرة الهجرة في المنطقة العربية

إن التاريخ الإنساني حافل بالهجرات ، " غير أن المنطقة العربية مثلت وجهة للمهاجرين وفي نفس الوقت منطقة طرد، وفي مطلع الألف الثالث هاجر الكنعانيون من موطنهم في الجزيرة العربية إلى بلاد الشام واستوطنوا السواحل السورية<sup>1</sup>، كما لم يتوقف تدفق سبيل الهجرات العربية القديمة إلى مناطق الهلال الخصيب .وفي الحضارات القديمة : كان للغريب أو الأجنبي القادم من شعوب أخرى ترحيب خاص به ، خاصة الأجنبي الهارب أو الفار من الاضطهاد والحروب ،عند الفراعنة مثلاً كان حق الملجأ معروفاً وكان لا يمنح إلا بترخيص من الملك ، أما عرب الجاهلية فكان اللجوء عندهم يتفق مع العادات والتقاليد كالكرم وحسن الضيافة. ومع فجر الإسلام اتخذ اللجوء طابع فلسفي وقانوني ومرتبب ارتباطاً متيناً بحقوق الإنسان وضرورة احترامها وواجب تقديم المساعدة للأشخاص المستضعفين لاسيما النساء والأطفال<sup>2</sup>. ونظراً لموقع المنطقة العربية عند ملتقى القارات إفريقيا – آسيا – أوروبا فقد شهدت عبر التاريخ موجات هجرة مجيئاً وذهاباً .

<sup>1</sup> سعيد بن فايز السعيد، "الجدور التاريخية للهجرات العربية إلى المغرب العربي"، ورقة بحثية حول العلاقات بين دول الخليج العربي ودول المغرب العربي، الواقع والمستقبل ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004، ص.95.

<sup>2</sup> آيت قاسي حورية، "تطور الحماية الدولية للاجئين"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية ، جامعة مولود معمري- تيزي وزو-كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مارس 2014.

## المحور الثاني: محددات السياسة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين :

تقصد الباحثة بالمحددات هي جملة العوامل المؤثرة أو المتحكمة في توجهات وقرارات وسلوكيات صانع القرار التركي تجاه اللاجئين السوريين. هذه الاعتبارات هي التي تحكمت في الإجراءات والاستراتيجيات التي وضعتها تركيا للتعامل مع ظاهرة اللجوء والهجرة القادمة نحوها .

### 1-المحددات الداخلية -دراسة العقيدة الأمنية التركية -

المحدد الجغرافي: ترى الباحثة أن الموقع الجيو-بوليتيكي يلعب دور كبير في تحديد خارطة الهجرة واللجوء في المنطقة ككل ، كما انه احد الاعتبارات المتحكمة في مقارنة تركيا الأمنية تجاه ظاهرة اللجوء ، حيث تؤثر الجغرافيا على السياسة الخارجية التركية إزاء القضية السورية ككل وعلى إشكالية اللاجئين السوريين نحو تركيا

المحدد السياسي: إن اتخاذ تركيا جملة من التدابير الأمنية تجاه إشكالية اللاجئين السوريين إنما جاءت نابعة من خيارات وتصورات صناع القرار، حيث تتأثر المقاربة الأمنية التركية بطبيعة توجهات النخبة الحاكمة (حزب العدالة والتنمية) وكذلك تصوراتهم و إدراكهم للخطر القادم من الجوار السوري.

لذلك لابد من دراسة وتحليل العقل السياسي التركي والمبادئ والمرجعيات النظرية التي حددها داوود اوغلو فيما يلي

1-نظرية صفر مشاكل مع الجيران (zéro problèmes) أصبحت تركيا ترى أن الشرق الأوسط هو الحديقة الخلفية لها لذلك باشرت بانتهاج سياسة مرنة مع دولة قوامها الأداة السياسية والدبلوماسية هذا الأداء الاستراتيجي التركي أكده الباحث التركي (Latif Husayn) : بقوله : تركيا تتجه نحو سياسة عالمية متجددة او مبتدعة (ديناميكية) متعددة القوميات (multinational) لشرح فكرة صفر مشاكل. وهذا يعني أن "تركيا ستسعى لتسوية خلافاتها مع الجيران وذلك بتجاوز الخلافات مع دول الجوار وذلك لن يكون إلا إذا أدت تركيا دورها كدولة مسؤولة على المستوى العالمي وزيادة علاقات مع الجوار تقوم على الدبلوماسية المتناغمة.

2-العثمانية الجديدة: (new ottomanisme) يتأسس مفهوم العثمانية الجديدة على تصورين وفق ما ذهب إليه "داوود اوغلو": إعادة بعث تيار النزعة العثمانية وإحيائه في الحاضر . حيث ينتقد بعض المحللين تجربة حزب العدالة والتنمية في العودة إلى استحضار ماضي الدولة العثمانية في الحاضر "بالوهم الإمبراطوري".

تبني موقف يحاول أن يواءم بين القيم الغربية والقيم التقليدية في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة.

محمد زاهد جول في كتابه " التجربة النهضوية التركية": كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟ " يرى أن تركيا اليوم هي مزيج من نظريات الحداثة دون أن تغفل جذورها وماضيها اريثها التاريخي كما تمتلك تركيا

ميراثا تاريخيا متعدد الاتجاهات يحمل في داخله تراكم التجربة السياسية والأكثر تشابكا في المرحلة المعاصرة ويتيح المجال أمام آفاق جديدة<sup>1</sup>.

3- استغلال العمق الإستراتيجي لتركيا : ترى تركيا وفق نظرية " القوس والسهم "<sup>2</sup> "أنها كلما لعبت دورا أكثر فعالية في الشرق الأوسط ، كلما ارتفعت مكانتها في الساحة العربية والدولية " ، حيث أن الشرق الأوسط وفق الطرح الذي قدمه " داوود أوغلو " هو مجال حيوي تركي ، وهو العمق الإستراتيجي لتركيا لذلك فهي معنية بالوضع في سوريا على جميع الأصعدة .

4-الاستقرار الإقليمي:وتلعب تركيا في محيطها الإقليمي دور الموازن الإقليمي"<sup>3</sup> ، فأمن الإقليم هو أمن تركيا وهذه الرؤية هي ملهمة جهودها في إدارة الأزمات حيث انتقلت تركيا من الدفاع عن أمنها باحتواء الأخطار الداخلية إلى استباق الأخطار واحتواءه خارج حدودها قبل أن يصل إلى الداخل التركي أو يتوسع ، ويرتكز التصور التركي على رؤية نظام إقليمي تكونه نظم سياسية ديمقراطية "نظرية السلام الديمقراطي" ، تعكس مطالب الشعوب في المنطقة وتحترم الحريات والحقوق الأساسية وتحترم التعدد والتنوع الثقافي وحقوق الأقليات .

## 2.المحددات الإقليمية:

تحتل سوريا أهمية كبيرة في سلم اهتمامات تركيا من منظور جيو-بوليتيكي تاريخي حضاري ، أثرت هذه العوامل المتداخلة على طريقة ومنهج تركيا في التعامل مع اللاجئين السوريين ، ويتمثل هذا الخليط المتداخل من العوامل فيما يلي:

1.عامل مجتمعي هوياتي :التركيبية العرقية والإثنية المشتركة بين حدود الدولتين حيث هناك تقارب وتشارك مذهبي وإثنو-عرقى مما خلق علاقات نسب مصاهرة بين السكان المتواجدين على حدود الدولتين لذلك نجد ان أغلب اللاجئين السوريين الذين اتجهوا نحو تركيا مرده إلى الالتحاق بعائلاتهم (قرابة الدم) المتواجدين في الحدود التركية.

2.عامل اقتصادي : حيث أن طول الحدود البرية بين تركيا وسوريا يبلغ حوالي 900 كلم<sup>2</sup> مما سهل عملية التجارة البرية بينهما ، وسمح بتشيك مصالح اقتصادية أساسها الاعتماد المتبادل بين الدولتين ، حيث ترى تركيا أن سوريا هي بوابتها نحو العالم العربي وبالتالي لا بد من جعل هؤلاء المهاجرين السوريين فرصة وليسوا تحدي

<sup>1</sup> داوود اوغلو،العمق الإستراتيجي ،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،(تر:محمد جابر ثلجي،وطارق عبد الجليل)،قطر:مركز الجزيرة للدراسات ، ط2،2011،ص117.

<sup>2</sup> داوود اوغلو ،العمق الإستراتيجي ،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،المرجع نفسه،ص145.

<sup>3</sup> سعيد محفوظ عقيل ،سوريا و تركيا الواقع الراهن وإضاءات المستقبل،لبنان:دراسات الوحدة العربية،2009، ص ص 182-183.

وذلك عن طريق استقطاب العمالة السورية لصالح القطاع الخاص في تركيا، وفي المدارس لتعليم اللغة العربية.

3. عامل جغرافي تاريخي: تقع سوريا في المناطق البرية القريبة<sup>1</sup> أي البلقان- القوقاز-الشرق الأوسط وهي بذلك تحظى بأولوية في النسق العقيدى والفكري لصانع القرار التركي في ظل حزب العدالة والتنمية التي اعتبرها داوود اوغلو " David Oglu " في كتابه العمق الإستراتيجي أهم المناطق التي يجب أن تكون كقطع شطرنج في يد تركيا حتى تتمكن من التحكم في التفاعلات الإقليمية والدولية.

4. عامل تاريخي: أهمية منطقة حلب في تاريخ الدولة العثمانية، حيث خسرتها تركيا في معاهدة لوزان بعد الحرب العالمية الأولى 1923 وتعتبرها تركيا إلى جانب الموصل في العراق امتداد تاريخي جغرافي حضاري لها لذلك فتركيا تريد العودة إلى إرثها التاريخي، " كما أن ميناء الإسكندرونة" مازال عامل توتر بين البلدين، حيث ضمته تركيا لأراضيها عام 1939.<sup>2</sup> خلال فترة الحرب الباردة، تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر الدائم، حيث كانت تركيا منظمة للحلف الأطلسي (الناتو) بينما كانت سوريا حليفة للإتحاد السوفيتي ثم روسيا فيما بعد، كما شكل موضوع " أوجلان عبد الله" عامل توتر وخلاف بين البلدين (تركيا-سوريا)، حيث أوت سوريا زعيم حزب العمال الكردستان والذي في نظر تركيا تنظيم إرهابي غير شرعي وتم تسليمه لتركيا عام 1998 بعد ضغوطات هذه الأخير، ومطالبتها به.

5. عامل سياسي أمني (الملف الكردي): تتشارك الدولتان تعقيدات الملف الكردي في المنطقة إضافة إلى كل من العراق وإيران.<sup>3</sup> حيث أصبحت المسألة الكردية التي برزت في السبعينات مسألة تركية بفعل النشاط الإرهابي لحزب العمال الكردستاني.<sup>4</sup> تعد أزمة عين العرب (كوباني) تجدد الحلم الكردي بالانفصال عن تركيا حيث تعد من المسائل الأمنية المستعصية التي تواجه السياسة الأمنية التركية فهي تشكل إحدى مصادر التهديد المباشر للأمن القومي التركي. لذلك تعتبر المشكلة الكردية من أهم محددات المقاربة التركية تجاه اللاجئين السوريين، " حيث أنها ترتبط أولاً بموضوع وحدة الأراضي التركية، كما أنها ترتبط بشكل مباشر بقضية الاستقرار الداخلي مع كونها ترتبط بالوضع الجيو- سياسي في إقليم الشرق الأوسط"<sup>5</sup>

الحر كيات السببية لظاهرة الهجرة واللجوء بين عوامل الجذب وعوامل الطرد:

<sup>1</sup> داوود اوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص 145.

<sup>2</sup> سعيد الحاج محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، د.م.ن، مارس 2016.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

<sup>4</sup> داوود اوغلو، المرجع نفسه، ص 475.

<sup>5</sup> زياد منى، "التجربة التركية من أتاتورك إلى اردوغان"، ماربس، العدد 192، رقم 12، الثلاثاء 23 جويلية 2013، الكويت.

من منظور تاريخي كان سبب الهجرة سابقا هو البحث عن الكأ والماء ، وشد الرحال من أجل بلوغ شروط حياة أفضل. كما كان المفكرون والعلماء يهاجرون إلى أوطان أخرى من أجل الاستكشاف وإثبات فرضياتهم العلمية والتعرف إلى الشعوب الأخرى. كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم هاجر هربا بدينه ، بعد أن رُفض من قومه. الهجرة اليوم تغيرت مفاهيمها ، خصوصا في ظل تعقد حياة البشر وتزايد عدد السكان في العالم ، إذ أصبحت الهجرة مرتبطة بمفهوم الرفاه والحياة الكريمة ، أما بالنسبة لللاجئين فقد ارتبطت بالحروب والنزاعات المسلحة . إن البيئة المنتجة لظاهرة الهجرة واللاجئين تتميز بخصوصية طارئة للفرد ، حيث أن الحكومات لا تحقق متطلبات وشروط الأمن الفردي ، بل أصبحت تهديده ، لذلك يقوم الأفراد بالترحال الطوعي و الهجرة هربا من الظلم واللامساواة في الحالات العادية ، أما في الحالات غير العادية أي الحروب والتهديدات فإن الأشخاص يفرون بحثا عن الحماية الدولية ، والتي من مظاهرها ، العيش في مخيمات ، تنعدم فيها الخصوصية ، تشرذم أفراد العائلات ، اللامساواة ، أطفال بدون مدارس ، أسلاك شائكة ، قوارب تصارع الموت ، مطاردات الأمن في الدول المستضيفة.

#### أ. عوامل الطرد:

##### 1. عوامل أمنية سياسية :

للا أمن وتراجع فكرة الولاء للنظام السياسي أو ما يسمى بتفتت النظام (فاقد للشرعية)

وبالتالي تستخدم الباحثة مفهوم " اللامساواة " كدافع للهجرة ، وسببها عادة هو انتهاك حقوق الإنسان<sup>1</sup> والهرب من الاضطهاد وانتشار العنف الدولاتي.

##### 2. العوامل الاقتصادية والطبيعية:

الطلب على سوق العمل ، حيث يعيش المهاجر في وطنه أزمة تنمية اقتصادية ، إذ لا يستفيد من عوائد ثروات بلده ، حتى المنتجات والثروات تحوزها اليد الخفية ( السوق و البارونات التي تتحكم في الأسعار وفي التسويق). إضافة إلى : الفيضانات- موجات الجفاف وتدهور البيئة الحد تضعيف إنتاج المحاصيل الزراعية والمواشي وتسبب ندرة المياه وتضرر بالنشاط الاقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الأمم المتحدة ، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والزواج والتنمية في منطقة عربية متغيرة، المنظمة الدولية للهجرة (الإسكوا)، لبنان، 01/2015، ص15.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

### 3.العوامل المجتمعة والثقافية:

الفوارق المجتمعية والتفكك الذي تعيشه الشعوب العربية، وأبرز عامل للطرد اجتماعيا هو تغيير ذهنية الفرد العربي، ونفسيا هو « حالة اليأس العميق السائد لدى الأوساط السورية، ومع غياب أي حل سياسي أو اختراق دبلوماسي لا أفق لمستقبل زاهر لهم في سوريا»<sup>1</sup>.

#### ب- عوامل الجذب:

1- عامل سياسي أمني: الاستقرار السياسي في الدول المضيفة واحترامها لحقوق الإنسان، كذلك خطابات الأمانة

*sécuritisations* التي تتبناها الأحزاب لتستميل أصوات المهاجرين في برامجها الانتخابية.

العوامل الاقتصادية: الفوائد والمكاسب التي تحققها الهجرة للمهاجرين أنفسهم فهم يحملون إلى البلدان المضيفة المهارات التي يحتاج إليها سوق العمل وعلى بلدان المنشأ التحويلات المالية اللازمة لدعم التنمية.<sup>2</sup>

العوامل المجتمعية: الرغبة في تحسين ظروف الحياة، حيث أن المهاجر يحب أن يعيش بنفس نمط الحياة التي تعيشها الشعوب التي سافر إليها وما يراه في وسائل الإعلام (جنة الأحلام). خصوصا أمام توسيع إمكانية العمل للنازحين في الدول المضيفة و استغلال إمكانيات رأس المال اللاجئيين الاجتماعي: فاللاجئون هم خزانات رأس المال الاجتماعي مؤلفة من شبكات اجتماعية.<sup>3</sup>

#### 3-المحددات الدولية :

إن المرجعية القانونية الأولى لحماية اللاجئيين هو القانون الدولي العام القانون الدولي الإنساني الذي يعتبر فرع من فروع: وكمقاربة تاريخية لهذا الأخير فقد وجد أساسه الأول وانطلاقته بموجب اتفاقية جنيف 1864 وتلتها عدة اتفاقيات وبروتوكولات هامة في هذا المجال، كما نصت معاهدة جنيف الرابعة لسنة 1949 والبروتوكول الإضافي الأول والثاني لسنة 1977 والتي تضمنت: " الحماية اللازمة للمدنيين في زمن النزاعات المسلحة"، كما تعرضت الاتفاقية الرابعة (جنيف 1977) لوضع اللاجئيين حقوقهم ومركزهم القانوني وقررت بين النازحين واللاجئيين".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مهي يعي، جذور أزمة اللاجئيين في أوروبا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مرجع سابق.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، المرجع نفسه، ص 15

<sup>3</sup> مجموعة مقالات مركز الشرق الأوسط، "تحديات الهجرة السرية على المدى الطويل وجهات نظر من لبنان، الأردن، العراق،

المجلد 6، سبتمبر 2016

<sup>1</sup> بلمديوني محمد، مرجع سابق، ص 160-168،

## أدوار القوى الدولية الكبرى في المنطقة:

هناك عدة سياقات إقليمية ودولية تحكمت في مواقف تركيا تجاه اللاجئين السوريين أبرزها الأدوار التي تلعبها: روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، بموافقتهم تجاه الأزمة السورية.

حيث تأرجحت تركيا بين المقاربة اللينة الإنسانية (السلمية) والمقاربة الصلبة (العسكرية).

بالنسبة لسلم البدائل لصانع القرار التركي:- ارتباط اللاجئين السوريين بشكل مباشر بالأمن القومي التركي

- التقدم الذي عرفه المشروع الكردي على حدوده الجنوبية.- نظرية الانتشار: خطر انتقال الثورة عبر هؤلاء المهاجرين نحو الداخل التركي أو انتقال عدوى الثورات عبر المهاجرين.

روسيا: أدى إسقاط تركيا للمقاتلة الروسية في نوفمبر 2015 ( سو 24 ) إلى خسارة تركية مزدوجة الأولى: عسكريا واستراتيجيا أمام روسيا حيث فقدت القدرة على الطيران فوق سوريا، وفقدانها هامشا للاستقلالية في سياستها الخارجية بعيدا عنها<sup>1</sup>.

لذلك كن لابد على تركيا أن تدفع ثمن الحرب الدائرة باستقبالها للاجئين السوريين، حيث ترى أنقرة أن هؤلاء اللاجئين هم سلاح مقصود من طرف روسيا والنظام السوري يستعمل لمواجهة ذلك تتوقع تركيا موجات مستقبلية كبيرة من اللجوء نحو حدودها في حال فتحت جبهة حلب على مصرعها<sup>2</sup>

## الاتحاد الأوروبي:

امتلاك تركيا لورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي يعتبر داعم لقرارها تجاه اللاجئين السوريين نحو أوروبا لذلك تسعى للتعاون الأمني مع تركيا لاحتواء هذا التدفق الهائل نحوها، حيث سيؤثر هذا العدد الهائل على اتفاقية شنغن (حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي)، خصوصا وان حركات الهجرة تنطلق من تركيا نحو اليونان ثم إلى دول البلقان (كرواتيا هنغاريا)، غير أن الملاحظ هو تباين السياسات الأوروبية بين أقطاب الاتحاد الأوروبي: فبينما ترفض فرنسا كتلة بشرية مسلمة من نشأتها تهديد أوروبا المسيحية، قدمت ألمانيا كل التسهيلات للمهاجرين السوريين، فهل هذا بدافع إنساني أم مصلحي؟

- الولايات المتحدة الأمريكية؟

- السياسات الأمريكية اتجاه الهجرة تتحدد في قرار الصادر في 06 مارس 2017. والذي يتضمن خطر دخول اللاجئين نحو الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك وضعت إجراءات صارمة بالنسبة لقرارات منح التأشيرة، يتم منحها إلى لـ: - لاجئ يفر من العنف والاضطهاد، حيث ترى تسجيله في هيئة الأمم المتحدة كلاجئ

<sup>1</sup> سعيد الحاج، انعكاسات الأزمة في روسيا على تركيا استراتيجيا، الجزيرة نت، 14 ديسمبر 2015

<sup>2</sup> سعيد الحاج، مرجع سابق

2- عمال مهرة يساهمون في الاقتصاد الأمريكي - طلاب في التعليم العالي -عائلات تسعى للم شملها.<sup>3</sup>  
- الولايات المتحدة الأمريكية ظلت مهمشة في تعاملها مع قضية اللاجئين السوريين.

المحور الثالث: واقع السياسة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين – مقارنة تقييمية-

كان للنزاع السوري تداعيات كبيرة على تركيا، حيث أن التقارب الجغرافي وتقاسم الحدود البرية بين الدولتين، جعل تركيا منطقة عبور وبلداً مستضيفاً لموجات الهجرة السورية.

(1) مضامين المقاربة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين –مقارنة متعددة المستويات والأبعاد-

اتخذت تركيا سياسة أمنية حذرة تجاه اللاجئين السوريين مع بداية الأزمة السورية في التفاهم ، تراوحت هذه المقاربة بين الحلول الجاهزة أي المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية طالما أنها حليف عسكري لها في الحرب على الإرهاب ، والمفروضة كذلك من الإتحاد الأوروبي طالما أنها شريك اقتصادي له. وبين مقتضيات الضرورة الإنسانية ، وتتمحور هذه المقاربة حول:

(1) الحل العسكري: تركيا لا تتدخل بمفردها في أي نزاع أو أزمة دولة وتُنشِط دائماً تحت تحالف دولي أو بإيعاز من القوى الدولية الكبرى، حيث وضعت تركيا إستراتيجية المناطق العازلة أو الأمانة.<sup>(1)</sup> والتي هي

كفيلة بأن ترفع عنها مسؤولية اللاجئين السوريين الذين تجاوز عددهم المليون ونصف المليون و

(2) التعاون مع المخابرات اليونانية والأوربية: إن تزايد تدفق اللاجئين نحو تركيا يدفع "المجتمع المحلي نحو العسكرية المتزايدة حمايةً لأنفسهم ودفاعاً عن أرواحهم."<sup>(2)</sup> لذلك حشدت تركيا قواها العسكرية على طول الحدود البرية مع سوريا.

مقاربة سياسية "حوكمة الهجرة":

"هي كل السياسات والبرامج الخاصة بكل بلد والمناقشات والاتفاقات (الثنائية- الإقليمية- الدولية) ما بين الدول والمنظمات والعمليات التشاورية متعددة الأطراف وأنشطة المنظمات الدولية فضلاً عن القوانين والأنظمة ذات الصلة"<sup>(3)</sup>. حيث أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحوكمة السلبية للهجرة هي تلك التي ينتج منها "هجرة آمنة ومنظمة ونظامية"<sup>(4)</sup> تضمن حقوق الإنسان لكافة المهاجرين ويعود نفعها على

<sup>3</sup> الولايات المتحدة: القرار الجديد بشأن اللاجئين يحمل الأضرار نفسها آخر تحديث : 07 مارس 2017 متحصل عليه:

[www.nnw.org/ar/news/2017/03/07/300908](http://www.nnw.org/ar/news/2017/03/07/300908)

<sup>1</sup> محمد عبد القادر خليل، "مخاطر الاستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي لمحاربة داعش"، السياسة الدولية، 12 مارس

2016، متحصل عليه. [www.syassa.org/newsQ/4969.aspx](http://www.syassa.org/newsQ/4969.aspx)

<sup>2</sup> مهى رجي، مرجع سابق.

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق.

<sup>4</sup> المرجع نفسه.

المجتمعات في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، كما تراعي مجال التوظيف والصحة، كما لا بد من مشاركة المجتمع المدني في إيجاد حلول للتحديات التي تفرضها الهجرة. حيث اقترح الاتحاد الأوروبي تمويل تركيا لإقامة مخيمات جديدة على أراضيها.

المقاربة الاقتصادية: تركز رؤية تركيا للحل الأمني الاقتصادي إزاء قضية الهجرة السورية على ما يلي:

دعم مالي من طرف الاتحاد الأوروبي قيمته 03 مليارات يورو<sup>(1)</sup> من اجل تشجيع اللاجئين على البقاء في تركيا وتحسين ظروف معيشتهم، حيث اقترح الاتحاد الأوروبي على تركيا فكرة السماح للمواطنين الأتراك بالسفر إلى دول الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة مقابل ضمان ترحيل المهاجرين السوريين إلى وطنهم، أو العودة والتأهيل.

إعادة اللاجئين نحو تركيا في إطار الاتفاق اليوناني: أقر الاتحاد الأوروبي اتفاقاً مع تركيا لمعالجة تدفق اللاجئين، وهو يقضي بإبعاد اللاجئين الجدد إلى تركيا، ويقر بتسريع كل من تسديد المساعدات لتركيا وإلغاء تأشيرة دخول الأتراك إلى أوروبا والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تم الاتفاق بعد لقاء جمع رئيس وزراء تركيا أحمد داود ورئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك بروكسل<sup>(2)</sup>.

وستتيح عمليات "إعادة الإسكان" هذه طمأننة تركيا التي تستقبل حوالي 2,7 لاجئ سوري من خلال إعادة توزيع اللاجئين الموجودين على أراضيها في الاتحاد الأوروبي، بلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا وفق مراكز اللجوء 2012: 432,796 مواطن سوري<sup>(3)</sup> غير ان الأرقام الحقيقية هي غير ذلك، حيث هناك الكثير من السوريين عبروا الحدود إلى تركيا بطرق غير رسمية، الأرقام الحالية التي قدمتها التقارير الدولية 1 718 147 لاجئ<sup>(4)</sup>.

المقاربة الإنسانية:

تكفلت تركيا باللاجئين السوريين مع بداية الأزمة السورية، ووفرت لهم المخيمات والمساعدات الصحية والغذائية والدعم المالي والخدمات النفسية والاجتماعية والحماية والتعليم، حيث تم قبول اللاجئين السوريين الذين نزحوا إلى تركيا منذ فبريل 2012 على أنهم ضيوف، وبعد تاريخ 30 مارس 2013، تم وضع

<sup>1</sup>- روتبرز، أردوغان، "أوروبا أدركت متأخرة دورنا مع اللاجئين"، الجزيرة نت.

<sup>2</sup>- بنود الاتفاق الأوروبي التركي بشأن اللاجئين، من الرابط الآتي:

[www.aljazeera.net/news/reportandinterviews/2016/03/19](http://www.aljazeera.net/news/reportandinterviews/2016/03/19) (2016/04/18 ; 7 :39)

<sup>3</sup>- أتيون أورخان: وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع النتائج المقترحات، 22 جويلية 2014، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية تركيا، آخر تحديث: 2018/01/16 متحصل عليه:

<http://www.alsouria.net/content>

<sup>4</sup>- الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، "الهجرة و النزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، مرجع سابق.

قانون يتعلق بوضع السوريين بتركيا، نصّ على قبولهم بهدف طلب اللجوء الجماعي زمنهم حق اللجوء السياسي والحماية المؤقتة.<sup>(1)</sup>

"كما أقامت بيوتاً جاهزة في منطقة الأسكندرون، كما رحبت بهم وقام بعض المسؤولين الأتراك بزيارات إلى المخيمات.

## 2. الآثار الاقتصادية والسياسية لهجرة السوريين نحو تركيا:

مع تزايد عدد اللاجئين السوريين نحو تركيا على عدّة أشكال منها النزوح واللجوء والهجرة، أفرزت عدّة آثار ارتدادية على الواقع السياسي والاقتصادي التركي، وكذلك المجتمعي والهوياتي.

أ. الآثار السياسية:

- تأثير أصوات الناخبين (من المهاجرين) على نتائج الانتخابات وهذا سببه خطابات الأمننة والوعود التي حصل عليها المهاجرون السوريون مقابل أصواتهم، هل كانت الأحزاب السياسية التركية في مستوى التوقعات ووفت بوعودها؟

- أعباء سياسية مرتبطة بطاقة الاستيعاب، وهل بإمكان الأطر التنظيمية والإدارية أن تتحكم وتستوعب هذا الكم من المهاجرين؟

ب. الآثار الأمنية:

اللاجئ في مرحلة للبحث عن ملاذ آمن للعيش يصبح مهدداً لأمن الآخر، لأنه يصبح فريسة سهلة لعصابات الجريمة المنظمة: التهريب- الاتجار بالبشر، وتصبح هنا ظاهرة أمنية معقدة تسمى "الهجرة المختلطة"، وتصبح وضعيتهم غير شرعية في الدول المستضيفة.

امام ضعف القاعدة القانونية سواء الدولية او الوطنية في التطبيق على الواقع العملي، لذلك تغلب اعتبارات أخرى وهي اعتبارات المصلحة الوطنية للدولة المستقبلية، ويصبح المهاجرون أو اللاجئون اداة سهلة لتنفيذ سياسات دول إقليميا، وتحقيق أهداف ضيقة.

ج. الآثار الاقتصادية:

- إشكالية القدرة على تأمين اغاثات غذائية وصحية وملاجئ أمنية وتعليم ومراكز خدمية للأسر وأطفال اللاجئين<sup>(2)</sup>.

- استغلال اللاجئ في مناصب عمل مؤقتة، بأجور زهيدة، وبدون تأمين صحي في العمل.

<sup>1</sup>- أوتيون أورخان، مرجع سابق.

<sup>2</sup>- إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، الهجرة السرية في المنطقة العربية نظرة عامة حول الأزمة واستجابة الدول الأعضاء وجهود جامعة الدول العربية، يوليو 2016، ص 04.

- لقد وُلد تدفق اللاجئين والنازحين ضغطاً شديداً على البنية التحتية القائمة على الكهرباء والمياه والمدارس والمستشفيات.

د. الآثار المجتمعية:

إشكالية الاندماج في النسيج المجتمعي الجديد حيث يواجه اللاجئ في سوريا إشكالية اللغة، الخصوصية المجتمعية، تختلف عن المجتمع السوري.

كما أن للجوء والنزوح والتهجير تداعيات كبيرة على الأسرة نفسها من تشريد واضطهاد<sup>(1)</sup> ومطاردات أمنية في بعض الأحيان خلال رحلة اللجوء إلى بلد آخر أو حتى في حالات النزوح داخل البلد الواحد، وما يتبع ذلك من عدم الاستقرار النفسي والافتقار إلى الخصوصية في مخيمات اللاجئين بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة.<sup>(2)</sup>

إن زيادة تصاريح العمل الممنوحة للاجئين مع مرور الوقت فإن مقارنة قانونية مبالغ فيها لسوق العمل على المدى القصير (أي إنفاذ الامتثال الصارم) قد يقلل من فرص العمل ويضر بالشركات الصغيرة وتوسيع فرص اللاجئين بالعمل بشكل غير قانوني يقلل من ضرورة اعتماد آليات المواجهة السلبية (مثل عمالة الأطفال)<sup>(3)</sup>.

هـ. الآثار النفسية: من آثار هجرة اللاجئين السوريين نحو تركيا هو حالة اللا أمن التي يعيشها اللاجئ في حد ذاته، حيث يقطن السوريون اللاجئون في المخيمات في فراغ قانوني وعالم من الشقاء والانضباط، فالعمل اللائق محظور، وتفرض قيود صارمة على تنقلاتهم ويعتمدون على المساعدات الخارجية مكرهين وبالتالي لا أفق لتأسيس أي مستقبل سواء لهم أو لأولادهم، ثم يأتي النقص في عملية تمويل الدعم الإنساني ليشكل تهديداً لحياة العديد من اللاجئين.<sup>(4)</sup>

### 3- التحديات التي تواجهها السياسة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين:

تواجه تركيا جملة من الصعوبات على المستوى العملي في تعاملها مع قضية اللاجئين السوريين نذكر منها:

- إشكالية ضبط مفهوم صفة اللاجئ: ويعود ذلك إلى التداخل بين مفهوم اللاجئ، المهاجر، النازح، وقد أثير جدل قانوني في هذا الخصوص حول إشكالية العلاقة السببية أو الأسباب المبررة للحصول على صفة اللاجئ حيث قدمت في هذا الصدد دراسة قانونية نظمتها جامعة ميتشجان الأمريكية (ورشات عمل مارس 2001) حاولت تقديم شروحات وتفسيرات من اجل حسم هذا الجدل الحاصل في الفقه القانوني الدولي.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه.

<sup>3</sup>- مجموعة مقالات مركز الشرق الأوسط، "تحديات الهجرة القسرية على المدى الطويل، وجهات نظر من لبنان، الأردن والعراق، مجلد 06، سبتمبر 2016.

<sup>4</sup>- مهي يحيى، مرجع سابق.

خاصة ما تعلق بالأسباب المتعلقة التي يشترط توافرها في تطبيق تعريف صفة اللاجئ وفقا للقانون الدولي للاجئين.

حيث ترى هذه الورقة البحثية الأكاديمية أن (القانون الدولي لا يمنح أوتوماتيكيا أو بصفة شاملة صفة اللاجئ لأي شخص تعرض لانتهاكات حقوق الإنسان، إذا استطاع هذا الشخص أن يهاجر ثم يقدم طلبا للجوء في دولة الملاذ، فالاتفاقية الدولية للاجئين تقصر منح صفة اللاجئ فقط للذين يستطيعون إثبات خوفهم أو تعرضهم من الاضطهاد لأسباب تتعلق 1-بالعرق 2-الدين 3-الجنسية 4-انتمائهم لجماعة اجتماعية معينة 5-تبنهم رأيا سياسيا معيناً<sup>1</sup>

أشارت الورقة البحثية القانونية إلى اعتبارين كعوامل لتفسير هذا الجدل القانوني الأول أن تعريف القانون الدولي للاجئين للأشخاص محل الحماية هو أضيق من تعريف هؤلاء الذين يتمتعون بحماية عالمية بوصفهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان نظرا لقلّة المصادر الدولية واحتمالات نقل المسؤولية، اعتبار آخر يتمثل في السيادة حيث تتمسك الدول بسيادتها الوطنية في مواجهة أي تدخل من المجتمع الدولي إشكالية الاختصاص في التعامل مع اللاجئين: حيث وجدت تركيا في الواقع العملي إشكالية

التفاوت الشاسع بين الحماية القانونية والحلول الثلاث: \* العودة إلى الوطن \* إعادة التوطين \* الإدماج المحلي<sup>2</sup> فكلما طالت الأزمة السورية، ازدادت موجات جديدة من المهاجرين السوريين نحو تركيا، واتسعت معها حجم التهديدات والهواجس التي تعصف بالأمن القومي التركي، وكلما ازداد الشرخ المذهبي والإثني بين مكونات النسيج المجتمعي التركي، كلما نفذت قدرات تركيا الاستيعابية للمهاجرين.

#### الخاتمة:

تستهدف هذه الدراسة تحليل ظاهرة هجرة اللاجئين السوريين نحو تركيا حيث حاولت الباحثة من خلالها تفكيك وإعادة تركيب متغيرات اشكالياتها البحثية المتضمنة مدى نجاح المقاربة الأمنية التركية في الحد أو التقليل من خطر أو تهديد اللاجئين السوريين؟ خاصة في ظل القلاقل الأمنية الداخلية التي تعيشها شعوب الدول العربية التي عرفت حالة من الاحتجاجات.

<sup>1</sup> جيمس هاناواي، الأسباب المبررة في القانون الدولي للاجئين، ورشة عمل حول الصعوبات المتعلقة بتطبيق القانون الدولي للاجئين، مدينة أوبو، ميتشغان الولايات المتحدة الأمريكية، 23-25 مارس 2001، 1-9.

<sup>2</sup> رنا خوري، "سياسة النزاع لدى اللاجئين وحالة النشطاء

فاللجوء هو الاضطرار إلى هجرة الوطن بسبب تغير نظام الحكم أو بفعل ثورة أو انقلاب ، هرباً من الاضطهاد لأسباب دينية أو سياسية أو عقائدية أو عنصرية واختيار دولة أخرى للإقامة بصورة مؤقتة أو دائمة، لحين زوال سبب اللجوء

- إن الحماية الدولية للاجئين هي مسؤولية إنسانية، ويجب أن يتم تفعيل القوانين الدولية في هذا الخصوص من أجل كفالة سلامتهم الشخصية وأمنهم، حتى يتم تعويضهم بالحماية التي فقدوها في دولهم، حيث يضطلع المجتمع الدولي بهذا الدور نظراً لعجز حكوماتهم للقيام بذلك.

- المقاربة التركبية مقارنة متعددة الأطراف ومتداخلة الأبعاد:(الأطراف: إقامة تعاون بين المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات الإغاثة الإنسانية إلى جانب منظمات المجتمع المدني)، الأبعاد(السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية- الثقافية). وهي مبنية على بعد إنساني سياسي استراتيجي واقتصادي بما تقتضيه طبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة التي تشهد صراعات بين عدة قوى تحاول كل منها فرض منطقتها وتصوراتها واستخدام قضية اللاجئين كورقة ضغط .

-الراهن أن تركيا نجحت في دمج أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في المجتمع التركي لكن يرى المتابعون للشأن التركي والخبراء الإستراتيجيون أن تركيا ستوظفهم كأدوات للتفاوض حول تسويات سياسية مستقبلاً أي سوريا ما بعد الأسد.

- تشير تقارير استبيان دولية انه على الدول المستضيفة أن تحضر نفسها لأنها ستستضيف هجرات جديدة من اللاجئين لأن وضعهم في العودة مرتبط بالاستقرار وتحسن الاقتصاد.

نتوصل من خلال الدراسة أن الثابت في السياسة الأمنية التركية هو أن سوريا هي العمق الاستراتيجي لتركيا لذلك فهي معنية بوضع اللاجئين السوريين وان أي ترتيبات تضعها في هذا الصدد من شأنها أن تؤثر مستقبلاً على مستقبل ومسار قضية اللجوء في المنطقة ككل.

## قائمة المصادر والمراجع

### اولا: باللغة العربية

#### 1/المصادر:

1- اوغلو احمد داوود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، ط2، 2011.

#### 2/الكتب:

2-الجهماني يوسف ابراهيم، تركيا وسوريا سلسلة ملفات تركية، سوريا: دار حوران للطباعة والنشر، 1999.

3-بيليس جون ، ستيفن سميث ، "عولمة السياسة الدولية"، تر: مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004.

4-عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واضاءات المستقبل، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

#### 3/المجلات والدوريات:

1-بوعزوز عمر ، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة فكرة المنازعات والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة" ، مجلة الفكر البرلماني، العدد06، جويلية، 2004.

2-مورافسك أندرو، "الفدرالية والسلام: منظور لبرالي-بنيوي"، تر: عادل زقاغ، مجلة علم السياسة والعلاقات الدولية، قراءات عالمية، 01، باتنة، 2005.

3-زياد منى ، "التجربة التركية من أتاتورك إلى اردوغان" ، ماربرس، العدد 192، رقم 12، الثلاثاء 23 جويلية 2013، الكويت.

4-سعيد الحاج محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا ، مركز إدراك للدراسات والاستشارات ، د.م.ن، مارس 2016.

5-مجموعة مقالات مركز الشرق الأوسط، "تحديات الهجرة السرية على المدى الطويل وجهات نظر من لبنان، الأردن، العراق، المجلد 6، سبتمبر 2016

6-جيمس هاتاواي، الأسباب المبررة في القانون الدولي للاجئين، ورشة عمل حول الصعوبات المتعلقة بتطبيق القانون الدولي للاجئين، مدينة أوبو، ميتشغان الولايات المتحدة الأمريكية، 23-25 مارس 2001

#### 4/المذكرات والمحاضرات:

- 1-عادل زقاغ، إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة- "الطرف الثالث" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2003-2004.
- 2- بلمديوني محمد، وضع اللاجئين في القانون الدّصولي الإنساني، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17، جانفي 2017، الشلف.
- 3-سعيد بن فايز السعيد، "الجدور التاريخية للهجرات العربية إلى المغرب العربي"، ورقة بحثية حول العلاقات بين دول الخليج العربي ودول المغرب العربي، الواقع والمستقبل، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004، ص95.

- 4-آيت قاسي حورية، "تطور الحماية الدولية للاجئين"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-كلية الحقوق والعلوم السياسية، مارس 2014

#### 5/مواقع الواب:

- 1- معجم المعاني الجامع، متحصل عليه:

<http://www.almaany.com/ar/dic/ar-ar/>

- 2- منظمة العفو الدولية "اللاجئون وطالبوا اللجوء والمهاجرون".

[http://www.amnesty.org/ar/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-](http://www.amnesty.org/ar/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-migrants)

[migrants](http://www.amnesty.org/ar/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-migrants)

- 3- الولايات المتحدة: القرار الجديد بشأن اللاجئين يحمل الأضرار نفسها آخر تحديث : 07 مارس 2017 متحصل عليه:

[www.nnw.org/ar/news/2017/03/07/300908](http://www.nnw.org/ar/news/2017/03/07/300908)

- 4-روتيرز، أردوغان، "أوروبا أدركت متأخرة دورنا مع اللاجئين"، الجزيرة نت.

- 5- بنود الاتفاق الأوروبي التركي بشأن اللاجئين، من الرابط الآتي:

[www.aljazeera.net/news/reportandinterviews/2016/03/19](http://www.aljazeera.net/news/reportandinterviews/2016/03/19) (2016/04/18 ; 7:39)

- 6- أتيون أورخان: وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع النتائج المقترحات، 22 جويلية 2014، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية تركيا، آخر تحديث: 2018/01/16 متحصل عليه:

<http://www.alsouria.net/content>

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

### 1/Books:

1-Baylis John and Steve smith,The globalisation of world politics,3<sup>rd</sup> ed,oxford university press:U.S.A,2005.

2-Latif HÜseyin,La nouvelle politique exterior de la turquie,(trad:Mireille Sadège),les éditions CV Mag,Paris,2011.

### 2/Periodicals:

<sup>1</sup>- David A. Baldwin, The concept of security, Review of international studies (1997), 23, 5- 26, British International Studies Association, P10.

### 3-web links and working papers:

<sup>1</sup> - Toupictionnaire : « Le dictionnaire de la politique » Sécuritaire  
[www.toupie.org/dictionnaire/sécurité.htm](http://www.toupie.org/dictionnaire/sécurité.htm).

## التوظيف السياسي للموت في تونس خلال العهد الحسيني 1705 - 1881

إعداد: د ، عبدالقادر سوداني

دكتور في التاريخ السياسي الحديث/ جامعة صفاقس ، تونس

الكلمات المفاتيح: الموت ، القتل ، التنفّذ، الشرعية، المراقبة .

تلخيص :

لم تتوانى كل سلطة سياسية عن استثمار كل الظواهر الإنسانية من أجل إحكام سيطرتها على الجماهير من ذلك إشهار القتل حتى تمنع كل محاولة للتمرد أو للاحتجاج، وكذلك من أجل تأكيد شرعية النظام الحاكم، ولم يشذ البلاط الحسيني في تونس عن هذه القاعدة إذ عمل البايات على استثمار ظاهرة الموت والقتل من أجل ضرب الخصوم، والزيادة من وتيرة الاعتصار الضريبي وخاصة من أجل تدعيم الشرعية ومزيد مراقبة السكان وخلق لفييف من الحلفاء. وقد لامست هذه الإستراتيجية بعض النجاح إذ تمكن البلاط من استقطاب مريدي الزوايا وفي المقابل فقد مثل القتل والتنكيل وسيلة لإخافة أعوانها وخاصة النافذين منهم من مغبة الخروج على الركب السلطاني.

**Key words:** death, murder, execution, legitimacy, surveillance.

### Abstract

No political authority has resorted to investing all human phenomena in order to tighten its control over the masses, such as spreading the murder to prevent any attempt at rebellion or protest, and to assert the legitimacy of the ruling regime. The exploitation of the phenomenon of death and murder in order to beat opponents and increase the frequency of tax evasion, especially in order to strengthen the legitimacy and more control of the population and the creation of a group of allies. This strategy has touched some success as the tiles managed to attract the corners of the corner, Murder and abuse is a means of intimidating its agents, especially The most influential of them are the consequences of going out on the royal throne.

## المقدمة

إن الموت هو من المشتركات الإنسانية ودراسة الموت تجعل الباحث أمام وضعية معرفية مضطربة تتجاوزه مرجعيات متنافرة، وتغامر هذه الدراسة بالبحث في تاريخانية الموت والقتل، طارحة على نفسها الإسهام في الإجابة عن دلالات الموت في الفترة الحسينية.

إن دراسة الموت ومعرفة دلالاته على الفرد والمجتمع يأخذ اليوم مكانا واسعا في الوعي الجمعي، وذلك بسبب تفاقم أعمال القتل نتيجة الصراعات والحروب وقمع الأنظمة الشمولية لجماهيرها، مما أنتج حواضن بشرية مهيأة لتقبل فكرة الموت والقتل، بل أمسى القتل من المشاهد المألوفة والمعتادة. إن اتساع ظاهرة العنف على الصعيدين المحلي والعالمي وتطور أساليب القتل وأدواته دفعت الكثير من المؤرخين إلى دراسة هذه الإشكالية المعقدة، هذا التعقيد انعكس كذلك على كتابات الباحثين مما أنتج حالة من الاختلاف في رؤية الموت من قبل المؤرخين و علماء الاجتماع<sup>1</sup>.

كما تنوعت زوايا التعاطي مع الموت بين مختلف الشعوب والحضارات فلدى المجتمع القبلي في الشرق شاعت عبارات غسل الدم والثأر والتي تعني مجاهدة القتل بالقتل، أما بعض شعوب إفريقيا فتفرق بين الموت الطبيعي والموت المفاجئ، ففي الحالة الأخيرة يسود الاعتقاد أن الروح قد تتخلى عن الجسد فيموت الإنسان ولا تموت الروح إلا بعد نسيانه من قبل أهله وأصحابه<sup>2</sup>، فالموت كان عصارة تراكمات عميقة في الذهنية الجماعية لأي شعب من الشعوب.

إن الاختلاف بين جمهور الباحثين في تناول القتل السياسي، سواء أكان تصفية أو اغتيال أو إبادة، كان القادح الذي دفعنا لندلي بدلونا في هذا الموضوع محاولين أن نبرز خاصية كيفية استثمار المخزن لظاهرة الموت والطرق المتنوعة التي ركنت إليها السلطة لتغيب منافريها .

يمكن اعتبار القتل هو آلية دفاعية أو هجومية سواء في ممارسة السلطة لمشروعية احتكارها للعنف أو في إرهاب الخصوم. ومن دوافع إقدام السلطة على القتل هو الرغبة في تبيان القوة والسيطرة والعدوانية والتي تتبدى في القابلية للاستخدام غير المشروع للقوة والضغط على الآخر، أو حتى قتله، وكانت السلطة المركزية المسؤول الأكبر على عمليات القتل الفردي و الجماعي باعتبار أن الدولة المركزية الكلاسيكية لبثت عرضا إيمانيا للخضوع. كما أن السلطة العدمية تصّفي كل من يتعارض مع نهجها وتغرس لدى أعوانها عقلية طاغوتية. وعندما يغلب على سياسات السلطان طابع العنف في مواجهة حركات الرفض القبلي تبرز دور روابط الاجتماع الثقافية والسياسية التي تنهض بها شبكة واسعة من العلاقات والمؤسسات الدافعة والضامنة لعملية استيعاب عالم البداوة، في المقابل

<sup>1</sup> Febvre ( Lucien), La mort dans l'histoire, in *Annales*, 7<sup>eme</sup> année , N 2, 1952, pp 223-225.

<sup>2</sup> Thomas ( Louis- Vincent) , Remarque sur quelques attitudes négro-africain devant la mort , in *revue française de sociologie* , 1963, N 4, p 405.

تأرجحت علاقات المخزن مع التجمعات الحضرية بين حدي التجاذب والتكامل أو التناوب والصراع . هذا التناقض انسحب بدوره على مسألة استثمار الموت واختلاف دوافع القتل وغاياته بين فتّي "الفضلاء والأراذل" ، هذا التنضيد الاجتماعي للموت مرده تنوع الإستراتيجيات السياسية في استثمار القتل والموت.

تراث حضاري عنيف ؟ (1)

### (1) الموت في الأثر الديني

هل من المساءة الحديث عن السلوك العنفي لأصحاب الإسلام الرسولي منذ أن باتت ممارسة السلطة السياسية والدينية تتم كفعل لا كقيمة ؟

لا بد من التعرّيج في البداية على الأصول الذي نبت منه العنف، والذي كان لصيق الصلة بالتراث التيولوجي، من ذلك عنفية شعيرة الجهاد وقتال المشركين وكذا سنّ شعيرة "الأضحية" التي تعود إلى عزم إبراهيم ذبح لإسماعيل إذ قام بتوثيقه ثم شحذ شفرته ثم أدخل الشفرة لحلقه ثم اجتذبا إليه ليفرغ منه<sup>1</sup>، قبل أن يفتدى بذبح عظيم. فمبدأ قتل المخالفين في العقيدة يجعل السيف هو الفيصل في حل النزاعات الفكرية، فالدين رغم أنه جعل القتل خالصاً لوجه الله إلا أنه لم يستطع دفع جموع المؤمنين إلى عدم المغالاة والإسراف في تحكيم السيف .

لا ريب إن الإسلام في ألقومه يمجّد الموت ويراه مرحلة تحول من الحياة الدنيا الوضيعة إلى الحياة الآخرة السرمدية، فقد حضّ الدين على الإقبال على الموت كبرهان على صدق الخضوع للإله "تمنوا الموت إن كنتم صادقين"<sup>2</sup>، كما تمتع ذلك المؤمن الذي يموت في سبيل الله بجزييل الثواب في دار الحق.

تجسّد ذلك الجانب العنيف في تراثنا كذلك من خلال سلوكيات سدنة الدين والقائمين بأمره، فأبو عفك اليهودي وكعب بن الأشرف وزعماء بني النضير من اليهود كانوا من حلفاء قريش اغتالهم الرسول حتى لا يبعد اليهود من دائرة أعداءه لا سيما بعد معركة بدر<sup>3</sup>، فبقاء اليهود كعدو للمسلمين من شأنه أن يبقي جذوة الإسلام متّقدة، ويساهم في رصّ صفوف المسلمين في مواجهة عدو المشركين، وبالتالي تصدير الأزمات الداخلية نحو العدو الخارجي.

كما نجد أن النبي محمد كان يراوح في نشر دينه الجديد بين العنف والسلم، ففي حلف الفضول وفي دستور المدينة وفي فتح مكة طغت الحسابات السياسية في معاملاته مع المشركين، في حين مال إلى نشر الدين بحد السيف في جملة من الغزوات (بني قريظة) وكذلك أثناء الحروب (بدر ، أحد...).

---

الطبري (أبي جعفر محمد بن جرير)، تاريخ الطبري في تاريخ الرسل والملوك ، ج1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية ، دار المعارف مصر، ص 1.275

القرآن، السورة 2، الآية 94.

في شأن دور النبي محمد في الاغتيال السياسي راجع: العلوي (الهادي)، الاغتيال السياسي في الإسلام، دار المدى للنشر، الطبعة الرابعة، دمشق 2004.

إن الترسنة الدينية المكثفة للحدود والجنايات<sup>1</sup> تشي بسياسة ضرب العنف عن طريق العنف ذاته، ولم يكن لأحد أن يتساءل عن حقيقة ارتباط القتل بتعاليم السماء.

تواصلت تلك الجدلية المتداخلة بين النص الديني الخالص وبين تنزيل هذا النص إلى الممارسة الإجرائية، ومن أبرز أشكال هذا التداخل هو تواصل ديالكتيك الدين والسياسة، إذ غالباً ما يتخفى السلوك السياسي الزمني وراء سطوة الرمزي المتعالي، وكان هذا الأمر سبباً في تواصل القتل طوال تاريخنا الإسلامي، فالدولة التيوقراطية لبثت مستودعا حضارياً يسعف السلطات السياسية بوسائل البقاء ومنها تسويق الفتك " بالمنافقين وأهل الفتنة".

بالعودة إلى جل محطات التاريخ الإسلامي نجد أن جل الاختلافات الفكرية والانشقاقات الاجتماعية والتوترات السياسية وقع حسمها بحد السيف ومحاولة تغييب هذه التناقضات عن طريق القتل، من ذلك في عهد معاوية تفنن واليه زياد بن أبيه والي الكوفة والبصرة في القتل على الظن و أخذ البريء لإخافة المذنب، حتى أن أحد أعوان زياد وهو الصحابي سمرة بن جندب قتل ثمانية آلاف من البصرة. كما أن الحرق أستخدم كوسيلة للقتل في خلافة هشام في إعدام الداعية الشيعي المغيرة بن سعيد العجلي، أما أبو مسلم الخراساني فقد أعدم ستمائة ألف بين رجل و امرأة حتى أنه أمر بقتل كل غلام بلغ خمسة أشبار إذا شكّ في ولاءه<sup>2</sup>.

## (2) الموت في التاريخ العربي الإسلامي

في أغلب الأحيان انتقل الحكم من دولة لأخرى عن طريق الانقلاب و الاستحواذ على الملك غضباً، كما سعت كل سلالة إلى التخلص من أسلافه عن طريق القتل .

انعكس ذلك على فكر وسلوك الكثير من المسلمين إذ وقع الزهد في الدنيا وترجى الآخرة، مثال ذلك أن الصوفية باعتبارها التطبيق الحرفي للإسلام، ترى أن المجذوب لا يمكن الإطلاع على موته وحياته، من ذلك أن الشيخ الجزائري أحمد العلوي الذي ذكر أن شيخه توفي حين ولد لكنه واصل العيش، فالصلحاء عابرين للزمن لأنهم أفاقوا من غفلة الحياة نحو نور الموت<sup>3</sup>، فالدنيا سجن المؤمن والموت هو الخلاص منه.

الحدود جمع حد وهو في اللغة المنع، وفي الشرع هي عقوبة مقدرة حقا لله تعالى، أما الجنايات فهي ما يجني البشر، أي يحدث ويكسب وهي في الأصل مصدر جنى عليه شراً، والجناية القصاص في النفوس والأطراف، وفي حدود ابن عرفة هو فعل يوجب عقوبة فاعلة بحد أو قتل أو قطع أو نفي. لحمير (حميد بن محمد)، فتاوى مالك الصغير: الشيخ أبو محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني، دار اللطائف لنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2012، ص 391.<sup>1</sup>

العلوي (الهادي)، من تاريخ التعذيب في الإسلام، نفس المرجع، ص ص 9-12.<sup>2</sup>

Geoffroy ( Eric), La mort du saint en islam , in *revue de l'histoire des religions : les voies de la sainteté dans l'islam et le christianisme* , tome 215, N 1, 1998, p 21.<sup>3</sup>

في مقابل احتفاء التراث الشرقي بالموت فقد برزت فكرة موت الإلاه لدى الأنكلوسكسونيين مما ساهم في انحسار تأثيرات الدين والعقيدة<sup>1</sup>، هذه الثورة الفكرية ساهمت في أنسنة الفعل السلطوي والنزول به من الرمزية السلطانية إلى الإجرائية الواقعية، وبالتالي باتت للسلطتين السياسية و الدينية ضوابط سلوكية لا يمكن لهما أن تحيدا عنها.

فهل سينسحب هذا التحول الغربي في شأن علاقة الفرد بالمقدس على تاريخ تونس الحديث، خاصة أن البلاد التونسية بحكم موقعها الجغرافي بقيت تتجاوزها تأثيرات الشرق والغرب؟

إستهل الأتراك حضورهم في تونس بتعذيب موظف حتى الموت ومصادرة أملاكه<sup>2</sup>، مما أثار حفيظة الفقهاء وقتئذ ومنهم ابن عذوم. ثم عرفت البلاد التونسية الكثير من زهق الأرواح أثناء الصراع الإسباني التركي في بر تونس. فقد قام أهل باب سويقة على خيرالدين و كانت بينهم دماء كثيرة إذ مات فيها خلق كثير، و لما نزلت النصارى قابلهم الأتراك بخربة الكلخ وكانت مقتلة عظيمة، ثم هجم النصارى على مدينة تونس ومات منهم الثلث في عهد الحسن الحفصي<sup>3</sup>.

وهنا تعترضنا إشكالية تعداد القتلى في هذه الفترة التاريخية، إذ نجد أن أغلب الكتابات الإسلامية لا تحصر أعداد القتلى في عدد محدد بل نجد الحصر بالكمية " خلق كثير، جموع وافرة، مات فيها الكثير، مات فيها ثلث سكان الحاضرة، كثر فيها الموتان...." وهو ما يحيل على تقبل فكرة القتل من خلال عدم الاهتمام بعدد القتلى الذين غالباً ما يكونوا من العوام.

في مقابل ذلك وقع تأريخ الحوادث الكبرى في البلاد كالأفات الطبيعية بأسماء من مات فيها من أعلام البلاد، ففي أيام يوسف داي وفي سنة 1620 وقع طاعون في البلاد والمعروف بوباء سيدي أبي الغيث القشاش لأنه توفي به.

في الفترة المرادية تواصلت الصدمات بين الحكم المركزي وبين فئات واسعة من سكان البلاد، فمحمد باي المرادي حاصر أولاد سعيد بالحامة ومات خلالها من الفريقين خلق كثير<sup>4</sup>، أما مراد باي فقد حاصر جبل وسلات عند نفاق أهله الذين أوا أبي القاسم الشوك ودخل الجبل عنوة وقتل الثائر وجيء برأسه إلى الحاضرة.

وفي عهد رمضان باي 1696 اختص بالملك مغنيه مزهود الذي قام بتعذيب رجب خزندار شر عذاب حتى قتل نفسه، أما مراد باي الثالث ( بوبالة) فقد أتى على أصحاب عمه بشتى ألوان التعذيب، ثم قام بقتلهم والأكل من

<sup>1</sup> Le bœuf ( Eric), La mort du saint en islam, *ibidem*, p p 17-34.

قاسم ( أحمد)، أوضاع إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عذوم، إشراف عبد الجليل التميمي، شهادة التعمق في البحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة التونسية، السنة الجامعية 1982-1983، ص 310.

الرعيي القيرواني ( محمد بن أبي القاسم) المعروف بابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مؤسسة سعيدان و دار المسيرة للطباعة و النشر، الطبعة الثالثة، بيروت 1993، ص ص 185-186.

المؤنس في أخبار إفريقية وتونس...، المصدر نفسه، ص 271.

لحمهم وأجبر علماء الدين على شرب الخمر. ونتيجة لإسرافه في القتل انقلب عليه إبراهيم الشريف الذي سريعا ما استأنف سيرة سلفه في القتل، وخاصة استهداف البدو ورجال القبائل وكان يسعى للقضاء عليهم و اجتثاثهم من البلاد، وفي عهده أسرف الجند في قتل العرب.

في مقابل تجاهل موت العامة لقي أصحاب الحضوة كل التبجيل، مثل مراد باي باني البيت المرادي، فعند وفاته دفن بجوار مقام الولي سيدي أحمد بن عروس ثم خصص له ابنه تربة في الجامع الذي بناه مراد باي ونقل إليه جثمانه.

## II) الموت والإستراتيجيات السياسية الحسينية

### 1) استثمار الموت؛ الموت الميري وموت العامة

يمكن القول إن القتل مرتبط بظاهرة الصراع الطبقي الذي تتولى الدولة إدارته من خلال دورها المباشر في سيورة الإنتاج الاجتماعي، ومن خلال التعبير عن حاجات الطبقة المسيطرة في المجتمع. وغني عن الإيضاح أن البلاط الحسيني كان يعمل على استثمار كل التحولات السوسولوجية وظواهرها بتسخيرها لخدمة إستراتيجياتها، ومن هذه الظواهر هي شيوع القتل والموت الطبيعي في المجتمع التونسي الحديث .

كانت أولى ملامح استعمال السلطة الحسينية للموت من أجل تشكيل لوحة اجتماعية تناسب شبكة تحالفات المخزن، فقد إهتم البايليك بموت الصلحاء لإبراز مدى قوة ارتباط السلطة برموز الإسلام الشعبي، والحرص على ظهور البايات أثناء المآتم الخاصة بالأولياء.

ففي سنة 1710 توفي الولي الصالح سيدي علي عزوز وهرع لجنازته أهل تونس وبعث الباي أخاه لحضور جنازته، وطلب الناس نقله إلى تونس غير أن أهل زغوان أبوا إلا دفنه في موضع منيته. فمكان دفن الولي تكتسي أهمية بالغة لأن موضع الدفن قد يجلب البركة والشرف لسكان التخوم، لذلك عدت وفاة الولي سيدي علي عزوز مناسبة لانبثاق صراع بين أهل زغوان باعتبارهم أولي أمر الولي والاولى ببركته وبين أهل الحاضرة باعتبارهم الحاضنة الرمزية لمجد صاحب الخطوة.

عند موت إبراهيم الجميني سنة 1721 بنى الباي على ضريحه قبة حتى تمثل فضاء للتنفذ وحضور المركز في المجالات القصية، فلا ريب أن الاهتمام بالقبة من شأنه جذب مريدي الولي إلى تحالفات المخزن.

من جانبه حزن حمودة باشا على موت إمامه الفقيه حمودة باكير ومشى في جنازته راجلا باكيا، في زمن كان البلاط الحسيني يسعى إلى حشد الدعم اللازم لحرب الجزائر، لذلك أبدى الباي تأثره لفقدان حمودة باكير أمام صفوة الحاضرة.

في نوفمبر 1823 توفي الولي المجذوب يوسف عريفات ودفن بمقام الولي سيدي مصطفى الجزيري وهرع أهل الحاضرة للتبرك بماء غسله، هذا الفعل يشي بأن موت صاحب الكرامة من شأنه أن يكون مناسبة لاستفادة العامة من بركة موته .

إلى جانب أحباب الله فقد أولى البلاط الحسيني اهتماما بالغا بموت الدائرين في فلك البلاط واغتنام موت فرد من الخاصة من أجل إظهار تقدير البايليك لأعوانه وتخصيص جنازة تليق بخدمتهم للسلطة المركزية.

يمكن أن نذكر في هذا الصدد محاولة اغتيال الوزير حمودة بن عبدالعزيز بعد أن سنّ قانون المشاركة المالية، فقام عامل باجة بتدبير محاولة قتله في سياق صراع الدائرين في فلك البلاط بالدفاع عن مصالح باتت ترتج تحت وطأة قرارات هذا الوزير، فالتجرؤ على محاولة اغتيال أحد أعوان السلطة من شأنه تعريض صاحبه للقتل لأن للحاكم وحده حق الإماتة والإحياء.

سعى البايليك إلى استثمار الموت الجماعي والفردى من خلال تسليط الخطايا على الجناة، هذه الخطايا التي مثّلت موردا أساسيا لخزينة الدولة، لذلك كلما زادت عمليات القتل كلما زادت الشروخ الاجتماعية، وإنكفأت المجاميع إلى صراعاتها الداخلية مم يسمح للمركز بتجزئة الفضاء من جهة ومزيد اعتصار السكان ضريبيا من جهة أخرى.

خطية على أولاد زيد من المثاليث ب 101 رأس إبل و 100 رأس غنم على السواسي لفسادهم بعد موت المرحوم محمد باي<sup>1</sup>، إن الفراغ المؤقت في السلطة من شأنه ان يكون سببا في اندلاع أعمال رفض ، وهو تقليد تليد يقوم على اغتنام موت الحاكم لإعلان الثورة على الحكم المركزي.

عدّ الموت من العوامل الدافعة لمسار التفكك و الالتحام في المجتمع، فالسلطة المحلية كانت كثيرا ما تتعرض للقتل نتيجة السياسة الجائرة التي يقوم بها المشايخ والقياد بدعم من الهواديق وبتواطؤ من البايليك، دونك في ذلك أن دية الشيخ مثلت ضعف الدية العادية، ألف ريال دية الشيخ علي بن حسن النيجاوي الذي قتله سليم الحافضي وأخبر بها الطيب بن مبارك وتعيين خلاصها على يد قايدهم محمد بن محمد بن عثمان<sup>2</sup>، فإذا علمنا أن القايد والشيخ والهواديق ينالون نصيبهم من هذه الخطايا تأكدنا من أهمية القتل كمورد للأعوان المحليين، فكلما زاد القتل كلما تنامت مواردهم المالية.

أدى تواصل اللقاحية لدى أغلب المجتمعات الشرقية إلى حساسية إشكالية الشرف لدى المجموعات الأولية، مما جعل عمليات القتل المرتبطة بالشرف في تزايد مستمر، من ذلك هجوم نفرين من الطرابلسية على أحد الرعايا وتهجمهما على إبنته بالعيب وهروبهما ومطالبة مجلس الجنائيات والأحكام العرفية بالحاضرة بضرورة

أوت، نفس المصدر، دج، دفتر عدد 92، ت مارس 1759.

المصدر نفسه، دج، دفتر عدد 67، ص 32، ت 1757.

معرفة أي قبيلة من القبائل هما والقبض عليهما والإتيان بهما من الساحل إلى الحاضرة<sup>1</sup>، و قد تنوعت عمليات القتل المستهدفة للنساء سواء كانت من قبل العائلة أو من خارجها.

دية زوجت (كذا) بلقاسم الشارني ضربها بومنيجل الشارني الرحالي بفاس فماتت بسبب ذلك، أخبر بها علي بن عبدالله قايد شارن وتقرر خلاصها على يد القايد المذكور<sup>2</sup>.

في ذات السياق بدت ظاهرة الإغارة من أكثر السلوكيات المسببة للقتل بعد عنف السلطة، إذ أن بعض أعمال الإغارة تخلف أحيانا بعض الخسائر البشرية. من ذلك إغارة الهمامة على الفراشيش وإلحاق الموت بعروش الفكة، فلم يشعروا إلا والجيش أحاطت بهم من كل جانب ومكان وهجموا عليهم هجمة واحدة وبأدروهم بضرب الرصاص فممنهم من مات ومنهم من انجرح ثم أخذوا في نهب بيوتهم واستخرجوا جميع ما فيها من اختلاف أنواعه حتى استفرغوها وسلبوا نساءهم وتركوهم مكاشيف العورات<sup>3</sup>. وقد تكرر هذه المثل طوال التاريخ الحديث للبلاد التونسية، إذ قد زادت عمليات القتل زمن الأوقات الطبيعية نتيجة تنامي أعمال التكديّة واللصوصية.

ففي سنة 1819 اندلعت ثورة عارمة بغرب البلاد قضى عليها سليمان كاهية رغم أنها فترة أوبئة ومجاعات وقحط حتى وصل الحال إلى حرق اليهود<sup>4</sup>، وقد انطلق الطاعون منذ 1818 في الحاضرة ووصل عدد الموتى إلى الألف في اليوم ودام حتى 1820.

إلى جانب استثمار الموت فقد رام البلاط الحسيني ترسيخ الشرعية من خلال إشهار قتل المناوئين.

## (2) الموت السياسي وسياسة الرؤوس المقطوعة

في الفترة العثمانية ساد قانون قتل الأخوة والذي اختطه السلطان بيازيد الأول ثم بات قانونا ثابتا مع محمد الفاتح، وذلك بتصفية الأمراء المنافسين بالإتفاق مع هيئة العلماء<sup>5</sup>، تواصلت هذه السياسة خلال الفترة اللاحقة في أغلب أرجاء السلطنة العثمانية ومنها تونس.

المصدر نفسه، س ت ، ص 24، م 273، و 24506، ت 1860-1868، مراسلة صادرة عن عمال الطرابلسية إلى الوزير الأكبر تعلقت باستخلاص مال الإعانة والنظر في بعض مطالب الأهالي ونزاعاتهم<sup>1</sup>.

أوت، المصدر نفسه، دج، دفتر عدد 165، ص 65<sup>2</sup>.

أوت، المصدر نفسه، دج، دفتر عدد 2384، مراسلة القايد محمد قعيد إلى الوزير مصطفى خزندار<sup>3</sup>.

Abel clarim de la rive , *Histoire général de la Tunisie depuis l'an 1590 avant jésus – christ*, introduction par p mignard , librairie E, démoflys ,paris 1883, p 333. <sup>4</sup>

الضيقة (حسن)، الدولة العثمانية: الثقافة، المجتمع والسلطة، دار المنتخب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1987، ص 76<sup>5</sup>.

من أجل ترسيخ شرعية الحكم والدفاع عن العرش لجأ البايات إلى سياسة قصّ الرؤوس، فحسين بن علي لم يدخل إلى الحاضرة أثناء صراعه مع الداوي محمد خوجة الأصفر سنة 1706 إلا بعد أن أتوه برأس الداوي، ثم سارع الباوي إلى قص رؤوس معارضيه امثال إبراهيم الشريف وابن فطيمة وأحمد بن متيشة.

كما تجسّمت سياسة إشهار القتل خلال الفتنة الباشية الحسينية، ففي ثورة علي باشا سنة 1728 وعندما تم القبض على عضده أحمد بن متيشة وتم قصّ رأسه مما عجلّ بانحلال الثورة "فما راع الباشا إلا بالناس قدماه هاربة حتى وصلوه بهذا الخبر الموجع أخبروه فما صدّق بنجاة نفسه حتى ركب على ظهر فرسه وسار على وجهه لا يدري أين يذهب وهرب عنه كثير من أصحابه<sup>1</sup>، فمجرد قص رأس أحمد بن متيشة من شأنه إنهاء ثورة عارمة. نفس هذا الصنيع نجده يتكرر مع يونس باي الذي قام بحزّ رأس حسين بن علي وإرساله للحاضرة معلنا بذلك نهاية المعركة بين الصفيين الباشي والحسيني لفائدة علي باشا بمجرد قص رأس حسين بن علي وبعثه إلى الحاضرة ليتحقق الناس قتله. كما قام علي باشا بقتل سيد الحنانشة علي الصغير وأخيه سلطان وكذلك بوعزيز بن نصر، وطيف بشلوهم في أسواق الحاضرة كإشارة إلى نهاية تهديد قبيلة الحنانشة ذات السطوة التليدة في تهديد استقرار الحكم المركزي.

وفي سنة 1840 توجه أحمد باي إلى جنوب الإيالة لإستخلاص الجباية ولتأمين السابلة والقضاء على أحد كبار "الباندية" الهمامة، وسنة 1844 أمر الباوي أحمد زروق بالقضاء على كل فسايدية الهمامة<sup>2</sup> "le plus terrible des bandits"، مما يعني أن البلاط الحسيني مرّ من استهداف الجماعات المتنطعة إلى رموز الرفض والخروج على الطاعة، سواء من مارس الإغارة أو حتى من لم ينسجم مع إستراتيجيات الحكم.

أما في شأن الموت السياسي فقد تعددت أوجهه وحيثياته، لكنها تشابهت في رغبة كل حاكم في تصفية خصومه والاستئثار بعلامات الملك. فبعد أن تشكلت ملامح صراع بين الباوي والداوي أمر حمودة باشا الحسيني الحاج أحمد بن عمار باش حانبة بقتل الداوي محمد قاره برغلي فسقاه السم وجلس حذوه حتى فاضت روحه، ولم يقم له ما يستحق من جنازة في سعي لتغيب ذكره ولتحذير من سيخلفه بضرورة الانصياع لتوجهات الباوي.

كما يمكن ذكر ما تعرض له الوزير يوسف صاحب الطابع سنة 1815 من القتل والتنكيل حتى أن العامة قامت بشي لحمه وأكله وقطع عورته وجرت جثته إلى الكنسية ليعبث بها اليهود، بعد أن تزايدت تدخلات الوزير في شأن تصريف الحكم وعزّمه على إجبار أبناء الباوي على كبح جماح شهواتهما، كما أن دوره في صرف الملك من

بن يوسف (محمد الصغير)، المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي، المجلد الأول، تقديم وتحقيق أحمد الطويلي، المطبعة العصرية، الطبعة الأولى، تونس 1998، ص 212.<sup>1</sup>

Chérif (MH), Les Mouvements paysans dans la Tunisie du 19<sup>eme</sup> siècle, in *revue de l'occident musulman et méditerranée*, N 30, 1980, p 27.<sup>2</sup>

محمود باي لفائدة عثمان باي جعل أبناء محمود باي يعولون عليه لتطويع البلاد ثم قاموا بقتله والتمثيل بجثته في محاولة للقضاء على كل أعوان سلفهم .

دونكم في ذلك كذلك أن حامد بن شريفة ومساعدته رجب بونمرّة كانا من أشدّ أعوان المخزن الحسيني حتى أن البايليك كان يناديه ب "ولدنا"<sup>1</sup>، و بعد أن رفع راية العصيان في وجه البايليك وقع التنكيل به من خلال نقله إلى باردو عاريا ثم قتله في السجن، في مسعى لإخافة عرشه وغيره من أعوان السلطة .

في سنة 1863 تعرضت السلطة الحسينية لأزمة مالية فضاغت في الضرائب ورفض البدو الاستجابة لهذه الزيادة والتف العامة حول علي بن غذاهم كباي للأمة والذي انتهى به الحال سجيناً ثم الموت مسموما .

في مقابل تلك العناصر التي تعرضت للقتل فقد برز من داخل رحم السلطة قطاعات بشرية واسعة تمكنت من استثمار هذه السياسة و توجيه آلة القتل وفق مصالحها. في هذا الإطار برز دور الهواديق في معاضدة عمل المحلة مثل استخلاص الدوايا والخطايا فقد ورد في زمام البايليك أن والد الميت وهو من الهواديق كان يستخلص الدية من عدة عروش في باجة "دية ولد علي بن مبروك اليونسي الشعبي طاح في قلته ماء وخلص ديته الهواديق وهم علي بن مبروك و يوسف التومي"<sup>2</sup>. دية كنتّ (كذا) هلال الفرشيشي البعصوسي قتلها زوجها ولد هلال المذكور أخبر بها طاهر بن منصور وتعيين خلاصها على يد الباش حانية 500 دينار<sup>3</sup>.

ما من بد أن غالبية أعوان السلطة تمكنوا من التأثّل بفضل شيوع تجارة الموت التي سمحت لهم بإمداد المركز بما يحتاجه من الأموال ولعل ارتفاع أعداد عزيز البايليك نتيجة تزايد الخطايا والدوايا، ويتكون العزيب من دوايا بعض القبائل التي بقيت تتعهد بتربية الماشية مثل الهمامة وورغمة ودريد، خير مثال على استفادة السلطة المركزية والمحلية من عمليات القتل. مثلت هذه الثروة التي تحصل عليها أعوان السلطة هدفا للغوارة والخنّابة، ففي سنة 1860 قام أولاد أحمد من عمدون بمهاجمة هنشير شيخ من تبرسق وغنموا 280 من البقر و116 من الماعز كما هاجموا هنشير الشيخ وغنموا منه الذهب<sup>4</sup>، كان جبالية الشمال الغربي كثيرا ما يهاجمون الأثرياء خاصة زمن الأزمات الطبيعية.

4 آلاف دية الشيخ مراد الغياثي قتلوه العطيات ودية الشيخ إبراهيم بن بوقرة قتله حسين بن الحاج بعشرة آلاف دينار وألف وخمسمائة دينار دية الشيخ جامع المرزوقي الذي قتله أولاد مرزوق إخوته وأخبر بها عبدالله

دية بوبكر بن عمارة الشريف المساهلي من أولاد يعقوب قتله نصر بن أحمد السهيلي من أولاد القصورى وقريبه مبارك بن الحاج إبراهيم من القبيل ضربوه بالرصاص والحديد فمات من سبب ذلك، أخبر بذلك ولدنا الشيخ حامد بن شريفة في سؤال 1203. الأرشيف الوطني التونسي، الدفاتر الجبائية، دفتر عدد 274، ص 100.<sup>1</sup>

أوت، نفس المصدر، دج، دفتر عدد 165، ص 53.<sup>2</sup>

المصدر نفسه، ص 57.<sup>3</sup>

Cherif (MH), les mouvements des paysans ...., *op.cit*, p 29.<sup>4</sup>

المناعي<sup>1</sup>، كانت السلطة تحاول في كل مرة الاستفادة من الاضطرابات الاجتماعية إذ أنها غالباً ما تقوم ببيلكة أموال الضحايا وتخطئة الجناة.

### الخاتمة

لا مندوحة أن الحركة التكتونية للسلطة التقليدية الشرقية تقوم أساساً على الإخافة والترهيب، ولعل القتل هو أبرز تعبيرة على هذه السياسة، فالقتل هو فعل عقابي، وهو استثمار للجسد، وخلق للانضباط الذي يعني السيطرة والرقابة على السكان انطلاقاً من الجسد الفردي إلى الجسد الاجتماعي. وقد عجل هذا الأمر بانتهاء الدورة البيولوجية للدولة الشرقية بمجرد فقدانها الأدوات القوة واليات الضغط والضببط، وأدى تهاوي المثال الدولي في منطقتنا إلى اصطناع نخبة عاملة تكفلت بإخفاء عيوب الحكم من ذلك التشديد على الفنتازيا التاريخية والكتابات الاستعراضية التي سعت لخلق واقع سياسي واجتماعي وقع إعداد سلفاً.

في أوروبا ومنذ القرن 18 بدأت مراجعة جذرية لقوانين العقاب ويات للجسد حرمة وقدسيتها<sup>2</sup>، ووقع تقنين القتل والتضييق على ممارسته الرسمية، مما جعل السلطة السياسية تميل إلى سياسة الاستبداد الناعم من أجل تمرير إستراتيجياتها.

---

أوت ، نفس المصدر، دج، دفتر عدد 67، ص 3، ت ديسمبر 1773.<sup>1</sup>  
فوكو (ميشال)، المراقبة والمعاقبة ولادة السجن، ترجمة علي مقلدي، مراجعة وتقديم مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، الطبعة الأولى، بيروت 1990، ص 51.<sup>2</sup>

مسائل الإقليمية في المنطقة العربية  
Regionalism Issues in the Arab Region

الدكتور رمزي بن دبكة

باحث في الشؤون الإقليمية والعلاقات الدولية – كوالالمبور - ماليزيا

**Abstract:**

This research aims to study regionalism in the Arab region by introducing and determining some key issues that have complicated the understanding of the concept, both in theory and practice. Regionalism in the Arab region must be put within its theoretical, historical and conceptual framework that can be help in analysing or evaluating its past and contemporary experiences. Hence, the conceptual perceptions that are insufficient to grasp the meaning of the regionalism and adapt its most important elements have made the analysis of regional cooperation in the Arab region unclear and vague. Therefore, the researcher seeks to discuss the conceptual issues that he thinks are necessary as; the understanding the factors contributing to regional cooperation in Arab region, the role of ideology in re-shaping the geographical meaning and finally the importance of dealing with the regional concept from other non-cultural aspects such as focusing on economic, political, social and etc. The researcher clarifies that the research do not answer a specific questions as much as it highlighting the importance of dealing with issues that surround the concept of regionalism in the Arab world and thus its overlap with the reality of the region which cannot be interpreted theoretically from Arabism, nation and nationalism point of view.

**Key Words:** Regionalism, Arab region, Middle East, Ideology.

الملخص ( باللغة العربية):

يهدف هذا البحث لدراسة الإقليمية في المنطقة العربية من خلال طرح بعض المسائل التي زادت من تعقيد المفهوم سواء من الناحية النظرية أو الواقعية. فالحديث عن الإقليمية في المنطقة العربية وجب أن يوضع في إطاره النظري والمفاهيمي الخاص به حتى يُتمكن من تحليله أو الحكم على مختلف تجاربه السابقة والمعاصرة. إنّ التصورات المفاهيمية القاصرة عن الإحاطة بالمعنى الحقيقي للإقليمية مع تكييف أهم عناصرها قد جعل تحليل التعاون الإقليمي في المنطقة العربية غير واضح ومضطرب. ومنه فإنّ الباحث يسعى إلى تفعيل المسائل التي يراها مهمة كمحاولة فهم أهم العوامل المساهمة في تشكّل الإقليمية، دور أيديولوجيا المصطلح في إعادة تشكيل المعنى الجغرافي وأخيراً أهمية التعامل مع المصطلح من جوانب أخرى غير ثقافية كالتركيز على جوانب اقتصادية وسياسية وغيرها. ينبّه الباحث هنا إلى أنّنا لا نهدف إلى إيجاد الحلول السريعة بالدرجة الأولى للمسائل البحثية بقدر ما نطمح إلى إبراز أهمية طرحها ودرجة تأثيرها في مشروع الإقليمية في الوطن العربي مع إعادة صياغة تصوّر مفاهيمي للمسائل من أجل فهم واقع المنطقة الذي لا يمكن تفسيره نظرياً من وجهة نظر العروبة أو الأمة أو القومية فقط.

الكلمات المفتاحية: الإقليمية، المنطقة العربية، الشرق الأوسط، الأيديولوجيا.

#### أ-فرضية الدراسة

تفترض الدراسة بأنّ تحقّق الإقليمية وازدياد التعاون بين الدول لا يمكن أن يتأتّى إلاّ من خلال بحث المسائل العميقة والتي لها تأثيراتها السلبية على المنطقة العربيّة. ومنه فإنّ نجاح المشروع الإقليمي مقرون ومرتبطة أساساً بتفعيل الحديث وتحديد أهم المسائل التي توجّه الإقليمية، كمسألة التصوّر المفاهيمي والأيديولوجية المرتبطة بجغرافية المنطقة والتعامل مع الجانب الثقافي المفرط. ومنه فإنّ إيجاد حلول لهاته المسائل مستقبلاً هو ما سيمكن من وضع أسس حقيقية للإقليمية في المنطقة العربيّة.

#### ب-أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة في ضرورة توسيع دائرة البحوث حول مفهوم الإقليمية وتطبيقاته في المنطقة العربيّة والخروج من دائرة الصراع المفاهيمي إلى دائرة تحديد المسائل المهمة واقعاً والأكثر تأثيراً في التعاون بين دول المنطقة مع محاولة إعطاء الحلول اللازمة في المستقبل.
- الخروج من دائرة التقليد للمشاريع الإقليمية السابقة والرائدة كالاتحاد الأوروبي وما تبعه من مقارنات مع العالم العربي إلى دائرة تحليل مفهوم الإقليمية بما يتناسب مع خصائص المنطقة العربية. إذ إنّ تحديد مشاكل المنطقة إقليمياً ومحاولة حلّها مستقبلاً هو السبيل لتفعيل المشاريع التكامليّة وليس

مقارنة المنطقة مع مناطق أخرى وإعطاء حلول جاهزة والتي قد لا تتناسب مع خصائص المنطقة العربية.

### ج- أهداف الدراسة

- 1- إبراز أهمية الإقليمية ومرحلة تطورها من التقليدية إلى الإقليمية الجديدة، مع التركيز على تطبيقات المفهوم على المنطقة العربية تحديداً.
- 2- التعرف على أهم المسائل المتعلقة بموضوع الإقليمية في المنطقة العربية مع شرح لكيفية تأثيرها على التعاون والتوافق بين دول المنطقة.
- 3- الإشارة إلى أهمية الاهتمام بالمصطلحات المرتبطة بالدولة والإقليمية على حدّ سواء كمصطلح المواطنة والهوية، كما أشرنا إلى ضرورة توسيع مجالات البحث إلى إقتصادية واجتماعية وعلمية حتى لا ينحصر المجال البحثي على الجانب الثقافي فقط.

### د- أسئلة الدراسة:

إنّ أهم الأسئلة المطروحة لهذه الدراسة تكمن في الآتي:

1. ما هي عوامل تكوين وبناء التكتلات الإقليمية وما دورها في تفعيل التعاون؟
2. هل للمعنى الأيديولوجي دور فيما آلت إليه الإقليمية في المنطقة العربية وكيف يحدث ذلك؟
3. كيف ساهم التعامل الثقافي المفرط مع مصطلح الإقليمية من تعطيل التفاعل الواقعي والتعاون بين دول المنطقة العربية؟

### هـ- منهجية الدراسة:

إنّ المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي الاستقصائي. إذ إنّ المنهج التحليلي الاستقصائي يفصّل في المتعلقات والروابط المصطلحيّة بين مختلف المتغيرات والعوامل وصولاً إلى مزيد من الاستيعاب للظاهرة الإقليمية في المنطقة العربية. وقبل الخوض في تلك المسائل نرى ضرورة وجود مدخل ومقدمة تعريفية بالموضوع. أمّا فيما يتعلّق بالإجابة على أسئلة الدراسة وفق المنهجية المطروحة لهذا البحث، فقد قسّمت هذه الدراسة على النحو الآتي:

- المحور الأول: مقارنة مفهوم الإقليمية وإشكالات الاستعمال في المنطقة العربية
- المحور الثاني: التكوين وعوامل بناء التكتلات الإقليمية التقليدية
- المحور الثالث: دور المعنى الأيديولوجي وتأثيره على الواقع الجغرافي
- المحور الرابع: التعامل الثقافي المفرط مع الإقليمية في المنطقة العربية

المقدمة

إذا كان التصوّر يسبق عملية التحليل و البناء أو الحكم على الأشياء، فإنّ ضرورة تصوّر مفهوم الإقليمية والتكامل الإقليمي في المنطقة العربية أهمّ بكثير من مجرد الاهتمام بدراسات متعلّقة بالتقييم والسرد لما أنجز وما قد ينجز أو تحليل للعلاقات وتفسير للظواهر الحاصلة ولكن من دون منطلقات ومؤشّرات معبّرة ومن دون وعي بحقيقة المعنى الإقليمي المستخدم. ذلك أنّ التصوّر القاصر عن استيعاب عناصره لا يوصل بحال إلى الحكم على تجربة مختلفة عن التصوّر أو لم تقع أصلاً إذا ما بنينا أحكامنا على ذلكم التصوّر القاصر. و من باب إيضاح المسألة، كيف لأحد أن يحكم على منجزات الإتحاد الأوروبي مثلاً، ولكن التصوّر الذي يحمله لهذا الإتحاد هو أنّه المجموعة الأوروبية المشتركة؟ فهذا تحليل لواقع جديد ولكن بمعطيات تقليدية لا يمكنها استيعاب كلّ ذلك الواقع الجديد. فكذلك حال الوطن العربي الذي قد يتصوّره الباحث على أنّه الشرق الأوسط ولكنّه يتحدّث عنه بمعطيات ومؤشّرات القومية العربية، أو الأمة. فتحصل الإساءة للمصطلحات المستخدمة كالقومية والأمة، ولا يحصل المقصود الذي هو تحليل ظاهرة الشرق الأوسط، وهذا ما قد يؤدي إلى إخفاق كلّ في الطرح.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الأخذ بمصطلح القومية العربية أو النظام العربي مثلاً مع اعتبار المصطلح هو ذاته مفسّراً لواقع المنطقة، جعل التحليل ينتهي إلى نتيجة معلومة مسبقاً وهي وجود القومية مع وجود المجتمع العربي مع غياب الإقليمية التي هي مشروع متعدّد الأبعاد قائم بذاته ينتهي في شكل منظمات أو علاقات متشابهة في مختلف المجالات قد تنتهي على شكل مشروع إقليمي مؤسس. إن الانتهاء إلى نتيجة مسبقة للقومية والعروبة أو غياب الإقليمية كمشروع واقعي قد زاد من صعوبة استخدام المصطلحات ذاتها التي أصبحت متداخلة أحياناً ولا تخدم المصلحة الإقليمية. وبدل تصوّر المصطلح المستخدم، حُكم عليه بنتيجة حتمية خادمة لأطروحات معيّنة لا تبرز حقيقة المصطلح. إذ إنّ عدم إدراك ما يُبحث عنه قد ولّد خللاً في التحليل ومنه قصور وتساؤل في الحكم على القضية المعروضة للبحث إمّا إيجاباً وإمّا سلباً. والمسألة الأخرى الأكثر حساسية هي ما إذا كان للمفهوم استعمال جغرافي يُعبّر عن منطقة معيّنة ولكن قد يتأثر ذلك المعنى الجغرافي بعامل أيديولوجي أو جيوسياسي فيُصبح المفهوم مُعبّراً عن حالة أيديولوجية حقيقية لدرجة يصعب معها التحوّل عن هذا المعنى إلى الحالة الأولى، ونقصد هنا المعنى الجغرافي المحض. فالشرق الأوسط لم يعد له معنى جغرافي بل أصبح المعنى الأيديولوجي أكثر طغياناً وظهوراً من مجرد أن نحاول إخفاء المصطلح ومحاولات دفنه بدل التعامل معه كواقع وجب الخروج منه فعلياً كما دخلت فيه المنطقة العربية قسراً.

إنّ منطقة الشرق الأوسط أصبحت مجموعة من الدول الحديثة النشأة والقائمة بذاتها كواقع. ومنه فإنّ تعاونها وارتباطها وجب واقعاً أن يكون على هذا الأساس، أي تعاون وتكامل بين دول لها مصالحها واهتماماتها وأولوياتها المتباينة أحياناً والمختلفة. كما أنّ الشرق الأوسط أصبح يُعبّر عن مجموعة من المعاني المختلفة والسلبية في الكثير من الأحيان، على الأقل بالنسبة للغرب. وعلى هذا الأساس، فإنّ التعامل مع مصطلح الشرق

الأوسط كحقيقة واعتبار المجتمع العربي مجموعة من الدول والانطلاق في العملية التكاملية على أسس اقتصادية وسياسية صلبة قد يصلح من المعنى الأيديولوجي السلبي العام.

أما القضية الثالثة فهي التعامل المفرط مع ثقافة المنطقة وتناول كل متعلقاتها بدل الخروج منها إلى فضاءات الممكن القابل للتحليل كالاقتصاد وعلاقته بالتكامل الإقليمي، واتخاذ القرار في مجال التعاون. إن التعامل المفرط مع المسألة الثقافية ذاتها لم يكن ليجيب على قضايا محورية أخرى كمسألة الهوية وانتساب المجتمع العربي في المنطقة. سنطرح في الفقرات التالية هذه الثلاث مسائل التي نراها مهمة في تناول موضوع الإقليمية داخل المنطقة العربية مع بيانها وإبرازها.

### المحور الأول: مقارنة لمفهوم الإقليمية وإشكالات الاستعمال في المنطقة العربية

من الأهمية بما كان تحديد مفهوم الإقليمية العام الذي يستعمل على المستوى الدولي كظاهرة في العلاقات من جهة، أو كمستوى للتحليل يتوسط بين مستوى الدولة و المستوى الدولي. ثم كمرحلة ثانية يمكن الكلام عن تأثر المفهوم العام بفواعل وعوامل تختص بها المنطقة العربية على وجه الخصوص. وهنا وجب التفريق بين نوعين من الإقليمية وهي التقليدية والمعاصرة.<sup>(1)</sup>

#### أولا/ مفهوم الإقليمية

#### 1/ الإقليمية التقليدية:

تختص الإقليمية التقليدية بالأسباب الهامة لبعث أي تعاون في منطقة معينة كالأسباب التي أدت إلى تشكل السوق الأوروبية المشتركة أو منظمات جنوب شرق آسيا وجامعة الدول العربية وغيرها. وبفهم الأسباب يمكن للباحث أن يربطها بالجوانب الأمنية والإستراتيجية التي تشكلت حينها على نطاق واسع. ويمكن القول بأن الإقليمية التقليدية قد نشأت في ظل ظروف عالمية تتسم بالصراع والحرب. فالعالم الثالث في غالبته كان تحت وطأة الاستعمار ثم تلتها مرحلة تصفية الاستعمار. كما أنّ العالم قد عانى من حربين عالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) ثم ظهرت الحرب الباردة التي انطلقت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهت مع سقوط جدار برلين سنة 1989 وبعده سقوط الاتحاد السوفيتي سنة 1991. وعليه فإنّ السمة البارزة للعالم آنذاك هي كثرة الحروب المدمرة والواسعة التي تجمع عددا كبيرا من الدول والأقاليم وتتداخل في مجالات متعددة تستلزم التعاون والتحالف من أجل الصمود في تلك المرحلة الحساسة في تاريخ الدول. وعلى هذا الأساس، فالتعاون الأوروبي جاء لاجتناب حرب مدمرة في المنطقة بعد أن تأججت فيها حربين عالميتين في وقت وجيز من التاريخ غير من شكل العالم فيما يتعلّق بالقوى والأحلاف والإمبراطوريات.

<sup>1</sup> Louise Fawcett, Andrew, Hurrell, *Regionalism in world politics*, oxford University Press, New York, 1995.  
Breslin Shaun, W., Nicola Philips Hughes, and Ben Rosamond, *New regionalisms in the global political economy*, Routledge, London, 2008.

كما أنشئت جامعة الدول العربية لبعث التحرر في العالم العربي الذي كان أغلب دوله مستعمرا وهكذا مع أغلب التكتلات الإقليمية التي كانت عبارة عن سياسات أحلاف في ظل الحرب الباردة أو منظمات تهدف إلى عمل منسق بغرض حماية المنطقة. وفي هذا الصدد مثلا، يصح ساطع الحصري مستشهدا بديباجة تأسيس جامعة الدول العربية: تعترف كل دولة من الدول المذكورة بأنها عربية وأن البلاد التي تحكمها بلاد عربية... تعلن بأن من واجب الدول العربية المستقلة أن تساعد البلاد العربية المحرومة من الاستقلال.<sup>(1)</sup> فهل يمكن تصوّر تأسيس الجامعة العربيّة من أجل بعث تعاون اقتصادي وسياسي واجتماعي لحالة السلم مع العلم بوجود البلاد العربية تحت وطأة الاحتلال الغربي؟ ولكن الأخطر من ذلك هو هل يمكن تصوّر وجود مشروع تكاملي وميكانيزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية للتعاون في ظل ميثاق جامعة عربية بمنظور الأربيعينات والخمسينات من القرن الماضي؟ إن أسباب بعث التعاون الإقليمي كانت هي ذاتها بمثابة التعريف والمفهوم الذي يحيط بالإقليمية ومنه فإن سبب وجود الإقليمية هو بمثابة مؤشّر على نجاحها، من خلال غياب الحروب، أو مؤشّر على ضرورة تغيير الاهتمامات وتكييفها في أطر أخرى حتى تبقى درجة التفعيل، كالتحوّل الذي حصل في أوروبا من السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي.

## 2/ الإقليمية الجديدة:

هناك ما أصبح يعرف بالإقليمية الجديدة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات والتي تعرّف على أنّها عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في صيغة منسّقة.<sup>(2)</sup> ومنه فالتكامل الإقليمي لأي منطقة يكون من خلال قرارات وسياسات تشمل كل الجوانب المذكورة آنفا ومن دون استثناء. يمكن تعريف الإقليمية الجديدة كذلك بوصفها عملية معقّدة تنطوي على محاولة توحيد مجموعة من الدول أو إرساء التعاون فيما بينها. تحدث هذه العملية نتيجة تفاعل هذه الدول مع المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة التي قد تستوجب الدخول في تكتلات لاجتناب أثارها السلبية، أو لمواكبة التطورات الحاصلة في شتى المجالات فتكون الإقليمية إمّا كردّة فعل على واقع المنطقة أو كأداة لتجنّب الأزمات التي قد تضرب الدول بسبب التحولات الجوهريّة العالمية المختلفة والتي قد تؤثر على الدولة إذا لم تكن محميّة بعلاقات متشابكة ومتشعبة مع دول أخرى.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> الحصري، ساطع العروبة بين دعائها ومعارضها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1985. ص 114 وما بعدها.

<sup>2</sup> Mansfield, E.D. and H. Milner, 'The new wave of regionalism.' *International Organization*, (1999) 53:589-627.

<sup>3</sup> Hettne Bjorn, *International political economy: understanding global disorder*, Fernwood publishing: Nova Scotia, 1995. Schulz Michael, *Regionalism in a globalizing world: a comparative perspective on forms, Actors, and progresses*, Palgrave, New York (2001). Spindler Manuela, *New regionalism and the construction of global order*, University of Warwick: United Kingdom, (2003).

## ثانياً/ إشكالات التطبيق في المنطقة العربية:

إنّ الإشكالية في المنطقة العربية تكمن في أنّ هاته الإقليمية سواء بمفهومها التقليدي أو الجديد لم تنطلق بعد إلى مرحلتها العمليّة وبقيت متوقّفة إمّا على المصطلحات أو المؤثرات الخارجة عن المنطقة أساساً. وأهم سبب لذلك هو

أوّلاً تشكيل المنطقة الجديد الذي جاء بعد تصفية الاستعمار. لقد أدّى هذا التشكّل الجديد إلى محاولة الدول الناشئة إلى البناء و إلى إيجاد مكانة لها وسط المحيط الإقليمي أوّلاً ثم على المستوى الدولي. ومنه فإنّ الإقليمية بقيت بعيدة عن التفكير العمليّاتي على الأقل من الناحية السياسية والاقتصادية وكان البحث عن الاستقرار الداخلي هو أهم مصلحة بالنسبة لكلّ الدول تقريباً. إنّ طبيعة الإقليمية بوصفها عروبية أو قوميّة كانت أكثرها حماسيّة وخادمة لمرحلة معيّنة كما أنّها بقيت حبيسة التنظير والمثالية في الكثير من الأحيان.

الثانية هي الخلط المفاهيمي الذي يجمع بين المأمول والواقع. إذ يتحدّث العديد من المختصين والمؤلفين عن الإقليمية باعتبارها قوميّة وهذا يرجع إلى السبب الأول وهو نشأة الدول الحديثة في المنطقة وسعي العلماء والمفكرين إلى محاولة إعادة بناء فكر يجمع تلك الدول الناشئة حديثاً والمتفرّقة سياسياً وهيكلية ومصالحياً واقتصادياً.

ومع مرور الوقت وبالتطوّر الذي حصل نظريّاً وعمليّاً للإقليمية من خلال نشأة منظمات وهيكل إقليمية جديدة في كل أنحاء العالم، بقيت المنطقة العربية متوقّفة وغير قادرة على التقدّم نحو ما وصلت إليه المناطق الأخرى لأسباب متنوعة وعلى كل مستويات التحليل. إذ إنّ هاته الأسباب قد تكون متعلقة بالدولة أو بالمنطقة كما أنّها قد ترجع إلى عوامل عالمية كالعولمة والتدخلات الأجنبية العديدة في المنطقة كذلك. ما يهمننا في هذا البحث هو المشكلة المصطلحية وكيف أنّ مصطلح الإقليمية في حقيقته مرتبط بمسائل متعلّقة بالنشأة و العامل الجغرافي الأيديولوجي في نفس الوقت، وكذا طبيعة هذه الإقليمية التي وجب أن تخرج من عبائها الثقافية الأيديولوجية الضيقة وتنطلق إلى تحقيق أبعاد أخرى تكون في مصلحة كل دول المنطقة باعتبارها دول متباينة ولكنها قد تجتمع مصالحياً على الأقل.

## المحور الثاني: التكوين وعوامل بناء التكتلات الإقليمية التقليدية

تتنوّع البواعث على قيام المنظمات و التكتلات الإقليمية وتتعدد باختلاف الأزمنة و المناطق. تاريخياً، كانت البواعث العرقية و الثقافية التي تستند على وحدة الأصل و اللغة و الدّين و التاريخ المشترك، هي الفاصل في

تكوين الأحلاف و التكتلات كما حدث بشكل واضح جداً في المنطقة العربية عموماً.<sup>(1)</sup> لا تخفى أهمية البواعث المذكورة ولكنها تبلورت هي كذلك في أطرفوقية جعلتها تزداد قوّة وقدرة على التأقلم مع معطيات جديدة ظهرت حينها. فالتوسّع الجغرافي للخلافة الإسلامية تبعه تطوّر واضح في مجالات ثقافية وعوامل اقتصادية، وتنظيم للحكم وإدارة الدولة. وبالاعتماد على الفهم الواسع للدولة والمستوعب للمعطيات، فإنّ دار الإسلام لها ما يقابلها وبالتالي فالإقليمية الجغرافية هي ذاتها تمثّل جغرافية حضارية كإطار مستوعب لكلّ المسلمين وغيرهم كالذمي الذي له أحكامه داخل الدولة. كما أنّ الإطار الديني ينظّمه التعامل الشرعي مع كلّ الأفراد، ومنه فحرية العبادة مثلاً هي ذاتها حق من حقوق الأقليات داخل الإقليم الإسلامي وهكذا في غير واحد من المجالات والعلاقات. ومع مرور الوقت فإنّ ضعف نظام الخلافة كان يؤثّر بدوره على الباعث الثقافي الذي تآكل وتحول من تاريخ مشترك ولغة ودين ومصالح متداخلة إلى أن أصبح يمثل عند بداية القرن العشرين الجانب اللغوي فقط والمتمثل في اللغة العربية والانتماء للعروبة.

هناك كذلك الدوافع الأمنية والجيوسياسية التي مصدرها الشعور بضرورة التكتّل للدفاع من أجل مواجهة تهديد مشترك أو لاستباق وقوع حروب داخل الإقليم ذاته وهذا ما ينطبق عموماً على أوروبا في مراحل تاريخية متنوّعة.<sup>(2)</sup> بالإضافة إلى وجود العامل الجغرافي باعتباره عنصراً أساسياً في عملية التكتّل كذلك. لقد ظهر جليا الآن أنّ هذه الدوافع لم تعد قادرة على استيعاب ظاهرة الإقليمية كما أنّها لا تكفي كعوامل بالرغم من أهميتها لشرح وتفسير التكامل في عصر العولمة. إذ إنّ التكنولوجيا الحديثة قد يسّرت وجعلت التواصل و التفاهم بين الشعوب أمراً لا يُحتاج معه إلى الوحدة في الأصل أو الانتماء إلى دولة معيّنة لها لغتها الخاصة. بينما كانت عديد المناطق والأقاليم مرتبطة عادة بقرب الدول جغرافياً مثلما حدث في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح من الواضح أنّ عدم ترابط الدول جغرافياً لا يلزم عنه بالضرورة عدم قدرتها على التعاون نوعياً، كما أنّ تواصلها حدودياً لا يعني قدرتها على التكامل إقليمياً.

فالمعيار الجغرافي بوصفه شرطاً أساسياً لعملية التكامل الإقليمي فيما مضى، أصبح قاصراً عن تفسير التعاون والترابط بين الدول من جهة، وعن مواكبته للتغيرات الهيكلية في النظام العالمي من جهة أخرى وخاصة مع بروز العولمة. إذ كيف نفسّر ارتباط الدول العربية كلّ منها بدول معيّنة أخرى من أوروبا وأمريكا والصين واليابان و روسيا أو غيرها من الدول والمناطق، ارتباطاً اقتصادياً وأحياناً ثقافياً وعلمياً أكثر وأقوى بكثير من ارتباطها بدول عربية مماثلة ومتقاربة جغرافياً؟ من هذا المنطلق، ظهرت دراسات إقليمية جديدة تبشّر بوجود عوامل و

<sup>1</sup>سلسلة الدول، أوجه التشابه الواجب توافرها بين الدول الساعية لتأسيس مجموعات إقليمية، (مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1990).

<sup>2</sup>Mitrany David, Approach to World Organization International Affairs. Royal Institute of International Affairs, (1948), Vol. 24, No. 3.

مؤشرات لها القدرة على المساهمة في تفسير مظاهر التعاون الإقليمي المعاصر والمساعدة في تحليله والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1 ارتباط الدراسات الإقليمية المعاصرة أكثر من أي وقت مضى بالتحويلات الهيكلية للنظام العالمي والتي تتلخص في: انهيار الإتحاد السوفيتي ومدى تأثيره في سياسة الأحلاف؛ ازدياد قوة العولمة ودورها في ترابط الدول في شتى المجالات وتأسيس أحلاف جديدة؛ ظهور التوترات والحروب التي لها انعكاساتها على التعاون الدولي عموماً والإقليمي خصوصاً إمّا إيجاباً أو سلباً، كحرب الخليج التي جمعت دول معيّنة داخل المنطقة وباعدت بين أخرى، والحرب على الإرهاب التي قد تؤزّم مسائل التعاون الإقليمي وذلك نتيجة ارتباطها بفواعل قويّة خارجة عن المنطقة العربيّة ولكن لها أدوار فاعلة فيها.<sup>1</sup> ومنه فإنّ قوة مصالح الدولة والتي قد تكون نتيجة طبيعة الحكم فيها كذلك قد تكون لها ارتباطات دولية أقوى من تلك التي تربطها بجيرانها أو أحلافها السابقين في المنطقة.

2 فيما قامت الدراسات الإقليمية القديمة على اعتماد عوامل وعناصر محدودة في تحليل منظمات معينة، كاستخدام العنصر الجغرافي لتحليل السوق الأوروبية المشتركة أو رابطة دول جنوب شرق آسيا، واستخدام وحدة اللغة و العرق والدين في تحليل جامعة الدول العربية، فإنّ الدراسات الإقليمية المعاصرة تقودنا إلى الجمع بين مختلف العوامل و المتغيرات، بالإضافة إلى الأفكار، والمناقشات في مجال التعاون الإقليمي، ثم السعي إلى إبراز خصائص مرجعيّة في للإقليمية. فتحرير التجارة والإصلاحات الداخلية العميقة وتوطيد العلاقات الاقتصادية مع الجوار مع بعث المزيد من الترابط التجاري والصناعي والزراعي والذي بدوره يزيد من درجة الترابط العضوي بين دول المنطقة بحيث تصبح المصالح الاقتصادية والسياسية متداخلة وغير قابلة للفصل وغيرها من الخصائص المهمّة بالنسبة للإقليمية، كل ذلك أصبح محتاجاً للمزيد من الدراسة والبحث من أجل بعث المنطقة من جديد.

3 تطوّرت الدراسات الإقليمية السابقة في مرحلة الحرب الباردة و الثنائيّة القطبيّة ممّا جعل الجانب الأمني والجيوستراتيجي يغلب على باقي الجوانب وخاصة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأقل من ناحية التطبيق داخل الأقاليم. أمّا الدراسات الإقليمية المعاصرة فقد وُجدت وتطوّرت تحت ظل نظام عالمي مختلف ومميّز؛ فالاقتصاد العالمي أصبح أكثر ضخامة و ديناميكية، بينما أصبح المجال السياسي أكثر تشابكاً و تداخلاً بين ما هو محلي وإقليمي وعالمي. وبالتالي، فإنّ كل جانب من الجوانب

<sup>1</sup> Louise Fawcett, Andrew Hurrell, *Regionalism in world politics*, oxford University Press, New York, 1995.

له دوره و نصيبه من التحليل ممّا قد يعزّز من الفهم الدقيق لسير عملية التعاون و التكامل الإقليميين بدل حصرها في جوانب تقليدية كانت متلائمة أكثر مع التحليل أثناء مرحلة الحرب الباردة وما سبقها. إنّ عدم إدراك هذه التحولات والاستقرار على معنى تقليدي مع الالتزام به، أو تطوير للمعنى التقليدي ولكن من دون فهم للمتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي والإقليمي، جعل من المنطقة العربيّة تحت رهان تحاليل حول الواقع مستمدّة من التاريخ القريب، أو مستمدّة من طبيعة تصوّر الباحث الذي يقتصر على جزئية معيّنة فقط دون غيرها. ومنه فإنّ أهمية التصرّور الشامل لمصطلح الإقليمية وما يتبعها من مصطلحات كالنظام العربي والشرق الأوسط والوحدة العربية وجب أن يقرن بالمعطيات المعاصرة التي نعتبرها مداخل موضوعية لازمة قبل استخراج معاني ومفاهيم تخصّ الإقليمية.

### المحور الثالث: دور المعنى الأيديولوجي وتأثيره على الواقع الجغرافي

إنّ المفهوم التقليدي للإقليمية يرتكز أساساً على فهم الأسباب التي تؤدّي إلى سعي الدول للتكتل و التعاون. وبهذا يمكن تقسيم مفهوم الإقليمية التقليدية إلى قسمين رئيسيين.

#### أولاً/القسم التطبيقي لمفهوم الإقليمية التقليدية

يرتبط القسم الأول بظهور السوق الأوروبية المشتركة كجانب تطبيقي مع نهاية الحرب العالمية الثانية والتي كان من تداعياتها هدم النظام الأوربي القديم وتقسيم العالم إلى ثنائيات قطبيّة. وبالتالي فإنّ الانتماء القطبي هو محدّد لانتماء ثقافي واقتصادي وسياسي معيّن كذلك. وهكذا أصبحت ما أسميه بالإنتمائية (Belonging) هي المتغيّر الفاعل في تحديد طبيعة الأحلاف والتكتلات التي تتبنّاها الدول من جهة، ومحاولة السيطرة على النزاعات الإقليمية من خلال بعث التعاون بين الدول الأوروبية من جهة أخرى باعتبار أنّ هذه الدول يجمعها انتماء واحد لقطب معيّن. ولعلّ أهم ما يميّز التجربة الأوروبية هو غياب حرب أخرى على الصعيد الإقليمي مما يفسّر الكم الهائل من الدراسات الإقليمية التي كانت موجّهة فيما بعد لفهم طرق التعاون و أهم مراحل التكامل في أوروبا حتّى تصبح أنموذجاً متّبعا في باقي مناطق العالم.

أمّا الأنموذج الثاني الذي يُطرح كمعضلة وجب اجتنابها وإيقاف مظاهرها وما ينتج عنها فهو الشرق الأوسط. فالمصطلح أُطلق كحقيقة جغرافية، هو شرق أوسط لقوّة عربيّة كانت تمثّلها الإمبراطورية البريطانية، وانتهى المطاف به كحقيقة وظاهرة متشعّبة تجمع تحتها كلّ ما هو ثقافي، ديني، سياسي، ومجتمعي. فالشرق الأوسط يمثّل بالضرورة صنف من الدول ومن المجتمعات والثقافات التي وجب التعامل معها من قبل الغرب ومعانيه مختلفة كثيراً عن الطرح الذي يتحدّث مثلاً عن القوميّة أو الوحدة أو الأمّة. فالشرق الأوسط هو مصدر للطاقة و هو منطقة إستراتيجية وهو سوق استهلاكية، كما أنه قد يمثّل منطقة غير آمنة في نظر البعض وهكذا تنشأ مختلف المقاربات والتصورات حول المنطقة. يرى كلّ من مطر وهلال بأنّ الشرق مرتبط بكل ما هو شرقي (Oriental)، وهذا المصطلح لا يعبر عن مجرد الجغرافيا في الفهم الغربي الأوربي، بل هو

تعبير كما ذكرنا يمثل مجموعة من الأفكار المسبقة عن المنطقة وأهميتها والجيوسياسية والاقتصادية، كما يعبر عن شعوب وثقافات هذا الجزء من العالم.

لقد ألحقت كل من إيران وتركيا بمجموعة الدول الشرق أوسطية، ومنه فإن التعامل مع المنطقة صار أكثر تعقيداً ليس في معناه الجغرافي الذي قد لا يُطرح بالمعنى الثقافي المعلوم بقدر ما هو تعقيد إيديولوجي. فارتباط كل من سوريا و العراق، اليمن و لبنان و البحرين بإيران له دوافعه العقديّة أكثر من مجرد الارتباط الثقافي واللغوي. كما أنّ تجدر القضية الكردية وتوسّع معطياتها لأن تصبح دولة مستقلة له تداعياته على الأطراف العربيّة و التركيّة في نفس الوقت. ومن هذه الأمثلة وأخرى عديدة، تطرح فكرة اللوات باعترابها أحد أهم المحركات لحسابات المنطقة بدل الاقتصار على الجانب العربي المتعلّق باللغة والذي لم يعد بإمكانه تفسير مختلف الظواهر الإقليمية. إذ إنّ تعدّد القضايا وتنوعها في المنطقة العربية سببه تعدّد الأسباب والمعطيات التي وجب مراعاتها عند تحليل ودراسة النماذج التكاملية وخاصة إذا ما تعلّق الأمر بالأزمات المركّبة والتي هي عقبة في سبب تحقيق التكامل في المنطقة، بحيث أنّ أي مشكلة بين دولة وأخرى قد تنقل إلى مرحلة أخرى إقليمية من خلال بحث كل طرف عن أحلاف داخل المنطقة ومنه فإنّ السعي إلى النفوذ وتحقيق المصلحة - والذي هو مطلب شرعي للدولة الحديثة- أصبح هو السمة البارزة التي تستمد وتقيس به الدول قوتها في المنطقة العربية.<sup>(1)</sup>

ومن النقاط المهمّة كذلك، هو أنّ طبيعة الدولة الحديثة وما تحمله من سمات كان من الممكن لها أن تفتح أفقاً واسعاً لشعوب بعض دول المنطقة. فالدولة الحديثة ترتكز على مفاهيم مفسّرة وقائمة بذاتها بحيث لا يمكن تصوّر دولة حديثة من دون استحضار لمفاهيم كالمواطنة والوطنية والحكم الراشد وغيرها من المفاهيم. ولكن التجارب أثبتت على أنّ المواطنة في الوطن العربي لها معنى أيديولوجي زاد من انغلاق الدولة على النحو الإقليمي بدلا من أن يخدم الدولة ويزيد من توطيد علاقة شعوب المنطقة. فالمواطن أصبح يمثل كياناً معيّناً غير قابل للانفتاح على كيان آخر مجاور بل وفي الكثير من الأحيان أصبحت المواطنة في بلد عربي ملزمة لصاحبها كأيديولوجية متّبعة في مواجهة الأيديولوجيات الأخرى، أي باقي المواطنين. ومن سلبيات هذا المعنى الأيديولوجي للمواطنة مثلاً، هو انتقاله إلى التقسيمات العرقية والثقافية القديمة وتجزئة التاريخ المشترك والدين واللغة وغيرها. وهذه أحسبها نقطة خطيرة تؤشّر على أنّ فهم المصطلحات الحادثة لدى المنطقة العربية قد أثر على مقوماتها وجعلها تتآكل. لقد أصبحنا نسمع بمصر الفرعونية وطالب سگان دارفور بالاستقلال عن السودان وتطالب مناطق عديدة باستقلالها بحجّة تباينها عن القوميات الأخرى وكل ذلك باسم المواطنة وإنشاء وطن

<sup>1</sup> Louise Fawcett, *International relations of the Middle East*, Oxford University Press, 2009. See also: Macdonald Robert W, *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organization*, Princeton University Press, Princeton, 1965.

متباين عن سابقه. ومنه فإنّ شدة الاختلافات والتباينات داخل المنطقة جعلها أقرب إلى الفهم الغربي - على أنّها شرق أوسط بصيغة أيديولوجية- من كونها أقرب للمفهوم العربي الإسلامي، الأمة أو الوحدة العربيّة.

### ثانياً/القسم النظري لمفهوم الإقليمية التقليدية

أما القسم الثّاني فهو مرتبط بالجانب النظري الذي يقودنا لطرح وجهات نظر ومقاربات مختلفة لفهم دوافع وأسباب التعاون الإقليمي وكتّهما في حقيقتها هي دوافع ومعطيات قد تتقاطع مع أيديولوجيات موجّهة أكثر من شيء آخر، ومن الأمثلة على ذلك، الطرح العربي للشرق الأوسط. فإذا كان عدد كبير من المفكرين ينكرون مصطلح الشرق الأوسط لأنّه غربي مع حقيقة وجوده واقعاً، فإنّ الطرح العربي لقضية الشرق الأوسط على أنّه ظاهرة إقليمية تظمّ إليها الدول العربية و غير عربية كذلك له نصيبه من النقد والارتباط بالأيديولوجيا.

من المعلوم بأنّ دوائر التنظيم الدولي متعدّدة تبدأ بما هو دون الإقليمي وتصل إلى الإقليمي ثمّ العالمي. بغضّ النظر عن كون هذا الطرح يمثّل التزاماً وفهماً لمعطيات المنطقة والتي هي كثيرة في الحقيقة إلا أنّ دخول النظام العربي إلى منظمة كهذه وهو في أشدّ درجات التفكك وتشتّت للرؤى ونقص الفعالية إن لم يكن غيابها سيزيد حسب البعض كأحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد<sup>(1)</sup>، من محنة المنطقة وسعة انقساماتها. ذلك أنّ القوى الإقليمية الأخرى التي تعرف ما تريد وتسعى إلى تجسيد مصالحها كإسرائيل التي تهدّد كيانات عدد من الدول أو إيران التي ستزيد من ذلك التشتّت وتقسيم الولايات داخل دول المنطقة كما يحدث في العراق وسوريا ولبنان. ومنه فإنّ دخول النظام العربي في مبادرة إقليمية شرق أوسطية سيقضي ويفكك النظام العربي من أساسه. والدليل على ذلك هو أنّ الحالة التي تعاني منها المنطقة العربية هي التي فتحت الأبواب نحو أطماع القوى الإقليمية المجاورة والعالمية الوافدة إلى المنطقة. فالجانب الإيراني استغلّ الخلافات وغياب التفاعل الإيجابي بين الدول العربية وبالتالي فإنّ تغلغله هو ملءٌ للفراغ الناتج عن ذلك التآزم في العلاقات بين العرب. ومنه فإنّ طرح فكرة الشرق أوسطية كقضية منفصلة عن النظام العربي، من قبل بعض الفاعلين والمفكرين قد يفهمه البعض على أنّه محاولة للتغيير في أيديولوجية العروبة والوطن العربي، بل وقد يتهم أصحابها بمحاولة التطبيع مع إسرائيل كأحد دول المنطقة الداخلة في أدبيات الشرق الأوسط حسبهم على الأقل من الجانب النظري والعلمي.

لا شكّ بأنّ ما عليه الوطن العربي هو الشرق الأوسط حقيقة مع ما فيه من أجنداث متداخلة أرادها الغير لدول وشعوب المنطقة. والحقيقة الفاعلة إقليمياً هي غياب نظام عربي بالكلية لعدم توافر شروطه البنائية وأطره المؤسسية الفاعلة على الأقل. يمكننا في هذا الصدد الاستعانة بالنظريات في العلاقات الدولية لفهم

<sup>1</sup> أحمد يوسف أحمد، مسعد نيفين. حال الأمة العربية 2008-2009 أمة في خطر. مركز دراسات الوحدة العربية. 2009. ص

جزء من مسارات الإقليمية في المنطقة العربية. ومنه، فإن المدرسة الواقعية سواء بتوجهاتها التقليدية أو الجديدة، قد تكون مفيدة في بلورة المفهوم التقليدي الأيديولوجي للإقليمية مع تطبيقاته على العالم العربي.

ترى المدرسة الواقعية (Realism) بأن التعاون الإقليمي هو عبارة عن إستراتيجية تتبعها الدول من أجل تحقيق مصالح وطنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو جيوسياسية. فتركيز المدرسة الواقعية يدور حول المصالح الوطنية للدولة وما يخدمها ككيان يسعى إلى البقاء في ظل نظام دولي تسوده الفوضى وتحكمه الصراعات وفكرة البقاء للأقوى. إذن، فالتجمعات الإقليمية ما هي إلا استجابة لحاجة الدولة ومصالحها أو لوجود متغيرات إقليمية تفرض الدخول في هذه التجمعات بدل التنافس معها مما قد يضعف كيان الدولة ويقودها إلى الزوال. من جهة أخرى، ترى المدرسة الواقعية بأن الدول الكبرى هي التي تدفع للتعاون الإقليمي خدمة لمصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية<sup>(1)</sup>. وخير مثال على ذلك هو ما حدث في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما تبعها من ضغوط أمريكية من خلال مشروع مارشال من أجل إنشاء الأحلاف العسكرية والمنظمات الإقليمية. فالهيمنة الأمريكية لعبت دور المحفز نحو التوجه الإقليمي في أوروبا وبالتالي فإن أي حديث عن المنظمات الإقليمية يصبح لا معنى له من دون فهم دور الدول الكبرى ومصالحها من إنشاء هذه المنظمات.

إنّ الملاحظ لهذا الطرح الواقعي، سيرقب من دون شك تلك المسارات التي اختارتها العديد من الدول العربية خصوصاً بعد استقلالها عن الاستعمار الغربي. وهنا نشير بأن مفهوم الدولة ووظائف النظام السياسي للدولة هو مفهوم دخيل ولو بشكل نسبي على المنطقة العربية. وتولّد عن هذه المنطقة كيانات متعدّدة فيما أصبحت مجموع دول تعرف بمجموعها شرقاً وأوسط، ولّد معه اهتمامات وتفاعلات طارئة وفي الكثير من الأحيان دخيلة على المجتمعات العربية كتنبيّ المشاريع الماركسيّة، والأفكار المختلفة الغير قادرة على استيعاب البيئة العربية الإسلامية للمنطقة، وجعل كلّ تلك المدخلات الغربية مصلحة عليا للبلاد، أو منصّة للتحالفات العابرة للمنطقة، مع دول وقوى أجنبية كالإتحاد السوفياتي ثم روسيا فيما بعد، أو كالولايات المتحدة وبريطانيا. ومن دون الخوض في طبيعتها، إلا أنّ ولادة الدول نتج عنه ميلاد مصالح وطنية قد تتعارض مع بعضها البعض أو مع مصالح دول الجوار.

إنّ التناسق في اللغة والتاريخ والدين بل حتى التشابه في المذاهب لم يمنع ما يسمّى بالدول الناشئة (Emergent States) من البحث عن مصالحها والتي قد تتعارض بالكلية مع تلك الدول المشابهة في كلّ شيء ماعدا المصالح. رأي آخر للمدرسة الواقعية يرى بأن التعاون الإقليمي هو إستراتيجية للتأقلم مع العوالة التي تستلزم وجود

<sup>1</sup> Keohane Robert., and Nye, Joseph, After the Cold War: international institutions and state strategies in Europe, Center for International Affairs: Harvard University, (1997). See also: Luciani Giacomo and Ghassan Salamé, eds, *The Politics of Arab Integration*, Croom Helm London, 1988.

القدرة على المنافسة وخاصة الاقتصادية منها وهذا مالا يتحقق إلا من خلال الدخول في تكتلات وأحلاف<sup>(1)</sup>. ومع ذلك فإنّ توزيع التبادلات والمشاريع الاقتصادية مرتبط بما هو خارج المنطقة أكثر من ارتباطه بدول المنطقة العربية ومنه فمصلحة الدولة انتهت تقاطعاتها مع المصالح الإقليمية وأصبحت الدول العربيّة متماسكة المكان جغرافياً ولكنّها خارجية المصالح أيديولوجيا واقتصاديا و سياسياً. وكمثال على ذلك نذكر في هذا الصدد قيمة التبادل التجاري للصادرات في المنطقة العربية مقارنة بمناطق أخرى من العالم وهذا كأحد المؤشرات التي تدل على ارتباط المنطقة خارجيا وانعدام تعاونها الاقتصادي إقليميا.

المنطقة	الدول العربية	أوروبا	أمريكا الشمالية	آسيا
الدول العربية	366.127	708.142	246.120	610.736
أوروبا	531.212	983.404.4	495018	701.690
أمريكا الشمالية	016.75	032.380	226.151.1	329.488
آسيا	634.261	479.857	878.972	823.022.3

#### قيمة الصادرات حسب المناطق لسنة 2012 (مليار دولار)

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية على الرابط: <http://stat.wto.org/Home/WSDBHome.aspx>, تاريخ دخول الموقع: 2018/07/16.

يشير الجدول إلى قيمة الصادرات حسب مناطق العالم. إنّ أولى الملاحظات هي أنّ قيمة التبادل داخل المناطق يفوق وينسب كبيرة جدا قيمة التبادل خارجها باستثناء المنطقة العربية. فمثلا تبلغ قيمة تبادل الصادرات داخل المنطقة الأوروبية أزيد من 4400 مليار \$ وهي نسبة تفوق صادرات أوروبا نحو أمريكا الشمالية ب 8 مرات ومنطقة آسيا ب 6 مرات بينما يبلغ فارق الصادرات نحو المنطقة العربية بأزيد من 20 مرة وهذا ما يعكس درجة ترابط الدول الأوروبية اقتصاديا وتلاحمها كقوة إقليمية بارزة. وعلى النقيض من ذلك نجد بأن قيمة التبادل داخل المنطقة العربية ضعيفة جدا مقارنة بما يحدث خارجها. وتأتي منطقة آسيا في صدارة المناطق التي تتعامل معها أغلب الدول العربية بقيمة 736 مليار \$، تلتها أوروبا ب 142 ثم تأتي المنطقة العربية بقيمة 127 مليار \$ وهي نسبة ضعيفة جدا وتعكس عدة مشاكل اقتصادية وتكاملية في المنطقة ولعل من أهمها فقدان قاعدة

<sup>2</sup> Nesadurai Helen E, *Globalization, domestic politics and regionalism*, Routledge, London (2003).

زراعية وصناعية وخدماتية قوية وتنافسية واعتماد أغلب الدول على المواد الأولية الخام التي تستهلكها مختلف دول العالم وخاصة المتقدمة منها كالولايات المتحدة والصين واليابان وأوروبا.

يكفي مؤشر التبادل لوحده على أن يعبر عن درجة التباعد التعاوني بين الدول العربية وخاصة إذا قارنا ذلك بباقي مناطق العالم. ومنه وبناء على الجانب النظري المذكور آنفا فإن مصالح الدول العربية قد ارتبطت اقتصاديا بما هو خارج المنطقة وهذا يعتبر من أهم أسباب وعوامل ضعف الإقليمية والتكامل الجهوي.

### المحور الرابع: التعامل الثقافي المفرط مع الإقليمية في المنطقة العربية

يرى عبد الإله بلقزيز<sup>(1)</sup> بانعدام وجود شروط الصلة الموضوعية للأفكار التي قد يتبنّاها المثقف العربي وبين البيئة الثقافية المدعوة إلى استقبالها. صحيح أنه للبيئة الثقافية دور بارز في بلورة الشخصية إن كان على مستوى الدولة أو على المستوى الإقليمي، ولكن إشكالية هذه البيئة الثقافية هو ليس في عدم تقبلها للأفكار الخاطئة والمغلوطه والدخيلة على المجتمع فحسب، وإنما الإشكال هو في اعتبارها -أي البيئة الثقافية السائدة- وعاءً مغلقاً لا يخرج منه شيء قابل لأن يترجم إلى كيان أو مشروع ممكن الحدوث، وبالتالي فإنّ هذه البيئة الثقافية ضعيفة وغير قادرة في الحقيقة على تمييز الخاطئ و الصواب في عدد من القضايا ومسألة الإقليمية والتعاون العربي هي واحدة من تلك القضايا التي صارت مستعصية على الفهم والتطبيق معاً.

إنّ طرح فكرة الوحدة العربية و القومية العربية و الاتحاد العربي والنظام العربي وغيرها من الأفكار، بقي في حقيقته حبيس النخبة العربية ولم يستطع الوصول إلى تلكم البيئة الثقافية التي تمثل العمامة. ومن هنا، فإننا نرى بأنّه من أهم أسباب هذا التباعد بين ما هو نخبوي وما هو شعبي، هو أولاً ناتج بالأساس عن التجريد المبالغ فيه لفكرة القومية والوحدة من قبل النخبة. فهي لم تتطوّر وتكوّن لها آليات ترفع من مساهمة شعوب المنطقة لخدمة الفكرة وتطبيقها من خلال مشاريع واضحة المعالم بل بقيت حديث النخب كفكرة وكنقاش وسجال غير مجد للشعوب. أما النقطة الجوهرية الأخرى، فهي أنّ الثقافي لا يمثّل بالضرورة ذلك المجرد في وصف العروبة بقدر ما تحتاجه المجتمعات من تبصّر بفوائد ومصالح التعاون الإقليمي في المنطقة وبقدر ما تحتاجه الشعوب من مشاريع اقتصادية وعلمية و اجتماعية قابلة للتطبيق. فلو تعاملت النخب مع القضايا الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والسياسية بنفس القوّة التي بذلت لها جهداً في الجانب الثقافي، لانفتح ذلك الوعاء (البيئة الثقافية) نحو المزيد من الأفكار المنتجة والقابلة للتطبيق فعلياً وبالتالي إمكانية نجاح الإقليمية ولو نسبياً.

<sup>1</sup> عبد الإله بلقزيز. من النهضة إلى الحداثة. مركز دراسات الوحدة العربية. 2008. ص 119. أنظر كذلك: محمد جابر الأنصاري. قراءات. تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية. مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. 1994.

يمكن الإشارة هنا إلى أن استخدام البيئة الثقافية محتاج هو أصلاً إلى فرز وإصلاح لمسألة الهوية داخل الدول العربية. فالهوية باعتبارها رمزا للانتماء لها مصادر متنوعة في المنطقة والتي زادت من حدة الصراع المجتمعي والإقليمي بسبب عدم حل ارتباطاتها المعقدة. ويمكن القول بأن مسألة الهوية ترجع إلى قضايا أخرى معقدة وطائرة على المنطقة العربية كبداية الاستعمار والأطماع الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، تراجع وسقوط الخلافة العثمانية، كما نجد نشأة الدول العربية الحديثة في القرن العشرين بحدود مختلفة تجمع بين طياتها العديد من الأقليات والطوائف والعصبيات. لقد أدت هذه العوامل مجتمعة مع عوامل أخرى أقل حدة منها، إلى خلل في تحديد هوية الدولة الوطنية الجديدة وخاصة إذا ما علمنا كما ذكرنا أنفا تلك الصعوبات التي وجدتها الدول العربية في التعامل مع القضايا المستحدثة كالمواطنة وطريقة الحكم وأولويات الدولة وطبيعة الاقتصاد المتبع وغيرها.

وهكذا وفي ظل هذه الأحوال برزت قضية الهوية في المنطقة وبدأت تتصاعد حدتها مع كل مشاكل جديدة ومع كل سياسة جديدة تتبناها الدول العربية. ومع تعدد الانتماءات داخل لمجتمع الواحد، تبرز هويات متجددة ويكون مجرد تفعيلها سببا في بعث النزاعات الداخلية في الدول العربية. إن الأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصر ولكن اختصارا نذكر هنا النزاعات الشيعية السنية وما كانت تستقطبه من جماعات وفصائل داخل الوطن الواحد إلى اليوم.

إن مثل هذه النزاعات وغيرها لها من التأثير على مسألة التكامل والتعاون الإقليمي باعتبار أن الولاءات العابرة للدولة هي خطر على كيانها<sup>(1)</sup> وبالتالي فإن عدم استقرار الهوية على الولاء للوطن في الدول العربية قد يكون سببا مباشرا في زعزعة أمنها واستقرارها وتهديد كينونتها كدولة متماسكة. ومنه فإن التركيز على عروبة المنطقة ثقافيا فقط ليس له تأثير واضح على مسارات الإقليمية ما لم يراجع بشكل جذري ويستفيد من عوامل جامعة أخرى لها علاقة بالاقتصاد والسياسة والمجتمع.

ومن الناحية التاريخية للعصر الحديث، يرى البعض بأن النضال الوطني ضد كل أنواع الاستعمار اعتبر قومياً خالصاً على حدّ تعبير يوسف مكّي. ومن الأسباب المذكورة في هذا السياق، أي قومية المقاومة، فإنها ترجع لوحدة اللغة والثقافة الموجودة في المنطقة، وأنها سبقت بزوغ الإسلام، والقرآن قد نزل بلغة العرب ومنه فإن الإسلام لم يكن غريباً على المنطقة بسبب وضوح لغته التي هي ذاتها لغة القوم.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> Nonneman G, 'Problems facing cooperation and integration attempts in the Middle East', In Nonneman (ed), *The Middle East and Europe. An Integrated Community Approach*, Federal Trust for Education and Research, London. *Organization*, 1992, 53:589-63.

<sup>2</sup> يوسف مكّي. في الوحدة والتداعي: دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. 2003. ص 17. أنظر كذلك: يوسف الشويري. القومية العربية والأمة الدولة في الوطن العربي: نظرة تاريخية. مركز دراسات الوحدة العربية. 2002.

يمكن مناقشة هذا الطرح بأنّ توسّع دولة الخلافة قد شمل أقواماً وسلالات ومناطق مختلفة من العالم. وما كان للعربيّة أن تكون لها تلك الحظوة والمكانة لو لم تقرن بالإسلام على الأقل في مناطق كالشمال الإفريقي والأندلس وآسيا عموماً. فكم من علماء لهم مكانة عند العرب والمسلمين بعد أن عزّهم الإسلام. وتمسّكهم باللغة هو تمسّك بدين وبحضارة غير منفصلة عنها. فالثقافة العربيّة لا يمكنها بأيّ حال من الأحوال الانفصال عن بيئتها الإسلاميّة والأحوال التي تحوّلت إلى مجرد أداة وجب لها أن تستمدّ قوّتها من أفكار قد تكون لها تأثيراتها السلبية على المنطقة. إذ إنّ الثقافة الإسلاميّة هي وعاء اللغة العربيّة تستمد منه قوّتها كلغة تواصل في المنطقة. ولكن عندما تستمد اللغة قوّتها من غير تلكم الثقافة الجامعة والمتأصّلة، فإنّ التواصل يصبح أفقيّاً (Horizontal)، أي أنّ الخطاب لا يسير في اتجاهات مختلفة كطبيعة أيّ خطاب، وإنّما له مسار متزامن واحد بين النخبة المتحدّثة به أو التي تستخدمه لأغراض أخرى تزيد من شرح التباعد بين العرب وتوقفهم عن الوحدة الحقيقية. ومنه فإنّ القول بأنّ القوميّة هي رائدة النضال في المنطقة فيه نظر على الأقل بالنسبة لمنطقة الشمال الإفريقي كما ذكرنا والتي شهدت أعتا المواجهات مع المستعمر حينها، ولكن مع تداخل قوي جدّاً بين القوميّة المتمثلة في اللغة والثقافة وبين ما هو ديني أي الإسلام وبين ما هو اجتماعي نابع من خصائص اجتماعية للشعوب. فالفصل بين اللغة والدين والمجتمع إذن في المشاريع التكاملية والتعاونية، قد سارع بشكل أو بآخر إلى تآكل المشاريع القوميّة والوحدويّة للمنطقة العربيّة من الناحية الثقافية ويضاف إلى ذلك عدم استيعاب مختلف شعوب المنطقة لمصطلحات مركزيّة بالنسبة للدولة كالمواطنة والتنمية والحوكمة والحكم الراشد والمصالح العليا للدولة وغيرها. ومنه فإنّ التحكّم في المصطلحات الأوليّة للدولة من شأنه أن ييسّر العملية التكاملية في المنطقة العربيّة بالإضافة إلى الجوانب الأخرى المذكورة آنفاً.

وبالحديث عن المصطلحات الأوليّة للدولة الناشئة في المنطقة العربيّة، فإنّ أحد الأسباب الأخرى المتعلقة بالهوية وما لها من تأثيرات ثقافية أخرى هي مسألة توزيع الثروات ما بعد الاستقلال ومسألة التنمية. فمن المعلوم بأنّ توزيع الثروات في المنطقة العربيّة أيام الاستعمار كان مبنياً على الهوية وعلى الولاءات للمستعمر. ومنه فإنّ إمكانية الحصول على المكانة الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص كانت متعلقة ومرتبطة أساساً بالولاء للحكومة الاستعمارية وقد يكون ذلك على حساب هوية المجتمع العربي وثقافته.

لقد سعت الحكومات المركزيّة في الدول العربيّة في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى تأمين الثروات ومحاولة تحسين الاقتصاد من الاستعمار ولكن وقعت معظم الدول العربيّة في خطأ آخر وهو أنّ المكانة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة الحديثة بقي مرتبطة بنسبة الولاء للحكومة من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ التنمية الاقتصادية كانت تمثي بوتيرة مقبولة نوعاً ما في المدن والمناطق الساحلية المهمة ولم تتوغل المشاريع التنموية إلى المناطق الداخلية التي تعتبر مصدراً للثروات الباطنية والمواد الأوليّة والتي هي بدورها تعتبر ركيزة الاقتصاد في الدول العربيّة وتشكل أكثر من 90 بالمئة من اقتصاد معظم الدول.

إنّ هذا الخلل في التوزيع وفي التنمية قد وُلد الشعور بالاستياء وضرب عمق المواطنة والهوية باعتبار أن التفرقة في التوزيع والتنمية هو على أساس جغرافي ولكنه ثقافي وانتمائي في نفس الوقت. ففي الكثير من البلاد العربية مثلا، تعامل المناطق التي ينتمي إليها الرئيس أو الحزب الحاكم بخلاف المناطق الأخرى، أو تعامل المناطق التي بها طوائف وأقليات ومجتمعات ثقافية معيّنة بخلاف ما تعامل به مناطق أخرى. إنّ هذا التمايز في التوزيع والتنمية قد زاد من حدّة الخلافات والنزاعات الثقافية المتعلقة بالهوية والدين واللغة. وعليه فإنّ الخروج من هذه النزاعات يقتضي على الحكومات العربية بأن تراجع المسائل التنموية والاقتصادية كما عليها مراجعة قضية توزيع الثروات حتى تقلص على الأقل من حدّة الصراعات الثقافية وتزيد من درجة تماسك المجتمع داخليا من خلال المساواة بين أفرادها في التنمية والتوزيع والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبعد هذه الخطوات سيسهل على الدولة بأن تبحث عن التكامل فيما وراء حدودها باعتبار تماسكها وعدم تأثير الولاءات الخارجية عليها بعد أن هيكلت المجتمع داخليا ولم تركز فقط على التعامل الثقافي المفرط مع القضايا المختلفة على كل المستويات.

كما يمكن الإشارة إلى الغياب الكبير لجانب المؤسسات القادرة على تحويل الأفكار الثقافية والجوانب الفكرية إلى مشاريع عملية. فأى حيوية فكرية وثقافية هي محتاجة إلى مؤسسات ومعاهد ومراكز تطورها وتجعل منها برامج ومشاريع إجتماعية واقتصادية وسياسية. ويرجع هذا الضعف في ترجمة الثقافي إلى اجتماعي واقتصادي، إلى عدم تفرس الدولة الحديثة في المنطقة العربية على تطوير المؤسسات وضعف الأطر المساعدة على ذلك بسبب مركزية الدولة المفرطة. فأساس الثقافة هو الابداع المساعد على التنمية ولكن انغلاق عدد كبير من الدول على مسألة الابداع قد قلص من فرص تطور الثقافة إلى مشاريع تنموية بارزة.<sup>1</sup>

#### الخاتمة:

لقد عرضت هذه الورقة أهم المسائل المتعلقة بالإقليمية في المنطقة العربية. فمسألة التصوّر مستنتجة من تطوّر في أسباب التكتلات وتأسيس الأحلاف والمنظمات التعاونية. وخلصت المسألة إلى أنّ الأخذ بالمعطيات والتغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي مع تفاعلها له من الأهمية بما كان في إعادة طرح مفهوم الإقليمية بصورة وتصوّر معاصر.

<sup>1</sup> Salamé, Ghassan. (1979). "Integration in the Arab World: The Institutional Framework." In Giacomo Luciani and Ghassan Salamé, (eds.). *The Politics of Arab Integration*, Croom—Helm, London, 1979. Sayegh Fayeze A, *Arab Unity: Hope and Fulfillment*, Devin—Adair, New York, 1958. Nabeel Khoury, "The Pragmatic Trend in Inter-Arab Politics," *Middle East Journal*, 1982, Vol 36 (3), 374-387.

أما المسألة الثانية فهي متعلّقة بأدوار المعنى الأيديولوجي وتأثيره على المعنى الجغرافي. وناقشت المسألة قضية الإشباع الأيديولوجي لبعض المصطلحات الإقليمية كالشرق الأوسط مع كونه يمثل منطقة جغرافية بعينها. من أهم مخرجات المسألة هو أنّ الشرق الأوسط مع ما فيه من إشباع أيديولوجي وإلحاق بالغرب إلاّ أنّه يبقى هو المصطلح المعبر عن حالة المنطقة كما أرادها الغير وبالنظر كذلك إلى التبعات السياسية والاقتصادية الحاصلة فيها.

وتأتي المسألة الأخيرة في هذه الورقة لتعالج قضية الانحصار والتعامل الثقافي المفرط مع قضية الإقليمية العربية. إنّ عدم التعامل مع المجالات الأخرى من اقتصادية مجتمعية وغيرها لبحث الإقليمية في المنطقة العربية قد نتج عنه انحصار الكلام والأفكار عند النخبة فقط. ومن الأهمية بما كان للإقليمية في المنطقة العربية أن تتوسّع مجالات بحثها إلى أخرى اقتصادية وغيرها حتى يُتمكّن من تحويلها إلى مشاريع واقعية وليست أخبار ثقافية وحماسية تتحدّث عن القومية والأمة ولكن من دون فعالية هذا من جهة، كما أشرنا إلى ضرورة الاهتمام بالمصطلحات الأساسية للدولة حتى تكون الإقليمية هي مرحلة أرقى للدولة وليس متداخلة معها فيحصل التقاطع السلبي بين المستويين بسبب عدم وضوح كليهما أي الدولة والإقليمية في المنطقة العربية.

#### قائمة المراجع باللغة العربية:

1. الحصري، ساطع العروبة بين دعائها ومعارضها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية . 1985. ص 114.
2. يوسف الشويري. القومية العربية والأمة الدولة في الوطن العربي: نظرة تاريخية. مركز دراسات الوحدة العربية. 2002.
3. سلسلة الدولات، أوجه التشابه الواجب توافرها بين الدول السّاعية لتأسيس مجموعات إقليمية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1990.
4. أحمد يوسف أحمد، مسعد نيفين. حال الأمة العربية 2008-2009 أمة في خطر. مركز دراسات الوحدة العربية. 2009. ص 107.
5. عبد الإله بلقزيز. من النهضة إلى الحداثة. مركز دراسات الوحدة العربية. 2008. ص 119.
6. محمد جابر الأنصاري. قراءات. تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية. مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. 1994.
7. يوسف مكّي. في الوحدة والتداعي: دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. 2003. ص 17.

### قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Louise, Fawcett., Andrew, Hurrell, *Regionalism in world politics*, oxford University Press, New York, 1995.
2. Breslin Shaun, W., Nicola Philips Hughes, and Ben Rosamond, *New regionalisms in the global political economy*, Routledge, London, 2008.
3. Macdonald Robert W, *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organization*, Princeton University Press, Princeton, 1965.
4. Mansfield, E.D. and H. Milner, 'The new wave of regionalism.' *International Organization*, (1999) 53:589-627.
5. Hettne Bjorn, *International political economy: understanding global disorder*, Fernwood publishing: Nova Scotia, 1995.
6. Schulz Michael, *Regionalism in a globalizing world: a comparative perspective on forms, Actors, and progresses*, Palgrave, New York (2001).
7. Spindler Manuela, *New regionalism and the construction of global order*, University of Warwick: United Kingdom, (2003).
8. Mitrany David, Approach to World Organization International Affairs. Royal Institute of International Affairs), (1948), Vol. 24, No. 3.
9. Louise Fawcett, *International relations of the Middle East*, Oxford University Press, 2009.
10. Keohane Robert., and Nye, Joseph, After the Cold War: international institutions and state strategies in Europe, Center for International Affairs: Harvard University, (1997).
11. Luciani Giacomo and Ghassan Salamé, eds, *The Politics of Arab Integration*, Croom Helm London, 1988.
12. Nesadurai Helen E, *Globalization, domestic politics and regionalism*, Routledge, London (2003).
13. Nonneman G, 'Problems facing cooperation and integration attempts in the Middle East', In Nonneman (ed), *The Middle East and Europe. An Integrated Community*

- Approach*, Federal Trust for Education and Research, London. *Organization*, 1992, 53:589-63.
14. Salamé, Ghassan. (1979). "Integration in the Arab World: The Institutional Framework." In Giacomo Luciani and Ghassan Salamé, (eds.). *The Politics of Arab Integration*, Croom–Helm, London, 1979.
  15. Salafy Ali, *The League of Arab States: Role and Objectives*, Arab Information Center Washington, DC, 1989.
  16. Nabeel Khoury, "The Pragmatic Trend in Inter-Arab Politics," *Middle East Journal*, 1982, Vol 36 (3), 374-387.

## ادراك الولايات المتحدة الأمريكية لمكانة البرازيل الاقليمية

ا.م.د نوار جليل هاشم

الجامعة المستنصرية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

### المقدمة :

تعد الولايات المتحدة أمريكا الجنوبية الباحة الخلفية لها ، ومن هنا فان هذه القارة تدخل ضمن اهتمامات الأمن القومي الأمريكي ، وعند النظر الى خارطة القارة الأمريكية نرى أن البرازيل دولة تجذب النظر من خلال موقعها الاستراتيجي الذي تحتله فضلا عن كونها الدولة الأكبر حجما فيها ، لذا كان على الولايات المتحدة من البحث عن حليف قوي في هذه القارة يدعمها في القرارات التي تتخذها على الساحة الإقليمية عليها أن تنظر الى البرازيل وأن تجعلها شريكا استراتيجيا ليس على مستوى النصف الغربي من العالم بل على مستوى العالم ككل ، وهذا بطبيعة الحال لم يفت على الإدارات الأمريكية المتعاقبة من خلال ادراكها للأهمية الإقليمية للبرازيل في نصف الكرة الغربي وهو ما انطلقت منه فرضية البحث في الاجابة على اشكاليته المتعلقة في هل أن هناك إدراكا للولايات المتحدة الأمريكية للبرازيل بعدها قوى صاعدة لها دورا مستقبليا في النظام العالمي.

وعند الحديث عن منهجية البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليل في وصف طبع العلاقات بين الطرفين ومن ثم تحليل مسار هذه العلاقة وأهميتها في المستقبل من خلال استخدام هيكلية البحث والتي تم تقسيمها الى ، المحور الأول تم تخصيصه لدراسة الأهمية الاستراتيجية للبرازيل ، أما المحور الثاني فقد خصص لتناول مسارات الادراك الأمريكي لأهمية البرازيل الإقليمية ، بينما المحور الثالث فقد ذهب لدراسة نقاط التقارب والاختلاف بين البلدين ، المحور الرابع والأخير فقد تناول مستقبل الادراك الأمريكي للبرازيل الإقليمية وصولا الى الخاتمة.

## المحور الأول : أهمية البرازيل الاستراتيجية

قبل الحديث عن تاريخ العلاقات بين البلدين لابد أن نتحدث عن ما الذي جعل البرازيل بلدا ذات أهمية قصوى للولايات المتحدة فعند النظر الى خريطة أمريكا الجنوبية نرى أن البرازيل تقع في قارة أمريكا الجنوبية، بين خطي طول (34°-73° غربا)، و بين دائرتي عرض (5°-33° جنوبا) ، وتقدر مساحتها ب 8514876 كم مربع، أي نصف من مساحة أمريكا الجنوبية، (الأولى قاريا، و الخامسة عالميا)، و هي تضم 269 ولاية، و قطاع فدرالي (العاصمة برازيليا)<sup>1</sup>.

على السطح تبدو البرازيل غير مندمجة عرقيا كما كانت أميركا قبل أربعين عاما إذ يشكل البيض ذوي الأصل الأوربي اللاتيني (البرتغال، إسباني، وإيطاليا) بنسبة 53 بالمئة، والملونين الخلاسين (و يعرفون بالمولاتو) بنسبة 33 بالمئة، والزنج ذوو الأصل الإفريقي بنسبة 11 بالمئة، وأخيرا الهنود الحمر بنسبة 0.1 بالمئة فقط، لكن على الرغم من وجود تباينات اقتصادية واسعة تقسم الأوروبيين والأفارقة والسكان الأصليين فان ذلك يرجع بصورة أساسية الى التوزيع الجغرافي السياسي وتركيز رأس المال في المدن أكثر من اختلاف الأصول العرقية، ويعتبر 70% من السكان الأصليين خليطا من الأفارقة أو الأوروبيين أو السكان الأصليين، وهكذا فان التفرقة تقوم على أساس الطبقات الاجتماعية، أكثر من قيامها على أساس الأصول العرقية<sup>2</sup>.

أما بالنسبة الى الموارد الطبيعية في البرازيل، فهي تكون موارد متجددة مثل:

أ- الموارد المائية: (المرتبة ال1 عالميا)، حيث تقدر نسبة المياه المتجددة ب8233مليار متر مكعب.

ب- الغطاء النباتي: فهي أكبر دولة استوائية، و تحتل الغابات 62 بالمئة من مساحتها العامة (أي 532.481 مليون هكتار سنة 2000)، و جاءت في مقدمتها غابة الأمازون التي لقبته برئة الأرض، و هي تحتوي على 2500 نوع نباتي (كالكسافا، و اليوكانيا...) من مجموع 56 ألف ينمو في البرازيل، منها 3850 نوع محلي و 2500 من الأشجار العملاقة.

او موارد ناضبة :

أ- الموارد الطاقوية: البترول: و يعد أهم موارد الطاقة في البرازيل، حيث احتلت في إنتاجه المرتبة ال13 عالميا سنة 2006 بكمية بلغت 2.63برميل يوميا، و قدر احتياطيها ب2.1مليار طن من نفس السنة.

مصادر طاقوية أخرى: لتعويض نقصها في البترول أنتجت البرازيل طاقة جديدة، بديلة، نظيفة، و صديقة للبيئة هي "الإيثانول" أو "الوقود الحيوي"، الذي يستخرج من قصب السكر بتكلفة رخيصة، وقد احتلت المرتبة ال2

<sup>1</sup> <https://www.marefa.org> موقع المعرفة

<sup>2</sup> براج خانا: العالم الثاني – السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009، ص293.

عالميا في إنتاجه ، و أما الغاز الطبيعي فقد بلغت كميته المنتجة 0.345 تريليون قدم مكعب سنة 2005 (المرتبة ال34 عالميا)، كما أنتجت البرازيل 6.89 مليون طن من الفحم في نفس السنة جنوب البلاد (المرتبة ال36 عالميا) أما توليد الطاقة فقد بلغ 396.36 مليار كيلواط ساعي سنة 2005 (المرتبة ال10 عالميا)...إلخ.

ب- الموارد المعدنية: حيث تملك البرازيل موارد معدنية ضخمة .

لذا فان اقتصاد البرازيل، هو سابع أكبر اقتصاد حسب الناتج المحلي الإجمالي . تتبنى البرازيل سياسات الأسواق الحرة باعتدال والاقتصاد داخلي التوجه. وهي أكبر اقتصاد في بلدان أمريكا اللاتينية وثاني اقتصاد في نصف الكرة الأرضية الغربي. في 2008 كان الشركاء التجاريين الرئيسيين للبرازيل: مركوسول وأمريكا اللاتينية (25.9% من التجارة)، الاتحاد الأوروبي (23.4%)، آسيا (18.9%)، الولايات المتحدة (14.0%)، وآخرون (17.8%)<sup>1</sup>.

اذ بدأت البرازيل في التحرر وتحرير التجارة: منذ عام 1990، حسنت البرازيل التكامل الدولي وأدت إلى فتح الأسواق عبر ثلاث طرق: الأول-التحرير الأحادي (خففت التعريفات الجمركية بصورة جزئية من 51 في المائة إلى متوسط 12 في المائة) ، الثاني-الاتفاقيات المتعددة الأطراف في جولة أوروغواي لالتزامات كبيرة للحد من الحواجز على الواردات وربط جميع التعريفات الجمركية بشكل جماعي) ، والثالث- اتفاقيات إقليمية (دخلت اتفاقيات التجارة الداخلية والخارجية مثل تجمع بريكس)<sup>2</sup>.

إن أساس السياسة الخارجية البرازيلية اقتصادي، ومن المرجح أن يظل كذلك على الرغم من ازدياد نشاط البرازيل في العديد من القضايا، مثل الطاقة، التنوع البيولوجي، تغير المناخ، السياسات النقدية، حفظ السلام، أفريقيا، والشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنها نشطة في مجموعة متنوعة من المؤسسات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، الدولية وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، من نواح كثيرة ولا تزال البرازيل قوة سياسية واقتصادية مؤتمة ومتضاربة<sup>3</sup>.

اما بالنسبة الى السياسة الخارجية البرازيلية في قارة أميركا الجنوبية فهي تقوم على تبني النهج السلمي التفاوضي في حل المشكلات، وتخفيض حدة النزاعات بين دول القارة، وفي الوقت نفسه محاولة تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وإيجاد الكيانات الإقليمية المساعدة على ذلك. ولتنفيذ هذا الخط الإستراتيجي

<sup>1</sup> <https://www.marefa.org/> موقع المعرفة

<sup>2</sup> Myles Frechette and Frank Samolis; A TENTATIVE EMBRACE: BRAZIL'S FOREIGN AND TRADE RELATIONS WITH THE UNITED STATES, Política Externa is a Brazilian publication which, 2012.p6

<sup>3</sup> Lbid,p2.

سعت البرازيل إلى إنشاء العديد من الاتحادات والمنتديات والتجمعات الرامية إلى تفعيل العمل جنوب الأمريكي المشترك. وكان من أوائل هذه (MERCOSUR) الكيانات اتحاد ميركوسور<sup>1</sup>.

### المحور الثاني : مسارات الادراك الأمريكي للاهمية البرازيلية

إن العلاقات بين البرازيل والولايات المتحدة واجهت فترات من القرب والمسافة مع مرور الوقت. فطوال ما يقرب من مائتي عام من التفاعل وفقا لدرجة التقارب و / أو الاختلاف بين البلدين. وفي الوقت نفسه، فإن الهوية الأمريكية المشتركة، إضافة إلى سمات قوة كلتا الدولتين - الأرض والسكان وحجم الاقتصاد - شكلت دائما عوامل جذب لأحدهما والآخر ؛ وسنوضح أدناه بعض الجوانب السياسية والاقتصادية الأكثر أهمية لتطور هذه العلاقة، إذ مرت العلاقات بفترات منها :

#### 1- التحالف:

حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، كانت العلاقة بين البرازيل والولايات المتحدة متقطعة. فالروابط المهيمنة مع العالم الأوروبي - ولا سيما بريطانيا العظمى - والنزاعات والمفاوضات المتعلقة بتعريف المساحات الإقليمية المعنية تناولت تقريبا جميع الأجندة الخارجية لكلا البلدين. اكتسبت العلاقات بين البرازيل والولايات المتحدة الانساق في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، عندما بدأت الحركة الجمهورية البرازيلية في رؤية التجربة السياسية لأمريكا الشمالية كمصدر للإلهام ، وفي الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة فتحت سوقها للقهوة البرازيلية.

خلال الجمهورية الأولى، اتبعت العلاقات الأمريكية البرازيلية نموذج تحالف غير رسمي، او "تحالف غير مكتوب". وعلى الرغم من عدم وجود مساعدة عسكرية متبادلة، فإن الدعم الدبلوماسي المتبادل والعلاقات التجارية المكثفة كانا يربطان البلدين بصداقة قوية ، ووفقا للرأي البرازيلي، فإن النظام العالمي الذي تهيمن عليه المصالح الأوروبية، سيواجه عملية استنفاد، مما يقود الولايات المتحدة إلى أن تصبح فاعلا دوليا قويا<sup>2</sup>.

#### 2- المحاذاة:

ثورة 1930 في البرازيل بشرت في فترة من التغيرات السياسية والاقتصادية الهامة، مع التفكير الفوري في الشؤون الخارجية للبلدان. في الولايات المتحدة، انتصار فرانكلين روزفلت، في عام 1932، أثار توقعات سياسية

<sup>1</sup> البرازيل القوى الصاعدة من أمريكا اللاتينية ، مركز الجزيرة للدراسات ، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (3) ، شبكة الجزيرة ، 2010 ، ص 83.

<sup>2</sup>Monica Hirst; UNDERSTANDING BRAZIL-UNITED STATES RELATIONS, Coleção política externa brasileira, Copyright © Fundação Alexandre de Gusmão, Brasília – 2013.p32. www.funag.gov.br

واقتصادية جديدة. وفي الميدان الخارجي، شرعت الإدارة الديمقراطية في مشروع للقيادة الدولية يهدف إلى كسر العزلة السابقة للولايات المتحدة وكفالة ظروف السلم والاستقرار الاقتصادي في النظام العالمي.

وكان للتغيرات التي أدخلت على السياسة الخارجية الأمريكية آثار هامة بالنسبة لأمريكا اللاتينية، لأنها فتحت الطريق أمام نمط جديد من العلاقات يعرف باسم "سياسة الجوار الحسنة" التي جاءت لتقييم الحوار السياسي مع بلدان المنطقة. وكان القصد هو تعزيز وجود الولايات المتحدة في المنطقة، من خلال الروابط الاقتصادية والثقافية والعسكرية، فضلا عن المؤتمرات المتعددة الأطراف المتكررة. وقد دعا كل من وزير الخارجية كورديل هال ووكيل وزارة الشؤون الأمريكية سومنر ويلس إلى استبدال الممارسات التدخلية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية<sup>1</sup>.

### 3- الحكم الذاتي:

تبدأ هذه المرحلة مع حكومة إرنستو جيسل، عندما فتحت البرازيل فصلا جديدا في الشؤون الداخلية والخارجية. وقد بدأ النظام العسكري في اتخاذ خطواته الأولى نحو الانفتاح السياسي، وتم البحث عن محتويات جديدة لتصميم السياسة الخارجية للبلدان. وفي عهد وزير الخارجية أنطونيو فرانسيسكو أزييريدو دا سيلفيرا (1974-1979) أعيدت صياغة شروط إعادة إدماج البلد في النظام العالمي. وكان من بين المبادئ الأساسية للإدراج الدولي البرازيلي: الالتزام بمبادئ الحكم الذاتي، والمساواة في السيادة بين الدول، والدفاع عن تقرير المصير وعدم التدخل في الداخل والشؤون الخارجية للدول، ودعم الحل السلمي للمنازعات<sup>2</sup>.

ففي عام 1976 أثناء فترة رئاسة الرئيس جيرالد فورد، أدركت القيادة الأمريكية الصعود البرازيلي، فقد منحت الولايات المتحدة البرازيل وضعا إستشاريا خاصا في شؤون أمريكا اللاتينية، وعندما تم سؤال كيسنجر حول الصعود البرازيلي من قبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البيت الأبيض، توماس دوغ مورغان، أجاب "ان عدد سكان البرازيل يبلغ 108 مليون نسمة، وهي تملك موارد إقتصادية هائلة وتتمتع بمعدل سريع جدا للنمو الإقتصادي، ان البرازيل في طريقها لتصبح قوة عالمية، وهي لا تحتاج الى موافقة من أحد لتصبح كذلك، ومن واجبنا عندما نتعامل السياسة الخارجية ان نتعامل مع الحقائق الموجودة"<sup>3</sup>.

### 4- التعديل:

في عام 1990، أدت مجموعة جديدة من العوامل المحلية والدولية، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة والعولمة الاقتصادية، جنبا إلى جنب مع توطيد الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية في البرازيل، إلى عملية تغيير

<sup>1</sup> Lbid,p34.

<sup>2</sup> Lbid,p34.

<sup>3</sup> () هنري كيسنجر : هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية، ترجمة عمر الايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، 2003، ص 97.

تدريجي في العلاقات الأمريكية البرازيلية. تحقيقا لهذه الغاية، حكومة فرناندو كولور دي ميلو (1990-1992) عن نية البرازيل أن تصبح جزءا من "مجتمع ديمقراطيات السوق الحرة"، وهو ما يعني في الواقع انقطاعا عن نموذج السياسة الخارجية الذي تم بناؤه منذ السبعينيات. وتحسنت الحاجة إلى تحويل السياسة الخارجية إلى أداة لتوسيع القدرة التنافسية الدولية للبلد وتحسين إمكانية وصوله إلى الأسواق والائتمان والتكنولوجيا<sup>1</sup>.

##### 5- التأكيد:

بعد صدمة الهجمات الإرهابية في 11 ايلول/سبتمبر 2001، والتي غيرت إدراك الولايات المتحدة للتهديد؛ لان تلك الهجمات جلبت تهديدين هما الجهات التي تدعي الإسلام الراديكالي وأسلحة الدمار الشامل<sup>(2)</sup>، لذا كان من الطبيعي ان يكون رد فعل الولايات المتحدة هو إسترجاع الأنماط القديمة من العقائد والسلوك، فقد كان خطاب إدارة بوش بعد الحادث يصور الولايات المتحدة على انها القوة الحيوية لنشر الحرية والديمقراطية في العالم<sup>(3)</sup>، لذا جاءت إستراتيجية الرئيس جورج دبليو بوش ونتيجة لذلك بالإستناد الى عدة مبادئ، أولا: ان الولايات المتحدة ستبذل كل ما في وسعها للحفاظ على تفوقها العسكري غير المشكوك فيه، ثانيا: انها تحتفظ لنفسها بحق ممارسة الفعل العسكري الوقائي، ثالثا: العلاقات الدولية هي علاقات قوة وليست علاقات قانون، لذلك فان القوة تسود والقانون يشرع ما يسود، رابعا الولايات المتحدة هي بلا منازع القوة السائدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، خامسا: على الولايات المتحدة ان تجد طريقة تؤكد بها تفوقها على العالم<sup>(4)</sup>.

تبدأ هذه المرحلة مع حكومة لولا في عام 2002 والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة التغيير والنهج الإيجابي في الحوار مع الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن الأولويات الخارجية الأمريكية التي وضعت منذ 11 ايلول / سبتمبر كان لها تأثير على العلاقات مع البرازيل. وأصبح عنصر التغيير في الرابط الثنائي أقل أهمية من المتوقع لكلا البلدين. وفي البداية، وبدلا من تقديم الدعم في الحرب العالمية ضد الارهاب، اقترحت البرازيل الشروع في كفاح عالمي ضد الفقر، واصفا استعدادها المحدود للانخراط في الحملة الصليبية ضد الارهاب التي تقودها واشنطن. ويبدو أن عدم أهمية البرازيل في التصميم الاستراتيجي الذي رسمته إدارة بوش ونشره على نطاق واسع في عام

<sup>1</sup>Monica Hirst;opcit, p59.

<sup>(2)</sup> فرانسيس فوكوياما : امريكا على مفترق طرق ( مابعد المحافظين الجدد)، مصدر سبق ذكره، ص96.

<sup>(3)</sup> نعوم تشومسكي : الهيمنة ام البقاء - السعي المريكي للسيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، 2004، ص19.

<sup>(4)</sup> بشير عبد الفتاح : القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا، القاهرة، المركز العربي للدراسات الانسانية، الطبعة الاولى، 2008، ص34.

2002، يعكس الدور الهامشي الذي تقوم به أمريكا اللاتينية بأسرها في مواجهة المطالب الجديدة من قبل الولايات المتحدة<sup>1</sup>.

وفي عام 2007 توجه مركز بروكينجز الأميركي إلى الباحث والأكاديمي المخضرم روردان رويت سائلا إياه عما يراه في أفق المستقبل البرازيلي. الإجابة التي قدمها رويت، العاكف على مدى أربعين سنة على دراسة السياسة البرازيلية، حملت مخاوف من أن ما تشهده البرازيل من تقدم يذكّرنا بشعار الغرانديزا التقدم العظيم) الذي شهدته عام 1967؛ ففي ذلك العام حققت البرازيل نموًا اقتصاديًا ( تخيل معه للجميع أنها ستصبح قوة دولية مهيمنة، غير أنه لسوء الحظ ما إن جاء عام 1982 حتى انتهت تلك الفترة بأزمة ديون حادة بددت أحلام الصعود الدولي<sup>2</sup>.

### المحور الثالث : نقاط التقارب والاختلاف بين البلدين

#### 1- التقارب:

ومن الناحية الاجتماعية، فإن الولايات المتحدة والبرازيل تشتركان في جذور أوروبية وجيودية مسيحية، والمبادئ الديمقراطية، والحريات الفردية، وحقوق الإنسان، والتنوع الثقافي<sup>3</sup>.

على الصعيد العام هناك نقاط مشتركة عديدة بين الطرفين للتعاون، منها أ- المؤسسات المتعددة الأطراف : والتي عفا عليها الزمن وغير كافية للتصدي للتحديات الراهنة. وتوفر هذه الحالة فرصة كبيرة للولايات المتحدة والبرازيل للتعاون في نصف الكرة الغربي وفي جميع أنحاء العالم. وبإصلاح الهياكل العالمية والإقليمية الرئيسية من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومجموعة الثمانية لدى الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية أي المؤسسات القائمة بين البلدان الأمريكية، إذ تحتاج هذه إلى التحديث والتكيف مع التطور الحاصل في العالم. إن جهود الإصلاح، التي يمكن للولايات المتحدة والبرازيل أن تجد فيها قضية مشتركة، يجب أن تكون مدركة للجهود الوليدة في الحوار المتعدد الأطراف خارج المؤسسات التقليدية، وإن كانت لا تتأثر بها.

ب- الأمن والأمان العالمي، وفيما يتعلق بمسألة الانتشار الوجودي وخطر الانتشار النووي، كانت البرازيل رائدة عن طريق التخلي عن برنامجها النووي، وهناك عدد قليل جدا من بلدان العالم التي تخلت عن برامج الأسلحة النووية، وهو رفض مكرس في الدستور في عام 1988. ويجب على البرازيل أن تكون رائدة في وضع نظام جديد لعدم الانتشار ونزع السلاح يمكن أن يأخذ في الاعتبار التعقيد من البيئة العالمية والتي يمكن أن تشمل دولا متنوعة مثل الهند وإيران وكوريا الشمالية. وبعد أن تخلت البرازيل عن برنامجها للأسلحة النووية، تتمتع

<sup>1</sup> Monica Hirst; opcit.p62.

<sup>2</sup> البرازيل القوى الصاعدة من أمريكا اللاتينية، مصدر سبق ذكره، ص80.

<sup>3</sup> Ricardo Sennes ; US – BRAZIL Relations A New Beginning How to Strengthen the Bilateral Agenda, ADRIENNE ARSHT LATIN AMERICA CENTER , 2015 .p7 www.AtlanticCouncil.org

بالمصداقية والخبرة على السواء في قيادة هذا الجهد. وترغب الولايات المتحدة في الحد من النادي النووي، في حين أن البرازيل لديها من بين البرامج النووية السلمية الأكثر تقدماً في أمريكا اللاتينية<sup>1</sup>، وفيما يتعلق بمسائل الصراع والسلام، لم تضع أمريكا اللاتينية قدرة تنظيمية عميقة على حفظ السلام الدولي. بيد أن ذلك بدأ يتغير. ونرى اليوم برازيليا قائدا لقوات الأمم المتحدة في هايتي، مما يدل على استعداد البرازيل للاضطلاع بدور قيادي في تكريس جيشها لتعزيز السلام في نصف الكرة الأرضية.

ج- التغيرات المناخية: وفيما يتعلق بمسألة تغير المناخ، كانت البرازيل رائدة في هذا المجال، كما ان للولايات المتحدة اهتمام في هذا المجال أيضا مما يوفر فرصة للتعاون ما بين البلدين مستقبلا في هذا المجال.

د- وأخيرا، ينبغي أن ندرك أن الفقر والمرض يمثلان أيضا تهديدات عالمية. وهنا بدأنا نفهم قوة انخراط البرازيل في الاقتصاد العالمي وكيف أن ذلك قد أخرج ملايين الناس من براثن الفقر<sup>2</sup>.

أما على صعيد العلاقات الإيجابية بين الطرفين فنرى ان تاريخ العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البرازيل وأمريكا يوضح العديد من حالات التعاون على الصعيد الاقتصادي في بداية القرن 21 فان كلا البلدين لديهما مصالح مهمة في توسيع صادراتهما ووارداتهما لتعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف في مجتمعاتهم<sup>(3)</sup>.

لقد واجهت العلاقات الاقتصادية بين البرازيل وأمريكا العديد من التحديات التي تنطوي على أربعة أبعاد مختلفة، يشير البعد الأول الى تطور الاقتصاد البرازيلي والتوقعات التي أثرت في الولايات المتحدة وتأثيرها على الإستثمار الأمريكي المباشر في البرازيل، ويتعلق البعد الثاني والأكثر تقليدية إلى المعاملات الجارية بين البلدين. لقد كان هذا جانبا مهما من جوانب العلاقات الثنائية طوال القرن العشرين. إكتسب البعد الثالث أهمية حيث أصبحت المؤسساتية متعددة الأطراف أكثر أهمية في التجارة العالمية. منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995، إكتسبت النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والبرازيل وضوح جديد في المحافل متعددة الأطراف. وقد تم حل هذه النزاعات داخل منظمة التجارة العالمية. يذهب البعد الرابع الى ما وراء العلاقات الثنائية بدقة، وصولا الى البعد الإقليمي<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Kellie Meiman and David Rothkopf ; The United States and Brazil Two perspectives on dealing with partnership and rivalry , centerfor American progress,2009.p17 www.americanprogress.org

<sup>2</sup> New Directions in BRAZILIAN FOREIGN RELATIONS, Foreign Policy at Brookings ,Woodrow Wilson International center for scholars Brazil Institute ,Washington ,28-9-2007,p9-10.

<sup>(3)</sup> Jeffrey J. Schott; US-Brazil Trade Relations in a New Era, Institute for International Economics, To be published in Brasil e os Estados Unidos num Mundo em Mutação, edited by Paulo Roberto de Almeida and Rubens Antonio Barbosa 2003,p2. www.iie.com/publications/papers/schott1103-2.pdf

<sup>4</sup>Monica Hirst ; opcit .p93.

وعلى صعيد العلاقات العسكرية الأمريكية البرازيلية فلها باع طويل ، فخلال الحرب العالمية الثانية، أيدت البرازيل الحلفاء، وإستمرت العلاقات العسكرية بين الطرفين. وفي إدارة الرئيس رونالد ريغان كانت على علاقات جيدة مع الجيش البرازيلي ففي 31 أغسطس 1983، وقعت الولايات المتحدة والبرازيل مذكرة تفاهم حول التعاون الصناعي العسكري، وإستمر التعاون العسكري بين الطرفين على نحو متزايد ، وهذا ما أكدته إتفاقية للتعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة والبرازيل في نيسان من عام 2010 والذي عزز التعاون بين الطرفين ، هذا فضلا عن وجود تمارين عسكرية وتبادل المعلومات اللوجستية بين الطرفين ، فعلى سبيل المثال التعاون الذي كان في هاييتي في أعقاب زلزال يناير 2010 والذي تعد أكبر عملية مشتركة بين الطرفين منذ الحرب العالمية الثانية ، كذلك كانت هناك عمليات لبيع السلاح الأمريكي الى البرازيل وكان أحدثها بيع طائرات مقاتلة F / A-18E / F سوبر هورنيت لسلاح الجو البرازيلي<sup>(1)</sup>.

وتهدف هذه المساعدة إلى تعزيز العلاقات العسكرية - العسكرية، وزيادة إضفاء الطابع المهني على القوات البرازيلية، وتعزيز قدرة البرازيل على الاضطلاع بدور أكبر في عمليات حفظ السلام وفي مكافحة الإرهاب. قدمت وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية ما يقرب من 2 مليون دولار في شكل مساعدات تدريب عسكري إلى حوالي 110 برازيليين في السنة المالية 2014. دفعت الحكومة البرازيلية 124 برازيليين آخرين لتلقي أكثر من 8 ملايين دولار في التدريب الأمريكي من خلال برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية (فمس). وفي السنة المالية 2015، خططت إدارتا الدولة والدفاع لتوفير مساعدة عسكرية قدرها 662 000 دولار لنحو 50 برازيليا. وقد خططوا لتدريب 72 مواطنا برازيليا بمبلغ 1.5 مليون دولار بتمويل برازيلي من خلال برنامج فمس<sup>2</sup>.

مع دعم الولايات المتحدة، اتخذت البرازيل عدة خطوات لتحسين قدرات مكافحة المخدرات فيها ، ففي عام 2006، أصدرت البرازيل قانون مكافحة المخدرات الذي يمنع ويعاقب على زراعة وتهريب المخدرات غير المشروعة. وقد عملت البرازيل أيضا مع جيرانها لبناء مراكز الاستخبارات المشتركة في نقاط استراتيجية على طول حدودها واستثمرت في أجهزة الاستشعار والرادار ، وتلقت البرازيل في عام 2009 من الولايات المتحدة حوالي 1 مليون دولار من المساعدات لمكافحة المخدرات ومرة أخرى في عام 2010 استلمت أيضا 1 مليون دولار تحت طلب إدارة أوباما ، وقد عملت الولايات المتحدة أيضا على المستوى الثنائي مع البرازيل لتحسين القدرات في مكافحة الإرهاب فضلا عن توفير التدريب على مكافحة الإرهاب، عملت الولايات المتحدة مع البرازيل لتنفيذ مبادرة أمن الحاويات (CSI) في ميناء سانتوس. في عام 2010، البرازيل وقعت الولايات المتحدة إتفاقية تعاون

<sup>1</sup> Fact Sheet: U.S.-Brazil Defense Cooperation April 09, 2012 , the WHITE HOUSE President Barack Obama, <https://www.whitehouse.gov/blog>

<sup>2</sup> Peter J. Meyer ; Brazil: Background and U.S. Relations , Congressional Research Service 7-5700 [www.crs.gov](http://www.crs.gov) RL33456 ,p23. 2016.

الدفاع وأعطى الموافقة المبدئية لفتح اتفاق السماوات التي من شأنها أن حماية الطيران في حين أن وزارة الخارجية وأشاد تقارير الدول حول الإرهاب في الحكومة البرازيلية لعدد من مكافحة الإرهاب<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من أن البرازيل تعد دولة ذات دخل متوسط، ولكنها لا تتلقى كميات كبيرة من المساعدات الأميركية، ففي عام 2011 قدمت الولايات المتحدة مساعدات للبرازيل حوالي 25 مليون دولار اما في عام 2012 فقد بلغت قيمة المساعدات حوالي 19 مليون دولار ، وحوالي 15 مليون دولار في عام 2013 ، وتشير التقديرات ان إدارة أوباما وفرت حوالي 13 مليون دولار في عام 2014 ، وقد طلبت البرازيل في عام 2015 حوالي 3.4 مليون دولار ، الا ان الغالبية العظمى من المساعدة المقدمة في السنوات الأخيرة دعمت برامج الحفاظ على منطقة الأمازون البرازيلية وفي شؤون الأمن و على مكافحة المخدرات وبناء القدرات العسكرية<sup>2</sup>.

ب- الاختلاف :

فقد توترت العلاقات الثنائية بين الحين والآخر، حيث تباينت المصالح الوطنية للبلدان أحيانا أدت السياسات الخارجية المستقلة إلى خلافات. في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، يشعر المسؤولون الأميركيون بخيبة أمل من المعارضة البرازيلية للجهود الدولية لعزل روسيا دبلوماسيا بعد ضم القرم اليها وعدم رغبتها في توجيه انتقاد علني لجهود الحكومة الفنزويلية لقمع المعارضة السياسية. وعلى الرغم من أن البرازيل لا تدعم الإجراءات التي اتخذتها الحكومتان الروسية والفنزويلية، إلا أن رفضها للجزاءات وتفضيلها للحوار جعلها تتعامل مع القضايا بشكل مختلف عن الولايات المتحدة. وبالمثل، أعرب المسؤولون البرازيليون عن خيبة أملهم إزاء عدم رغبة الحكومة الأمريكية في دعم جهود البرازيل لتصبح عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي الذي تم إصلاحه، وتردد الكونجرس الأمريكي في الموافقة على إصلاحات لصندوق النقد الدولي من شأنها أن توفر قوة تصويت أكبر للبرازيل وغيرها من الاقتصادات الناشئة<sup>3</sup>.

في السنوات الأخيرة اشارت التقارير الى ان وكالة الامن الوطنى الامريكى قد تجسست على الرئيس روسيف وشركة البترول البرازيلية المملوكة للدولة وهذا أدى الى تأجيل زيارة روسيف الى اجل غير مسمى والتي كان من المقرر ان يقوم بها في اكتوبر 2013. كما يبدو أنها ساهمت في قرارات الحكومة البرازيلية لإنهاء عقد بقيمة ملياري دولار مع شركة مايكروسوفت، ومنح عقد بقيمة 400 مليون دولار لبناء قمر صناعي ثابت بالنسبة للأرض إلى شركة تاليس الفرنسية على أنظمة الفضاء / لورال الأمريكية. وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر /

<sup>1</sup> Ipid ,p11.

<sup>2</sup> Ipid.p11

<sup>3</sup> Ipid.p10

أيلول 2013، ندد روسيف بأنشطة مزعومة من وكالة الامن القومي باعتبارها خرقا للقانون الدولي وتهديدا للحكم الديمقراطي<sup>1</sup>.

كذلك فان أي تدخل حقيقي أو متصور في المنطقة من جانب الولايات المتحدة من شأنه أن يزعج البرازيل كثيرا. وإذا قررت الولايات المتحدة أن هناك حاجة إلى ضغوط أو تدخلات سياسية متشددة، على سبيل المثال، إلى فنزويلا أو بوليفيا أو إكوادور، فإن ذلك قد يضع البرازيل في وضع غير مريح حيث يتعين عليها أن تختار بين الولايات المتحدة وجيرانها. وبما أن البرازيل أمضت سنوات تدافع عن وحدة أمريكا الجنوبية، فمن المرجح أن تختار جيرانها أو حتى أكثر احتمالا - اختيار التدخل نفسها كطرف ثالث مع وجهة نظر ثالثة<sup>2</sup>.

### المحور الرابع: مستقبل الإدراك الأمريكي للبرازيل

تنبع أهمية أمريكا اللاتينية للولايات المتحدة من انهما، أولا: الفناء الخلفي التقليدي للقوة الإقليمية<sup>(3)</sup> المهيمنة والتي هي الولايات المتحدة، ثانيا: ان المنطقة هي موطن لأحد دول بريكس، البرازيل، والتي تتزايد قوتها الإقليمية، ثالثا: فقد تم عدها مؤخرا ذات أهمية إستراتيجية متزايدة من قبل بلد آخر من بريكس، وهي الصين<sup>4</sup>. لذلك، فان من شأن العلاقات القوية بين أمريكا والبرازيل ان ترفع من أهمية البرازيل في الساحة الدولية، فالولايات المتحدة تعد شريكا لا غنى عنه، ومن المرجح ان تكون هذه العلاقة مبنية على أساس الإحترام المتبادل والإعتراف بالمصالح الوطنية لكلا الطرفين<sup>5</sup>.

أما بالنسبة الى البرازيل، فان الرؤية الأمريكية لها قد إنبتقت من عدها المجال الحيوي للولايات المتحدة في أمريكا الجنوبية، فهي تدرك مدى أهمية البرازيل وعناصر القوة التي تتوافر عليها من حيث الموقع والحجم والمكانة مما يؤهلها لان تكون قائدا للقارة، فهي محور القارة الذي يجذب العمالة والإستثمار من كل حد

<sup>1</sup> Peter J. Meyer ;opcit,p10.

<sup>2</sup> Kellie Meiman and David Rothkopf ; opcit.p17.

<sup>3</sup> تساهم أربعة أبعاد للدولة في كونها قوة إقليمية، هي: الإدراك الذاتي، ومركزية في السياسة الخارجية، ومستوى الهيمنة، ودور الجهات الفاعلة المتنافسة، للمزيد ينظر:

David Mitchell; The Meaning of a Rising India: (Re)Examining India as Regional Power in South Asia, Paper Presented FLASCO-ISA, Joint International Conference, Buenos Aires July 23rd -25th,2013,p10. web.isanet.org/.../Conferences/FLASCO-ISA%20Buenos.

<sup>4</sup> Alexander Brand, Susan Mc Ewen-Fial, Wolfgang Muno, Andrea Ribeiro Hoffmann:op.cit.p2-3.

<sup>5</sup> Carl Meacham Hussein Kalout , Brazil's Presidential Elections Expectations for Foreign Policy, A Report of the CSIS Americas Program, CSIS, center for strategic international studies,p16, OCTOBER 2014. www.csis.org .

وصوب<sup>1</sup>. ويؤكد كيسنجر ان البرازيليون يتبنون منظورا عالميا ، فضلا عن إهتمام البرازيل بشؤون العالم إهتمام أشخاص جديين ومحترفين لا هواة ، لأنهم يعتقدون ان لهم دورا عالميا يلعبونه<sup>2</sup>.

ترى الولايات المتحدة ان في مصلحتها الترحيب بالقيادة الإقليمية للبرازيل وتشجيع الترويج لها من الشمولية الى التنمية والديمقراطية، فإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي تدرك البرازيل كقوة ناشئة وتؤكد ان حكومة الولايات المتحدة ترحب بقيادة البرازيل في القضايا العالمية ، على الرغم من وجود بعض الخلافات بين الطرفين من وقت الى آخر مثل قضايا التجارة والقضايا الخاصة في الشرق الأوسط وخاصة ايران وسوريا<sup>3</sup>.

مع هذا يجب على البرازيل التكيف مع دورها الجديد كقوة عالمية صاعدة وفي الوقت نفسه على الولايات المتحدة ان تتكيف مع هذا الصعود البرازيلي<sup>4</sup>.

سيكون على السياسة الأمريكية أن تركز على هدف لا يكمن في منع القوى الأخرى من النهوض وإنما في تقوية الآليات التي تستطيع تدوير التأثيرات الناجمة عن إعادة توزيع القوى في العالم. وعلى الولايات المتحدة الإنخراط مع القوى الناهضة لجعلها شريكا في تحمل المسؤولية العالمية وفي توسيع نطاق التعاون الدولي، وبإستطاعة الولايات المتحدة في ذات الوقت أن تعمل على تقوية قدرتها التنافسية من خلال إعادة ترتيب وضعها الداخلي والإقتصادي والإجتماعي<sup>5</sup>.

لذلك يتوجب على الولايات المتحدة الإستمرار على دمج القوى الصاعدة في نظام دولي سلمي بواسطة إقناعها بأنها يمكن ان تستفيد من قوة النظام وتسهم فيها في الوقت نفسه<sup>6</sup>.

عند الحديث عن مجالات التفاوض بين الولايات المتحدة والبرازيل ترى الولايات المتحدة انها تستطيع الدخول في مفاوضات مع البرازيل في المواضيع التالية : (1) التوسع في التجارة (2) جذب الإستثمارات من الشركات في الولايات المتحدة؛ و(3) إعادة تموضع البرازيل بعدها الشريك الرئيسي للولايات المتحدة في نصف الكرة الجنوبي

<sup>1</sup> باراج خانا: مصدر سبق ذكره، ص233.

<sup>2</sup> هينري كيسنجر: سنوات التجديد ، ترجمة هشام الدجاني ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى، 2009، ص663.

<sup>3</sup> Peter J. Meyer; Brazil: Political and Economic Situation and U.S. Relations , Congressional Research Service 7-5700 www.crs.gov RL33456, March 27, 2014,p10.

<sup>4</sup> Samuel W. Bodman and James D. Wolfensohn, Julia E. Sweig ; Global Brazil and U.S.-Brazil Relations, Independent Task Force Report No. 66 ,the Council on Foreign Relations, United States of America,2011,p5. www.cfr.org

<sup>5</sup> مايكل شيفر: الولايات المتحدة والقوى الصاعدة ، عرض علي حسين باكير ، مركز الجزيرة للدراسات ، الإثنين 22 يونيو 2009 ./http://studies.aljazeera.net

<sup>6</sup> ودولف جوليان، جون ادواردز: رؤيتان للسياسة الخارجية الامريكية جمهورية وديمقراطية ، دراسات عالمية ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 72 ، الطبعة الاولى ، 2008 ، ص35 .

، لذلك فإن هذه المواضيع من المرجح أن تكون أقرب من الخلافات الدولية بين الطرفين ، مثل القضية النووية الإيرانية ، والحرب الأهلية في سوريا ، والنزاع بين روسيا وأوكرانيا<sup>1</sup>.

#### الخاتمة

إن الولايات المتحدة تريد ان تجعل من البرازيل شريكا إستراتيجيا لكونها من الدول الصاعدة أولا ومن الممكن أن تكون هذه الشراكة ذات قيمة في المستقبل لإحتواء المكسيك ودول أمريكا اللاتينية التي من الممكن مستقبلا أن تهدد الوجود الأمريكي ثانيا ، على الرغم من أن التفوق البرازيلي في أمريكا الجنوبية<sup>(\*\*)</sup> قد يتحدى موقف الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي ، ومع ذلك ، فالبرازيل لديها فرصة جيدة للتفاوض لتحقيق طموحها ، فليس لديها الطموح لتحدي الولايات المتحدة لقيادة العالم ، على الرغم من ان هذا الصعود سيسهم في التراجع النسبي للموقف العالمي في الولايات المتحدة ، وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة لديها مصالح أكثر تحديا في أي مكان آخر في العالم ، فلديها أسباب وجيهة لقبول صعود البرازيل ، وخاصة إذا ما تم حماية مصالحها ، لذلك يمكنها أن تعزز موقف البرازيل لتصبح شريكا مسؤولا والمساعدة في الحفاظ على السلام والإستقرار في الجزء الجنوبي من نصف الكرة الغربي.

<sup>1</sup> Carl Meacham Hussein Kalout ; op.cit.p16.

<sup>(\*\*)</sup> على البرازيل ان تتخذ أربع خطوات للإرتقاء في النظام العالمي ومعالجة القصور في هذا المجال ، أول هذه المجالات هي القوة العسكرية ، فالبرازيل تفتقد الى القوة العسكرية المتطورة ، لذلك عليها معالجة هذا القصور ، عبر المساهمات في عملية حفظ السلام خارج الأمريكيتين ، المجال الثاني والذي يمكن فيه تحقيق قدر أكبر من النفوذ هو من خلال توسيع النطاق الإنساني والمساعدة الإنمائية الى نطاق عالمي ، الثالث على البرازيل إعادة النظر في إستراتيجيتها لتأمين محيطها الإقليمي ، وعلى الرغم من ان البرازيل قادرة على تجنب صعود المنافسين الإقليميين ، فانها لم تتمكن من إقناع القوى الأمريكية اللاتينية الأخرى مثل الأرجنتين والمكسيك لدعم صعودها ، أخيرا ينبغي على البرازيل تحديد القضايا الإضافية والتي تأخذ نهجا تعاونيا في العلاقات الدولية ، فالبرازيل كانت ناجحة عموما وماهرة في إستخدام القوة الناعمة لجذب الدعم من دول العالم النامي والقوى الصاعدة الأخرى ، ينظر:

Harold Trinkunas; Brazil's Rise Seeking Influence on Global Governance

, Latin America Initiative, Foreign Policy at Brookings , April 2014. brookings.edu..p26-27







مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018